

شَرْحُ كِتَابِ الْحُدُودِ لِلأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

“ابن قاسم”

المالكي النحوي

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ .)

تحقيق

الدكتور : المتولّى بن رمضان أحمد الدميّسّ

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

شَرْحُ كِتَابِ الصُّدُودِ لِلْأَبِيِّ

تَالِيفُ

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

« ابن قاسم »

المالك بن النخعي

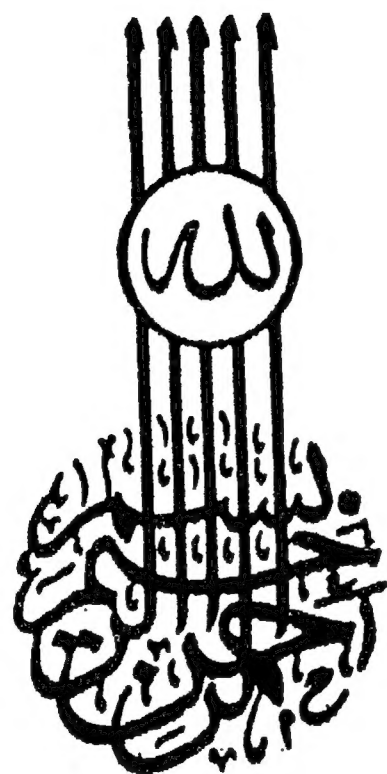
رحمه الله

(المؤلف : بعد ٩٢٠ هـ)

تحقيق

الدكتور : المتولي بن رمضان أحمد التميمي

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه ، ومن
سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنّ هذا (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم ، هو الأثر
الثالث الذى نشره - بعون الله تعالى - محققاً ، فى موضوع (الحدود
النحوية) ، بعد أن كان الأثر الثانى هو (كتاب الحدود) للأبدي - الذى
هو المثلّث لشرحنا - هذا - وكان الأثر الأوّل هو (شرح كتاب الحدود فى
النحو) للفاكيه .

وبتحقيق هذا الكتاب - (شرح كتاب الحدود للأبدي) لابن قاسم -
ونشره ، إتماماً للفائدة - بعد تحقيق (مّنه) ونشره - وإيفاءً بالوعد الذى
قضيتُ به على نفْسى بإخراج كل أثر جيّد فى موضوع (الحدود النحوية)

والذى لا أشكّ فيه - كما أرى - : أن هذا الكتاب قد جمع إلى
وجازة لفظه : سعة فى المضمون . وإلى منطقية منّحاه : وضوحاً فى العبارة
- وإلى عقلية معتمّدة : لغوية فى البيان - وإلى صغر حجمه : عظيمياً فى
الفائدة .

وكان العمل فى هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم الدراسة ،
وقسم التحقيق ، ثم قسم الفهارس .

أما (قسم الدراسة) : فتتوزع العمل فيه إلى ثلاثة جوانب :
الجانب الأول : (التعريف بصاحب الكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على
النقاط : اسمه ونسبه ، ومؤلفاته ، ومذهبه الفقهي ، ووفاته .

الجانب الثاني : (التعريف بالكتاب المحقق) ، وقد اشتمل على
النقاط : كيف عرفتُ هذا الكتاب ، وصيغة هذا الكتاب ، واسم هذا
الكتاب ، وتوثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه ، وموضوع هذا الكتاب
والقرض منه ، ومنهج هذا الكتاب ، وشخصية الشارح في هذا الكتاب ،
وهنات الكتاب ، والمؤلفات في موضوع الحدود النحوية .

الجانب الثالث : (التعريف بـمَعَالِم تحقيق الكتاب المحقق) ، وقد
اشتمل على النقاط : دَوَائِي التحقيق ، ومُعْتَمَد التحقيق ، ومنهج
التحقيق .

وأما عن (قسم التحقيق) : فُدَوِّنَاك (منهج التحقيق) لتسترشد منه
لصنيعنا في تحقيق هذا الكتاب .

فأما عن (قسم الفهارس) : فقد صنعتُ فيه سبعة فهارس : فهرس
الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس الأقوال المأثورة ،
وفهرس الاعلام ، وفهرس الأشعار ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس
الموضوعات .

وأخيراً : فإني أشهد الله - تعالى - أنني أخلصتُ لوجهه في هذا
العمل ، فأسأله - سبحانه - أن يغفر لي ما كان فيه من زلل ، وأدعوه -

رَغْبًا - أَنْ يَجْزِيَنِي - بِفَضْلِهِ - خَيْرَ مَا جَازَى عَنْ عَمَلٍ ، إِنَّهُ وَلَّى ذَلِكَ
وَالْقَادِرَ عَلَيْهِ ، فَتَعَمَّ الْمَوْلَى وَنَعَمَ النَّصِيرَ - وَآخِرُ الدَّعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ .

المنصورة : فى يوم الأربعاء ٣ من رمضان ١٤١٣ هـ

٢٤ من فبراير ١٩٩٣ م

المحقــــــــــــــــق

قسم الدراسة

التعريف بصاحب الكتاب المحقق

اسمه ونسبه :

عبد الرحمن، بن زين الدين محمد، بن محمد، الجلالى، جلال الدين،
ابن قاسم، المالكى .

جاء هذا النسب فى دياجة افتتاح شرحه لكتاب الحدود للأبديّ ،
الذى هو موضوع التحقيق . وهذا أكمل ما جاء فى نسبه .

وجاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ - ومثله أيضاً فى : ٤٣٩٦ : جلال
الدين عبد الرحمن بن زيد الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى
النحويّ .

وجاء كذلك فى (معجم المؤلفين: ١١٨٦/٥ : عبد الرحمن بن محمد
بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحويّ .
وجاء فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح: عبد الرحمن، ابن قاسم،
المالكى .

والحقّ : أن كُتِبَ التراجم قد قُضت بالحديث عن هذا الرجل ضناً
شديداً، فَشَحَّ ما جاء فيها عنه، إذ لم يتجاوز ذلك اسمه ونسبه - الذى
ذكرته - ونسبة هذا الشرح الذى نُحَقِّقه إليه دون أن تذكر لنا شيئاً عن
نشأته وحياته العلمية وغيرها، وعن شيوخه وتلاميذه ، ونحو ذلك ممّا
يلزم فى التراجم، سوى ما جاء فيها من أنه نحويّ، ومالكيّ المذهب،
وما جاء فى (معجم المؤلفين): من أن وفاته (بعد: ٩٢٠ هـ - ١٥١٤م) .

كما أننا لم نعرف شيئاً عن مَبْلَغِهِ من العلم، ومنزلته بين العلماء،

سوى ماجاء فى ديباجة افتتاح الشرح من عبارات عامّة - يُنَت بها أكثر العلماء - تقول: " .. سيدنا ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحَبَر ، البَحْر ، الفَهَامَة ، قُدوة العلماء الأعلام ، وَحيد دهره ، وقَريد عصره " . وسوى ماجاء أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح، من: "الشيخ، الإمام، العالم، العلامة " .

مؤلفاته :

لم تَبرِد - فيما جاء عن شارحنا من حديث - نسبة شىء من المؤلفات إليه ، سوى هذا الشرح الذى تحقّقه ، فقد نُسب إليه فى: (إيضاح المكنون: ٣٩١/١ ، ٣٩٦) ، (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) ، وترجمة النسخة المخطوطة، وكذا فى أوائل الشرح على لسانه هو . كما يتبين ذلك فيما يأتى من نُقول فى المباحث بعدّ .

مذهبه الفقهى :

جاء النصّ على أنه (مالكىّ) فى جميع الموارد الأربعة التى ورد فيها اسمه، والتى ذكرتها قبل سطور .
ولعلّ : (مالكيته) هذه كانت من بين الأسباب التى دعته إلى أن يشرح (كتاب الحدود للأبديّ)، إذ (الأبديّ) مالكيّ أيضاً، كما جاء فى الدراسة الخاصّة به .

وفاته :

ذكرت - قبل سطور - أن (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) جاء فيه: أن شارحنا توفى (بعد سنة ٩٢٠ هـ - ١٥١٤ م) .

[التعريف بالكتاب المحقق]

كيف عرفت هذا الكتاب ؟ :

عرفتُ هذا الكتاب كما عرفت الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدي) الذى هذا الكتاب شرح له، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً .

صفة هذا الكتاب :

هذا الكتاب - كما أشرتُ فى الأسطر السابقة - شرح لكتاب الحدود للأبدي
ذَكَرَ ذلك كُلُّ مَنْ تَحَدَّثَ عَنْهُ :

فقد جاء فى (إيضاح المكنون: ٣٩١/١، ٣٩٦) - عند الحديث عن
حدود الأبدي - قوله: "شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين
محمد بن قاسم، الجلالى المالكى النحوى" .

وجاء فى (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : "عبد الرحمن بن محمد بن
قاسم الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم (جلال الدين)، نحوى . من
آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدي" .

كما ذَكَرَ ذلك أيضاً صاحبه فى أوائله، فقال : "هذا شرح على (كتاب
الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدي" (١) .

وكما جاء ذِكْرُ ذلك أيضاً فى ترجمة النسخة المخطوطة للشرح :
"كتاب شرح حدود الأبدي للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن ،

(١) انظر : مبحث (إشارة المشرح إلى المتن وصاحبه) ص ٢ بترقيم الأصل .

ابن قاسم ، المالكي .

هذا، وهذا الشرح أحد شرحين عرفتهما لحدود الأبدى . أما الشرح الآخر، فهو: (التمشية الردادية على الحدود الأبدية): مجهول المؤلف . (ذكره : فهرس مخطوطات جامعة أم القرى - بمكة المكرمة - الجزء الأول - من الطبعة الأولى ١٤٠٣، ١٩٨٣ - : ص ٢٥٩ رقم ١٣٥)، (وانظر بيانات أخرى تتعلق به، في : ٢ من (مبحث شروح الكتاب) في الدراسة الخاصة بالمتن) .

اسم هذا الكتاب :

- هناك موارد يمكن أن نستمد منها اسم هذا الكتاب، وهما:
- ١- جاء في (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : "حدود الأبدى في النحو شرحه" . فاعتباراً بهذا يمكن أن يكون اسم هذا الكتاب :
- (شرح حدود الأبدى في النحو) .
 - ٢- وجاء في (إيضاح المكنون : ٣٩٦/١) : " حدود النحو لشهاب الدين الأبدى شرحه" .
واعتماداً بهذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :
- (شرح حدود النحو للأبدى) .
 - ٣- وجاء في (معجم المؤلفين: ١٨٦/٥) : "... ابن قاسم.... من آثاره:
شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدى" . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب :

- (شرح حدود النحو للأبدى) أيضاً .

٤- جاء في ترجمة النسخة المخطوطة الوحيدة للكتاب :

- (كتاب شرح حدود الأبدى) .

٥- وجاء في داخل النسخة، في أعلى بعض المحانف اليسرى: (شرح

الحدود فى النحو) .

٦- وجاء فى أوائل صُلب الشرح على لسان صاحبه : "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى" (١) . فمن هذا يمكن أن يكون اسم الكتاب .

.. (شرح كتاب الحدود للأبدى) .

هذه قَوَارِدُ ستة يمكن أن تكون مَدَدًا نَسَمَدَّ منه اسم هذا الكتاب . وبالنظر إلى الأسماء الستة المرشحة لذلك، والمذكورة سابقاً - سنختار منها الاسم الأخير (شرح كتاب الحدود للأبدى) ليكون ترجمة لكتابنا هذا الذى نحققه، وذلك لأن هذا الاسم يتحقق فيه مالا يتحقق فى سواه، مما يلى :

١- إن هذا الاسم قد جاء فى صُلب الشرح ، فَحَصَلَ له من القُوَّة مالا خفاء فيه

٢- إن هذا الاسم قد جاء على لسان صاحب الشرح، وهو أعرف باسم كتابه .

حتى وإن قلنا: إن هذا - حين جاء على لسانه - كان التعبير عن مضمون كتابه، لا اسماً له . فهذا لا يمنع أن يكون اسماً له أيضاً .

٣- إن هذا الاسم يتفق تماماً مع ما اخترناه أيضاً اسماً للمتن الذى كتابنا شرح له، إذ قد اخترنا - فى دراستنا للمتن لأسباب ذكرناها هناك - أن يكون اسمه: (كتاب الحدود) . والمألوف فى أسماء الشروح - إن لم يجعل لها اسم خاص - أن يكون بإضافة كلمة (شُرح) إلى اسم المتن كما هو .

(١) انظر: مبحث (إشارة الشارح إلى المتن وصاحبه) من ٢ بترقيم الأصناف .

٤- إن هذا الاسم قد ورد في حديث عن الشرح نفسه ، بخلاف ما جاء في (إيضاح المكنون) ، إذ الحديث فيه أساساً عن المتن لا عن الشرح ، وكذلك فإن الاختلاف في عبارة (إيضاح المكنون) عن المتن في الموضعين (٣٩١/١ ، ٣٩٦) يضعفها عن الاعتبار بها في ذلك . كما أن (معجم المؤلفين) تابع في عبارته لإيضاح المكنون ومتأثر به ، كما هو واضح .

٥- إن هذا الاسم قد اشتمل على اسم صاحب المتن ، بخلاف رقم (٥) . أما عدم اشتمال هذا الاسم المختار على ما يشير إلى موضوع الحدود (النحو) (كما في : ٥٤٣، ٢٤١) ، فسيغنى عنها - على نحو ما - كلمة (النحو) في وصف الشارح .

هذا ، وستتبع الاسم المختار سابقاً للكتاب بنسبته إلى صاحبه أخذاً مما جاء في (ديباجة افتتاح الشرح) ، وفي ترجمة مخطوطة الشرح ، وفي إيضاح المكنون - لتكون ترجمة الكتاب وصاحبه على النحو التالي :

شَرَحَ كِتَابَ الْحُدُودِ لِلْأَبْدِيِّ

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن بن محمد بن محمد

ابن قاسم

المالكى النحوى

رحمه الله

(المتوفى : بعد ٩٢٠ هـ)

توثيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه :

يؤكد نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه أمور :

١- مجيئه منسوباً إليه في (إيضاح المكنون)، إذ قال (٣٩١/١)؛ "حدود الأبدى في النحو شرحه : جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى النحوى، المتوفى سنة".
وقال (فى: ٣٩٦/١) : "حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى....
شرحہ: جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم ،
الجلالى ، المالكى النحوى " .

٢- مجيئه منسوباً إليه فى (معجم المؤلفين : ١٨٦/٥)، إذ قال: " عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الجلالى، المالكى، الشهير بابن قاسم، جلال الدين . نحوى . من آثاره : شرح حدود النحو - لشهاب الدين الأبدى " .
٣- مجيئه منسوباً إليه فى ترجمة النسخة المخطوطة، إذ جاء فيها :
"كتاب شرح حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة : عبد الرحمن، ابن قاسم المالكى " .

٤- التصريح بتلك النسبة فى أوائل الشرح، إذ جاء فيه : "قال ... عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن محمد، الجلالى، جلال الدين، ابن قاسم، المالكى هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى سألتى فيه بعض الأعزّة على، فلم يَسْتَعِنِ مخالفته،....".

٥- توافق العبارة التى أوردها (إيضاح المكنون) من أول الشرح مع ما هو مذكور فى أول (مقدمة الشرح) .

جاء فى (إيضاح المكنون : ٣٩١/١) : ".... أوله : نحمد الله رافع

قَدَّرَ مَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِعِبَادَتِهِ . وفى (٣٩٦/١) : "...أوله : الحمد لله رافع قدر من نصب نفسه لعبادته" .

وعبارة الموضع الثانى هى المذكورة بحروفها فى أول (مقدمة الشرح) .

موضوع هذا الكتاب، والغرض منه :

الكتاب - كما هو واضح من اسمه، ومؤكّد من واقعه - فى موضوع: الحدود النحوية، يشرح فيه صاحبه (كتاب الحدود) للأبدى . وقد بيّن صاحبه فى أوائله الغرض منه، إذ قال: "هذا شرح على (كتاب الحدود) للشيخ العلامة شهاب الدين الأبدى - : يَحْلُ الفأظه، وَيُيّن مراده، ويوضح مُشكيله، ويفتح مُغلّقه...، ورجوت به نفع المبتدى، وتذكرة التهى" .

منهج هذا الكتاب :

يتلخّص منهج هذا الكتاب فى شرحه لكتاب الحدود للأبدى ، فى النقاط الآتية :

١- سارَ الكتاب فى شرحه للمتن المذكور على طريقة (المزج) . بمعنى: أن الشارح يُدأخل بين كلماته وكلمات المتن ليكوّن فى النهاية أسلوباً واحداً .

ولكن يبدو أنه لم يلتزم بهذه الطريقة التزاماً صارماً، إذ قد يجنح إلى الطريقة الأخرى فى بعض المواضع، وهى: أن يسوّق نصّ المتن على جيّدة، ثمّ يتّبعه بنص الشرح على حدة أيضاً .

٢- سار فى شرحه لحدود المتن بطريقة منطّية تتمثل فى إدخال بعض الأشياء وإخراج بعض الأشياء بالقيود المذكورة فى التعاريف .

٣- مُشْيُوع السَّمات المنطقية فى الشرح، من : الإدخال والإخراج بقيود التعريف - كما ذكر فى رقم ٢ - والحديث عن الحَدِّ والخاصَّة والفرق بينهما والإطَّراد والانعكاس فيهما، والأفراد والماهيات، والكُلِّيَّات والجُزئيات، والقوَّة والفِعْل، ودلالة الالتزام، وغيرها .

٤- إنَّكاء الشارح على العقل - يتمثل ذلك فى: ترتيب أسلوبه، وإيراد الشَّبه والإجابة عنها، وبعض استدلالاته .

٥- اعتماده الأسلوب المَوْجَز المركز . وقد صرَّح هو بذلك فى أوائل الشرح، إذ قال : "وجانبُ فيه التطويل المِيل، والاختصار المِخِل، قصدُ إلى سرعة وصوله إلى الفهم، وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم"

٦- قد يفسَّر بعض الألفاظ اللغوية (كُوشَكَانَ، وَصَه، وَتَنفِيسَ، وغيرها)، أو يُعرَّب بعض ما فى المتن (انظر : ما بإزاء هـ ٢٥ ص ١٨، هـ ١٧ ص ٢٠ - بترقيم الأصل) .

٧- قد يورد بعض المصطلحات المترادفة (انظر: ما بإزاء : هـ ٦ ص ٤، هـ ٨ ص ٥)، وقد يشير إلى مقارنات بين بعض المصطلحات (هـ ١ ص ٤ ، هـ ٥ - ٧ ص ٤) .

٨- قد يتعرض لأسباب ترتيب بعض المباحث أو المسائل (انظر : ما بإزاء هـ ٩ ص ٢، هـ ١ ص ٣، هـ ١٢ ص ٥، هـ ٤ ص ٦، هـ ٧ ص ٦) .

٩- أورد عَدَدًا من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، بلغت (٢٦) شاهداً .

كما أشار إلى بعض القراءات (هـ ٩، ٧ ص ١٢، هـ ٤ ص ٢٠، هـ ٤ ص ٢١) وإلى بعض اللهجات (هـ ٢٠ ص ١٢، هـ ١١ ص ١٨) .

١- أورد عدداً من الحدود لبعض المصطلحات التي اقتضاها الشرح، أو لبعض المصطلحات التي ذكرها المصنف دون أن يُعرّفها كالمفاعيل . ولذا بلغت حدود الشرح (٨٨) حَدّاً، على حين أن حدود المتن (٥٢) حداً . كما أنه قد يورد أكثر من حد لمصطلح واحد (كما في الحدين : ٣٣، ٣٢) .

١١- يشير إلى مقارنات : بين المصنف وابن هشام (هـ ١١ ص ٣)، وبين المصنف وابن الحاجب (هـ ٢٢ ص ٤)، وبين المصنف وغيره يمتن لم يستهم (هـ ٦ ص ١١، هـ ٢٦ ص ٢١) . كما جاء ذِكرُ للعلماء - زيادة عن المواضع السابقة - : ابن هشام (هـ ١٥ ص ١١)، وابن الحاجب (هـ ٢٣ ص ٩، هـ ١٨ ص ١١)، وابن مالك (هـ ٦ ص ١٣) .

١٢- ينقل عن النحاة السابقين : كابن هشام، وابن الحاجب، وغيرها ممن لم يسهم . كما نُقِلَ عن الكوفيين (هـ ٣٠ ص ١٧) . وتابَعَ الاخفش دون أن يصرح باسمه (هـ ٢٧ ص ٢٠) .

١٣- أورد بعض المسائل الخلاقية وأخذ فيها برأى دون أن يصرّح بأن في المسألة خلافاً، كما أورد بعضاً آخر منها مع التصريح بأن في المسألة خلافاً .

فمن البعض الأول: (ما جاء بإزاء : هـ ٢٧، ٢٥، ٢٧ ص ٣، هـ ٦، ٧ ص ٤، هـ ١٦ ص ٥، هـ ١٣ ص ١٠، هـ ٢٠، ٧ ص ١٣) .

ومن البعض الثاني : (ما جاء بإزاء : هـ ٢٣، ٢٤ ص ٩، هـ ١٧ ص ١٠ إلى آخر المبحث، هـ ١٦ ص ١١، هـ ٤ ص ١٢، هـ ١٥، ١٦ ص ١٣، هـ ٢-٣ ص ٤، هـ ٢٠، ٢١، ٢٦ ص ١٧، هـ ٢٣-٢٤ ص ١٨، هـ ٢٤، ٢٥، ٢٦ ص ٢١، هـ ٢٤ ص ٢٦، هـ ٢٦ ص ٢٧) .

١٤- له على بعض مواضع من المتن تَظَرُّ (انظر : ما جاء بإزاء هـ٧، ص٣، هـ٦، ١١ ص٥، هـ١٠ ص٨، هـ٢٤ ص٩، ما بعد هـ١ ص١٠، هـ١٣، ١٤، ١٥ ص١٢، هـ١٧ ص١٧، هـ٢٦ ص١٩، هـ٨ ص٢٤، هـ٥ ص٢٥) .

١٥- قد يشير إلى بعض نُسَخِ المتن (مثل ما بإزاء : بعد هـ ص٦، هـ٦، ص١٦) .

١٦- قد يُدافع عن المصنف (انظر : ما بإزاء : بعد هـ١٥ ص٩، بعد هـ١ ص١٠، هـ١٧ ص١٠، هـ١٤ ص١٢، هـ٣ ص٢٠) .

١٧- وأخيراً : سارّ الشارح في عرضه لحدود المتن سيرة صاحب المتن، في سردّها على الولاء، دون أن يَذكر لذلك أبواباً أو فصولاً ونحو هذا .

شخصيّة الشارح في هذا الكتاب :

تبدو شخصيّة الشارح في عِدّة أمور: ترتيب أسلوبه ترتيباً عقلياً، وإيراده بعض الشُّبّه ثم الإجابة عنها، وبعض استدلالاته وتوجيهاته، ومقارناته بين المصنف وغيره، وحرّيته في الأخذ عن يشاء من العلماء بصريّين وكوفيّين، وإيراده بعض المسائل الخِلافيّة أخذاً فيها برأى، ونظراته الموجّهة إلى المتن ، ودفاعه عن المصنف في بعض المواضع، ثم إضافة بعض الحدود على ما في المتن .

مَنَات الكتاب :

من المسلّم به أن الكمال ليس من صفات أعمال البَشَر ، ومن هنا : يمكن القول بأن هذا الكتاب جيّد في بابهِ، مادّمتُنا لم نقف له على ما يعرّك صَفْو هذه الجودة سوى ما أشرنا إليه في (هـ١٢ ص٢)، مع كون ذلك لم يسلم لنا من كل وجه .

المؤلفات في موضوع الحدود الحوية :

وقفتُ إلى الآن على خمسة عشر مؤلفاً في موضوع (الحدود النحوية) تحدثتُ عنها في قسم الدراسة لـ (كتاب الحدود) للأبدى، الذي هو المتن لهذا الشرح. فانظرها هناك .

[التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق]

دواعي التحقيق :

دعا إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره ما دعا إلى تحقيق ونشر الكتاب الآخر (كتاب الحدود للأبدى) الذى هذا الكتاب شرح له ، فانظر ذلك هناك فى قسم الدراسة الخاصة بالكتاب المذكور بتحقيقنا أيضاً . ينضاف هنا : أنه بتحقيق (الشرح) بالإضافة إلى تحقيق (مثنى) تتم الفائدة .

مُعْتَمَد التحقيق : لم نقف لهذا الكتاب (شرح كتاب الحدود) لابن قاسم - رغم البحث - إلا على نسخة مخطوطة واحدة بدار الكتب المصرية بالقاهرة . بيانها كما يلى :

النسخة : بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (١٩٥٠ نحو - ميكروفلم ١٦٤١٥)

وعدد صحائفها (٢٨) صحيفة ، من القَطْع المتوسط ، فى كلِّ صحيفة (٢٥) سطراً، وفى كل سطر (١٥) كلمة تقريباً . والنسخة : مُرَقَّمة بالورقات . وهي : من وقف محمد الكفوى على (علماء جامع الأزهر - طلبة العلم بجامع الأزهر) برواق الأروام .

وجاء بالصحيفة الأولى منها ما يلى :

١- اسم الواقف ، والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه - بالسطر الأول فى أعلى الصحيفة - هكذا : (وقف محمد الكفوى على

علماء جامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام) . ثم يلي ذلك :
٢- اسم الكتاب وصاحبه - فى أربعة أسطر - هكذا : (كتاب شرح
حدود الأبدى - للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن - ابن قاسم
المالكي - رحمه الله) . ثم يلي ذلك :

٣- بيانات الكتاب الرقمية بالدار . هكذا : ١٥٩٠ نحو ، ١٩٣٣/٤٢٧٥ . ثم
يلى ذلك :

٤- خاتم الدار : يضاوئ الشَّكْل - جاء فيه : (دار الكتب المصرية -
١٣٤١ ، ١٩٩) . ثم تكرر هذا الخاتم مرة ثانية فى نهاية النسخة بعد الخاتمة .

والنسخة : ليس بحواشيها ما هو أجنبى عنها ، سوى تعليقة يسيرة
على جانب الصحيفة (١٦) ، أشرنا إليها فى (هـ ٦) منها . وسوى عبارة
الوقف التى ذكرناها سابقاً ، إذ لا تكرر - بعد المرة السابقة - (٨)
مرات فى أعلى بعض الصحائف اليسرى ، مع اختلاف يسير فى بعضها .
وسوى اسم الكتاب ، إذ تكرر - بعد المرة السابقة - (٢) مرتان ، فى
أعلى بعض الصحائف اليسرى هكذا : (شرح الحدود فى النحو) .

والنسخة : مُعَقَّبة بكتابة أول كلمة فى الورقة فى ذيل الورقة التى
قبلها .

وناسخها : حجازى ابن الحاج عمر النهوانى . كما جاء فى ديباجة
خاتمة النسخة .

وتاريخ تمام نسخها : فى يوم الأربعاء ، ثالث شهر رمضان ، سنة
٩٨٠ . كما فى ديباجة الخاتمة .

وخطها : نسخى معتاد - عدا الترجمة فبالثلث - واضح ليس بها
شكل . ولعل كلمات (المتن) مكتوبة بالحرمة ، إذ تبدو - فى المصورة -

أقلّ ظهوراً من كلمات (الشرح) .

ورسمها : على الجادة ، إلا في كلمات قليلة جداً .

ومالك النسخة : الشيخ عبد الباسط ابن محمد الفرضي . كما جاء بالخاتمة أيضاً .

وجميع ما بالنسخة : بخط ناسخ واحد . وهي مقابلة بأصلها ، كما تشير عبارة (بلغ مقابلة) في آخرها .

وفي المخطوطة : - عقب كتابنا هذا - : رسالة تقع في (٦) صحائف ، ترجمتها (رسالة في آما - منقولة من حاشية المغنى على (كذا) السيوطي) وليس فيها ما يشير إلى صاحبها . وناسخها : هو ناسخ كتابنا . وواقفها كذلك . وتاريخها : ثاني عشر شوال ، سنة ٩٨٠ . وجاء في آخرها : "ملكه من فضل ربه العلي عبد الرحمن البهوتي الحنبلي ، بالاستكتاب ثاني عشر شوال ، سنة ثمانين وتسعمائة" . فلمله قد ملك المخطوطة بأجمعها في هذا التاريخ .

منهج التحقيق :

كان منهجى فى التحقيق على النحو التالى :

١- لما كان المؤلف لم يجعل لكتابه أبواباً ولا فصولاً - كما أشرت إلى ذلك عند الحديث عن منهج الكتاب - وإنما سار فى شرحه لحدود المتن سيرة صاحب المتن ، فى سردّها على الولاء ، ففقت أنا - تيسيراً على القارئ - بإضافة عنوان لكل مبحث ، ووضعته بين قوسين مرتبين للإشارة إلى : أن ما بينهما أجنبى عن الأصل .

٢- وضعت رقماً جانبياً بإزاء كلّ حدة ، رغبةً فى حصر هذه الحدود .

٣- تمويّم نصّ الأصل : بتصويب بعض الألفاظ ، وإضافة بعضها ، أو بعض

العبارات ، أو تقديم كلمة أو عبارة على أخرى . مشيراً إلى ذلك فى الحواشى ، وواضحاً ما زِدْتُهُ على نصِّ الاصل بين قوسين مربعين ، مع الحرص على بيان مُسْتَدِّ كلِّ ما صنعت فى الحواشى .

٤- جهدتُ جهدى فى ضبط النص ، حتى كان من نصيب بعضه الضبط التام . وفى استخدام علامات الترقيم، والعناية بالشكل التنظيمى للكتاب ، وإعطائه ما يستحقه فى الطباعة .

٥- وثقتُ نَقُولَ الكتاب بذكر مصادرها فى الحواشى ، كُلِّما أمكن ذلك ، كما وثقت من الاحكام الواردة فى ما يحتاج إلى توثيق من المصادر المعتمدة لذلك . ، فى الحواشى .

٦- مثَّلتُ لِمَا احتاج فى الكتاب إلى تمثيل ، وفُسِّرت من الالفاظ فيه ما كان فى حاجة إلى تفسير ، وعرِّفت ما ورد فيه من الاعلام .

٧- أشرت فى الحواشى إلى بعض المسائل الخلافية التى جاءت فى الكتاب .

٨- أشرت إلى الاشياء التى تبدو غريبة عن موضوع الكتاب وهو الحدود ، مُجِيباً فى ذلك على ما ذكرته فى حواشى المتن المستقل (كتاب الحدود للأبدي) بتحقيقنا .

٩- استعنتُ فى بعض المواضع بالمتن المستقل : للتصويب ، أو المقارنة .

١٠- أشرت إلى ما جاء قليلاً على حواشى النسخة أُخِيّاً عن الكتاب .

١١- جعلت كلَّ صحيفة من الاصل - والتى رقمها مكتوب على جوانب المطبوع - وحدة مستقلة بالنسبة لارقام الهوامش ، بحيث تبدأ الهوامش معها برقم (١) وتتابع حتى نهايتها . واعتمدت على ذلك عند الإحالات .

١٢- وقفتُ عند كثير ممَّا جاء فى الكتاب ، فَأَشْبَعْتُ - فى الحواشى -

القول فيه إشباعاً ، بما قد يَظُنُّ البعض أنَّ في ذلك إطالةً وخروجاً عن شرط التحقيق . ولى في هذا الموضوع كلمة أحبُّ أن أقولها هنا لمناسبتها لما نحن فيه ، فأقسول :

التحقيق - كما أرى - وإن كان ينصرف أولاً وبالذات إلى إخراج نص الكتاب المحقَّق سليماً صحيحاً كما وضعه صاحبه أو يكاد . إلا أن الإنسان قد يجد نفسه مضطراً إلى الوقوف عند بعض المسائل والتعليق عليها :

بما يوضح مُبهماً ، أو يفصل مُجملًا ، أو يكمل ناقصاً ، أو يوثق مسألة ، أو يكشف عن منحنى المؤلف واتجاهه من بين المذاهب المختلفة ، أو يلفت انتباه القارئ ، إلى شيء ما ، أو ييسر السيل أمامه في مراجعة المؤلفات الأخرى ، ونحو ذلك .

على أنسى أرى : أن لكل كتاب طبيعته في وجهة التحقيق التي تلائمها . وينبغي على المحقِّق - بل على الكاتب بوجه عام - أن يتمثل نفسه قارئاً لعمله ، فيكتب كل ما يحتاجه القارئ ، على شرط هذا العمل .

ومتى أعجبني - ويستأنس به في هذا المقام - ما قرأته في (التصريح) من قوله: "التيسير يُقدِّم على الإيجاز" .

وعلى الله قصد السبيل .

قائمة : الحقيقة

[ديباجة افتتاحية] (١)

ص ٢ (٢) / بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين

قال سيّدنا ، ومولانا ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الحبر
(٣) ، البحر ، الفهامة ، قدوة العلماء الاعلام ، وحيد دهره ، وفريد عصره
، عبد الرحمن ، بن زين الدين محمد ، بن محمد ، الجلالى ، جلال
الدين ، ابن قاسم ، المالكى - تغتده الله برحمته ، ونفع بعلومه
وبركته - :

[مقدمة المشـرح]

الحمد لله ، رافع قدّر من نصّب نفسه لعبادته ، وخافض من تجافى
(٤) عن طاعته وديانته .

والصلاة والسلام على من حُصّ بأكمل الفصاحة ، وأُعطي
جوامع الكلم (٥) وغاياته ، وعلى آله وأصحابه ، الحائزين
قصب السبق (٦) فى البلاغة ، ب ميدان البراعة ، الهادين إلى طريق
الحق بأوجز العبارة (٧) . وبمـد .

(١) هذا العنوان - ومثله فيما سيأتى - مما أضيفته تيسيراً على القارئ .

(٢) ص ٢ هذه تُقابل فى (المصوّرة) الورقة (١٢) ، وعلى الرغم من أن المخطوطة مرقّمة
بالورقات ، إلا أنى استخدمت فى الإشارة إليها هنا الصفحات ، لأن هذا أيسر ، وأيضاً
فالمؤدّى واحد . أما الصحيفة رقم (١) فمدوّن فيها ترجمة الكتاب وأشياء أخرى .
أنظر وصف النسخة فى الدراسة .

(٣) الحبر ، والبحر : العالم ، والتهى ، والمصالح . اللسان .

(٤) تجافى : تباعد . اللسان .

(٥) جوامع الكلام : الكلام الكثير المعانى ، القليل الألفاظ . اللسان (جمع)

(٦) الحائزون قصب السبق : المُستَوَلُّون على الغاية . اللسان (قصب ١٧٧٢) .

(٧) فى الأصل : العبادة .

[إشارة الشارح إلى المتن ومأخذه]

مع

بيان منهج الشرح ، وببب تأليفه

فَهَذَا شَرْحٌ عَلَى (كِتَابِ الْحُدُودِ) لِلشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ شَهَابِ الدِّينِ ،
الْأَبْدِيِّ (٨) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : يَحُلُّ الْفَافِظَ ، وَيُزَيِّنُ مُرَادَهُ ، وَيُوضِّحُ
مَشْكِلَهُ ، وَيَفْتَحُ مَغْلَقَهُ .

سَأَلَنِي فِيهِ بَعْضُ الْأَعِزَّةِ عَلَيَّ ، فَلَمْ يَسْعَنِ مَخَالَفَتَهُ ، وَرَجَوْتُ بِهِ - إِنْ لَمْ
شَاءَ اللَّهُ - نَفْعَ الْمَبْتَدِئِ ، وَتَذَكُّرَ الْمَتَّهِيِّ .
وَجَانِبَتْ فِيهِ التَّطْوِيلُ الْمَمْلُوعُ ، وَالِاخْتِصَارُ الْمُخِلُّ ، قَصْدًا إِلَى سُرْعَةِ
وَصُولِهِ إِلَى الْفَهْمِ ، وَحَذَرًا مِنْ عَدَمِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ بِالْعَزْمِ . وَبِاللَّهِ أَسْتَعِينُ
، وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ .

(٨) انظر تعريف (الأبدى) وكتابه ، في دراسته الخاصة بهما في قسم الدراسة من (كتاب
الحدود للأبدى) بتحقيقنا .

[شرح تعريف النحو والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب بدء المصنف بهذا التعريف

قال المصنف ^(٩) - رحمه الله - مبتدئاً بحدّ النحو ، ليكون طالبه على بصيرة :

١- (حصص النحو - في اللغة - : القَصَص .

وفي الاصطلاح) - أى اصطلاح النحاة - :

٢- (عِلْم) : أى مَلَكَةٌ يُقَدَّرُ به على إدراكاتٍ جزئية .

وبيانه : أنّ واضع هذا الفن - مثلاً - وضع عِدَّةَ أَصُولٍ مستنبطة من استقراء كلام العرب، يحصل من إدراكها وممارستها (قَسْرَة) - أى ملكة - تتمكّن من استحضارها وتحصيلها متى أُريدَ، وهى (العلم) .

ويجوز أن نريد بـ (العلم) : نفس القواعد والأصول لأنه كثيراً ما يُطلق عليهما، ويجوز عليهما مراعاة للمعنى .

٣- ثم (التعريف) ، تُقال لإدراك الجزئيات ، كالفاعل . و (العلم) ، لإدراك الكلّيات والجزئيات . فلذلك قال :

(يُعرّف به) - أى بعلم النحو - (أحوال أبيه الكليم ^(١٠) العربية ، أفراء ^(١١) ، و تركيبها ، و بناءها) (^(١١))

(٩) يعنى : الأبدى

(١٠) فى المتن المستقل (كتاب الحدود للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : الكلام .

(١١) فى المتن المستقل (كتاب الحدود - للأبدى) ، الذى هو المتن لهذا الشرح : [أفراد] ، وتركيبها وإعرابها ، وبناءها]

أى فى الأفراد ، والتركيب ، والبناء .
فَدَخَلَ فى قوله (عِلْم) : كَلَّ علم .
وَحَرَجَ بقوله (يَعْرِف به أحوال أبنية الكلم) : ما عَدَا عِلْم
التصريف .

وبقوله (أفراداً ، وتركيباً) إلى آخره) : علم التصريف (١٧) إذ هو
العِلْمُ بأحكام أبنية الكلم ، ممّا لحروفها من : أصالة ، وزيادة ، وصيحة ،

= انظر : كتاب الحدود - للأبدى : ص ٢ بترقيم الأصل . (بتحقيقنا) .
(١٧) إخراج علم (التصريف) بهذا الذى ذكره ، فيه نظر :
إذ أن (النحو) : تارة يطلق على ما يشمل (التصريف) ، وتارة يطلق على ما هو قسيم
(التصريف) .

والأول إطلاق القدماء ، والثانى إطلاق المتأخرين .
وتعريف (النحو) على الأول : عِلْمٌ يَعْرِف به أحوال الكلم أفراداً ، وتركيباً .
وتعريفه على الثانى : علم يعرف به أحوال الكلم إعراباً ، وبناء .
فبقوله (فأفراداً) لا يخرج علم (التصريف) كما ذكر ، بل يدخله ، إذ (التصريف) أحكامه
إفرادية .

انظر فى هذا المبحث : شرح التصريح وياسين : ١٤٨ ، والأشمونى و الصبان : ١٥٨ ، ١٦ ،
وشرح كتاب الحدود - فى النحو - للفاكهى : ٥٢ - ٥٤ (بتحقيقنا) .

وانظر أيضاً : تعليقنا فى الحاشية الثانية عشرة ص ٢ بترقيم الأصل من كتاب الحدود .
- ولعل الشارح عنى بـ (أفراداً) التى اعتبرها ضمن القيد فى تعريف النحو : الأشياء
الإفرادية التى تُعَدّ كالمقدّمات للنحو ، من : أنواع الكلمة (الاسم ، والفعل ، والحرف) ، ومن :
أنواع الاسم (المفرد ، والمثنى ، والجمع) ، ومن أنواع الاسم (النكرة ، والمعرفة) ، وغير ذلك .
- هذا بالإضافة إلى كونه ذكر تقييد (التصريف) بما لحروف الكلمة من : أصالة ، وزيادة
وغيرهما .

- أو لعلّه عنى الإخراج بمجموع القيد (أفراداً ، وتركيباً ، وبناء) .
ومع هذا فكان ينبغى له السير على المشهور المتعارف .

وإعلال . وشبه ذلك . (١٣) .

٤- والمراد بـ (أحوال الكَلِم) : أحكامها في ذواتها ، أو فيما تعرض لها بالتركيب من : الكيفيّة ، والتقديم ، والتأخير .

وقيدَ الكَلِم بـ (العربية) : لأنه لا يُعرف به (١٤) أحوال [ص ٣] غيرها .

(١٣) أى من : حذف ، وإدغام ، وإمالة ، ووقف . انظر : شرح الشافية : ٧/١

(١٤) به : أى يعلم النحو .

[شرح تعريف الكلمة . والإخراج بمحترزات التعريف]

مع
بيان سبب تقديم تعريفها على تعريف الكلام

ثُمَّ حَدَّ (١) (الكلمة) قبل (الكلام) : لأن المفرد يقدّم على المركّب وضماً ،
فيقدم عليه طبعاً . فقال :

م - (جاءت الكلمة : لفظاً ^(١) بالْقَوَّة ، أو بالفعل على معنى مفرد) .

فخرج بـ (اللفظ) : الخطأ (٢) ، والعقد (٣) والإشارة ، والنَّصْب (٤) .

وبـ (الدالّ) : المَهْمَل (٥) .

وبـ (المفرد) : الدال على معنى مركّب ، كلاماً كان أو غيره (٦) .

ودخل بـ (القوة) : الضمير في نحو : أفعل - الأمر - وتُفعل . فإنه كلمة
بالقوة .

فكان الأحسن : أن يقدّم (٧) قوله : (بالقوة ، أو بالفعل) على : (دالّ) :
لأن المراد أن الكلمة لفظٌ بالقوة ، أو بالفعل .

(١) يعنى : المصنف الأبدى .

(٢م) فى المتن المستقل : اللفظ الدال انظر : كتاب الحدود : ص ٢ .

(٢) يعنى : الكتابة .

(٣) العقد : نقيض الحل . اللسان . ويبدو أن المقصود به هنا : مثل عقد الخيط للدلالة على
شئ كقيد ونحوه .

(٤) النَّصْب ، والنَّصْب : العلم المنسوب . اللسان .

(٥) مثل : تَبَيَّنَ . مقلوب (زيد)

(٦) المركب الذى هو كلام : وهو ما استوفى القيود الاتية فى تعريف الكلام . والمركب الذى

ليس بكلام : هو ما لم يستوف هذه القيود .

(٧) يعنى : المصنف الأبدى .

٦- والمراد بلا المعنى : أعمّ من أن يكون لفظاً وغيره . لتدخل :
الكلمات التى مدلولها ألفاظ ، ك: الاسم ، والفعل ، والحرف .
فإنها وضعت لمثل : زيد ، والرجل ، وضرب ، وقد . فهى معانٍ لها .

٧- وبلا المعنى المفرد : ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ، كمعنى :
(زيد) .

بخلاف معنى : (غلام زيد) (٨)

وكان الواجب: أن يزيد (٩): بالوضع، بعد قوله: (مفرد) (١٠) :-
ليخرج مادّ بالمقل : كدلالة اللفظ على حياة اللفظ به .

فإن قلت : قد سكّت ابن هشام عن : (الوضع) . فقال : "الكلمة :
قول مفرد" (١١) .

(٨) أى إذا لم يكن علماً ، فإن كلا من جزئية - حينئذ - مقصود به الدلالة على جزئه .
وأما إذا كان علماً ، فالمعنى مفرد ، وكذا اللفظ مفرد : لأنه وإن كان له جزء دل عليه جزء
اللفظ ، لكن ليس هذا الجزء من المعنى هو جزء المعنى المقصود .
(٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(١٠) أى المذكور فى تعريف الكلمة السابق .

(١١) قال ذلك ابن هشام فى (شذور الذهب) - فانظر الشذور - بشرحه له - ص ١١ ، وفى
الجامع الصغير :

هذا ، وابن هشام : هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين . توفى سنة
٧٦١ هـ - الأعلام : ٢٩٧٤ .

قلت :

إنما استعني عن ذكره : لأنه جعل الجنس : (القول)^(١٢) ، وهو خاص
بالموضوع^(١٣) فلم يحتاج إلى ذكره .

والمصنف : جعله : (اللفظ)^(١٤) ، وهو أعم من الموضوع^(١٥) ، فاحتاج
إلى ذكره .

(١٢) أي لأنه جعل الجنس في تعريفه السابق قريباً للكلمة ، لفظة (القول) ، فقال : «الكلمة
قول مفرد» .

(١٣) جعله (القول) خاصاً بالموضوع هو على بعض الأقوال الأقوال ، فانظرها في الهامح :
١٢/٨ ، وشرح التصريح وياسين : ١٧/١ ، والأشموني والصبان : ٢٧، ٢٦/١ .

(١٤) أي والمصنف جعل الجنس في تعريفه السابق أول المبحث للكلمة ، لفظة (اللفظ) ،
فقال : «حد الكلمة : لفظ دال ...»

(١٥) لأنه يشمل : الموضوع ، والمهمل .

[شرح تعريف الكلام - والإخراج بمحترزات التعريف]

٨- (جاء الكلام : ما انتظم من الكلام) (١٦) - أى : كلمتان فصاعداً ، تَضَمَّتَا - (إسناداً ، مفيداً ، مقصوداً ، لفظياً) .

فَخَرَجَ : (١٧) المفرد (١٨)

و (١٩) : المركب غير الإسنادى ، من : التقييدى (٢٠) ، والمزجى (٢١) ، والإضافى (٢٢)

و (٢٣) : الإسنادى غير المفيد ، كقولك : السماء فوقنا ، والنار حارة .

٩- إذ المراد بـ (المفيد) : ما يحصل به للسامع فائدة لم تكن عنده (٢٤) .

(١٦) (الكلم) فى عبارة المصنف ليس المراد به (الكلم) الاصطلاحى ، وهو ماتركب من ثلاث كلمات فصاعداً - كما سيأتى تعريفه - وإنما استخدمه المصنف استخداماً لغوياً بمعنى : الكلمات - ولذا فسرها الشارح بما ترى .

(١٧) أى بـ (الكلم) : الذى ورد ذكره فى تعريف المصنف الكلام .

(١٨) مثل : زيد .

(١٩) أى : وخرج بـ (إسناداً) : المركب ...

(٢٠) فى الأصل : التقييدى - وهو مثل : حيوان ناطق .

(٢١) مثل : بعلبك .

(٢٢) مثل : غلام زيد .

(٢٣) أى : وخرج بـ (مفيداً) : الإسنادى

(٢٤) أورد الشارح تعريف (المفيد) فى هذا الموضع لمناسبته لما قبله ، ولعل ذلك - قد

غنى بذكره هنا عن ذكر تعريف (الإفادة) تالياً تعريف (التركيب) ، كما هو الحال فى المتن

المستقل - وهو فيه «حد الفائدة : ما حصل للسامع ما لم يكن عنده بالوضع ، أى بالقصد» .

انظر : كتاب الحدود - للأبدي : ص ٢٠٢ بترقيم الأصل - (بتحقيقنا) .

وهذا معلوم لكل أحد (٢٥) .

و (٢٦) : غير المقصود ، كالصادر من النائم (٢٧)

و (٢٨) : المقصود لذاته ، كصلة الموصول ، نحو : جاء الذى قام أبوه .

لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول .

[شرح (٢٩) تعريف الكلم - والعلاقة بين الكلم والكلام]

١- (جاء الكلم) : ما تتركب من ثلاث كلمات فصاعداً ، ألفاظ لم لم يفيد .

(فهو أعم من الكلام) ، يعنى : من وجه :

لصدقه (٣٠) دون الكلم فى نحو : زيد قائم . ولا صدق للأخص مطلقاً بدون الأعم .

(٢٥) اعتبار المصنف والشارح (الإسنادى غير المفيد) ليس كلاماً ، وتعريفهما (المفيد) بما ذكر من اشتراط حصول فائدة للسامع لم تكن عنده أحد مذهبين . والثانى عكسه .

انظر : الهمع : ١٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٧٢٠/١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٢-٢٠/١ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو - للفاكهى : ٧٣ - ٧٥ .

(٢٦) أى : وخرج بـ (مقصوداً) : غير المقصود ...

(٢٧) اشتراط (القصد) فى الكلام ، كما ذكرنا : أحد مذهبين . والثانى : لا .

انظر الهمع : ١٠/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٠/١ ، ٢١ ، وشرح التصريح وياسين : ٢٧٢٠/١ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٨) أى : وخرج بـ (مقصوداً لذاته) المقصود لذاته ...

(٢٩) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد تعريف (الكلم) بدون شرح ، كما ذكر المصنف . وذلك لتكون العناوانات على وتيرة واحدة ، وأيضاً لأن الشارح قد عرض بالشرح لعبارة : (فهو أعم من الكلام) وهى مرتبة ومفرعة على التعريف .

(٣٠) (لصدقة ...) : تعليل وتفسير لقوله (من وجه) ، لا لقول المصنف (فهو أعم من الكلام) : لأنه لو كان تعليلاً وتفسيراً لقول المصنف ، لكان السياق يقتضى ظاهراً أن يقال : =

ويُبدل على أن ذلك مراده : (٣١) تمثيله لأنفراد (الكلام) (٣٢)

[شرح أمثلة : الكلمة . والكلام . والكلمة] (٣٣)

(مثال الكلمة : زيد) : لدلالته على معنى مفرد .

(مثال (٣٢) الكلام : زيد قائم) : لتضمنه إسنادا مفيدا إلى آخره .

(مثال (٣٣) الكلمة : إن قام زيد) : لتركيبه من ثلاث .

(مثال ما اجتمع فيه الكلام ، والكلمة : زيد قام أبوه (٣٤)) :

= تصدق دون الكلام فى نحو : إن قام زيد مثلا . ولو كان قال ذلك الكلام ، لما وقف به الأسلوب عند هذا الحد ، لأنه - حينئذ - لا يبدو منه الفرق بين العموم المطلق والعموم الوجهى . بل كان يتحتم عليه أن يزيد فيه ما يعبر عن انفراد (الكلام) بشئ دون (الكلم) . وكان يكون فى هذا تطويل .

فعدل - لذلك إلى ما ترى : من التعبير عن إنفراد (الكلام) - الذى هو الأخص فى عبارة المصنف - دون (الكلم) فى المثال الذى ذكره . فتحقق له ما أراد من إثبات بيان إنفراد الأخص وعمومه ، وحتى يتوصل إلى كونه عموما وجهيا . هذا مع الإيجاز .

هذا ، ولعل الشارح استشعر كل هذا ، فالتمس لنا دليلا لصنيعه ، فقال : ويدل على أن ذلك مراده

(٣١) أى المصنف ،

(٣٢) أى فى المبحث التالى فى قوله : «مثال الكلام : زيد قائم» هذا ، وانظر فى العلاقة بين الكلم والكلام بأوضح مما هنا - : شرح كتاب الحدود فى النحو : ٧٨ . والهمع : ١٢٧/١ ، والأشمونى : ٢٧/١ ، وشرح التصريح : ٢٦/١

(٣٣) بعد أن سَرَد المصنف تعريف الكلمة ثم الكلام ثم الكلم ، عاد ليمثل لثلاثتها على الترتيب السابق . وهذا سر وجود هذا المبحث فى هذا الموضع من الشرح بعد معنى المباحث الثلاثة السابقة .

(٣٤) فى المتن المستقل : ومثال . جواو العطف .

(٣٤) فى المتن المستقل : زيد أبوه قائم .

أما كونه كلاماً : فلوجود الإفادة .
وأما كونه كلاماً : فلوجود التركيب من ثلاث .

[شرح تعريف اللفظ -

وبيان العلاقة بين اللفظ والقول]

١- (جم اللفظ^(٢٥) : هو الصوت المشتمل) - بالقوة ، أو الينثل -
(على بعض الحروف)

سواء دلّ على معنى ، ك: زيد - أو لم يدل ، ك: ديز :
مقلوب : زيد .

فـ (اللفظ) أعم [من] (القول) : لاختصاصه بالموضوع لمعنى . كما علم
مما قدّمته (١) .

ودخل بمازّدته (٢) : الضمير المستتر ، فى نحو : اضرِبْ ، واذهب . فإنه
لفظ بالقوة (٣) .

[شرح تعريف التركيب]

وبيان العلاقة بين التركيب والتأليف - وبين التركيب والترتيب

١٢- (جم التركيب^(٢٦) : تَصَمُّ كلمة إلى مثلهما ، فأكثر)

(٢٥) أى المأخوذ فى حد (الكلمة) . انظر : حد الكلمة أول من ٢ بترقيم الأصل .

(١) أى فى حد (الكلمة) من ٢ بترقيم الأصل ، عند قوله : «... جعل الجنس (القول) ، وهو
خاص بالموضوع ...»

(٢) أى فى تعريف (اللفظ) أول المبحث ، من قوله : «بالقوة ، أو الفعل» .

(٣) وأما اللفظ بالفعل ، فمثل : اضرِب .

(٤) أى المأخوذ من مادته فى حد (الكلم) . انظر : حد الكلم من ٢ بترقيم الأصل .

بـحيث يَطْلَق على المجموع اسم الواحد .
ولَا يُعْتَبَر في مفهومه : أن يكون لبعض الكلمات نسبة (٥) إلى بعض :
بالتقدم والتأخر .

١٣- وَيُرَاد به : (٦) (التأليف) .

١٤- وَأَمَّا (الترتيب) : فيعتبر في مفهومه هذه النسبة (٧)

[شرح أقسام الكلمة]

(أقسام الكلمة : ثلاثة) (٨) ، لارابع لها (٩) .

ودليل الحُصْر (١٠) :

(١)- أن الكلمة : إِمَّا تَبْدَل على معنى في نفسها ، أو لا تدل . فإن لم تدل ،
فهي (الحرف) .

(٥) في الأصل : نسبته .

(٦) أي التركيب . ومعنى هذا : أن (التركيب ، والتأليف) بمعنى واحد عند الشارح . وهذا
أحد مذهبيْن .

والمذهب الآخر : أن (التركيب) أعم من (التأليف) .

انظر في المذهبين : شرح التصريح وياسين : ١٨٧ ، والأشمونى والمصباح : ٢٢٤ .

وفي الثاني : شرح كتاب الحدود في النحو : ٧٦ .

(٧) ومعنى هذا : أن (التركيب ، والترتيب) ليسا بمعنى واحد عند الشارح . وهذا أحد
مذهبين .

والمذهب الآخر : أن (التركيب ، والترتيب) بمعنى واحد .

انظر في المذهبين : ياسين على شرح التصريح : ١٨٧ . هذا ، وانظر : هـ ٢ ص ٢ .

(٨) في المتن المستقل : « أقسام الكلمة ، ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى » . انظر :
كتاب الحدود - للأبدى - ص ٣ ، ص ٤ بترقيم الأهل (وهو المتن المستقل) .

(٩) هذا مذهب الجمهور . وزاد ابن صاير رابعاً ، سَمَاء : الخليفة . وهو اسم الفعل . انظر :
الهمع ١/٤ ، ١٠٥/٢ .

(١٠) ذكر الشارح للحصر دليلين : العقل ، والاستقراء .

وإن دَلَّتْ : فإِذَا أن تَقْتَرِنَ (١٠) بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا تَقْتَرِنَ .
فإن اقْتَرِنَتْ ، فهي (الفعل) .
وإن لم تَقْتَرِنَ ، فهي (الاسم) .

(ب) - والإستقراء : فَإِنَّ علماء هذا الفَنِّ تَتَّبَعُوا (١١) كلام العرب ، فلم يجدوا
إِلَّا هذه الأنواع الثلاثة ، فلو كان تَمَّ رابع لعثروا عليه .

[شرح أقسام الأسماء]

(أقسام (١١) الأسماء : ثلاثة :-

مُظَاهِر .

وَمُتَعَدٍّ .

وَمُبْتَدَأٍ (والمُرَاد به : الموصول ، واسم الإشارة .

[شرح أقسام الأفعال]

(أقسام (١١) الأفعال : ثلاثة :- ماضٍ ، ومُضَارِعٌ ، ومُأَمَّرٌ)

ودليل الحَصْرِ :

أن مدلول الفعل : الحَدَثُ المُقْتَرِنُ بِالزَّمَانِ . وهو ثلاثة : ماضٍ ، وحَالٌ ،
ومستقبل .

(١٠) في الأصل : يَقْتَرِنُ . بِإِيَّاءِ المضارعة .

(١١) قى الأصل : يَتَّبِعُوا . بِإِيَّاءِ أول الفعل .

هذا ، وقد ذكرنا (فى : الحاشية الثانية مرة ، من المتن المستقل) : سبب ذكر المصنف

لمثل هذه الأقسام فى كتاب الحدود ، وهو : التوصل - عن طريقها - إلى ذكر حدودها .

وأما الشارح : فهو تابع للمتن يشرح ما فيه . وكذا يقال فيما سيأتى من نفاثاته .

(١١م) فى المتن المستقل : وأقسام . بواو العطف .

[شرح أقسام الحرف]

(١١م) الحرف : ثلاثة - :

خاص بالاسماء : كحروف الجر .

وخاص بالافعال - للمضارع - : (النواصب) (١٢) والجر (الجرم) - له ،

أو لما في موضعه (١٣م) .

(ومشتركة بينهما) - أي بين الاسماء والافعال - : (كهل) (١٤)

[شرح تعريف الاسم]

والإخراج بمحتررات التعريف

١٥- (جاء الاسم : كل كلمة هيئت على معنى في نفسها ، ولم

تتعرض (١٣م) بنيتها (١٤) للزمان) .

فتأول قوله (دلت على معنى) : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وخرج بقوله (في نفسها) : الحرف .

وبقوله (ولم تعرض (١٣م) بنيتها (١٥) للزمان) : الفعل . لأنه دالٌّ

بنيته على الزمان .

(١١م) في المتن المستقل : وأقسام . هو أو العطف .

(١٢) في المتن المستقل : كالنواصب .

(١٣م) لما في موضع المضارع ، مثل : «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» (الإسراء :

٧/١٧) .

(١٤) في المتن المستقل : كهل ، وبئ .

(١٥م) في الأصل : يتعرض . بالياء .

(١٤) في المتن المستقل : بنيتها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - : ص ٤

بترقيم الأصل

(١٥) في الأصل : بنيتها . بدون باء الجر .

وَدَخَلَ فِيهِ : مَا لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمان : كـ: رَجُل . وَمَادِل عَلَيْهِ بِقَرينة
خارجية ، كقولك : زَيْد قائم الآنَ أو غداً أو أمس .

لكن خرج عنه (١٦) : مَا اقترن معناه بِزَمان غير الثلاثة (١٧) ، نحو :
الاصطباح ، والإغتساق (١٨) . إذ زمانه غير معيّن بالماضي ولا
بالمستقبل (١٩) .

لأنه لم يبيّن عدم دلالة (٢٠) على الزَّمان : بأحد الثلاثة . كما فعل ابن
الحاجب (٢١)

[شرح تعريف الفعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

١٦- (جاء الفعل : كلّ كلمة طالت على معنى فى نفسها ،
وتعزّضت ببينيتها (٢٢) للزمان) .

(١٦) أى عن (الاسم) . وهذا اعتراض من الشارح على تعريف المصنف : بأن تعريفه غير
جامع لأفراد المعرف ، من نحو ما ذكره من : الاصطباح ، والاعتساق .

(١٧) أى : الماضى ، والحال ، والمستقبل .

(١٨) الاصطباح : الشرب أو الأكل أو فعل أى شئ عُدوة . اللسان : (صبح) . والاعتساق :
الدخول فى الغسق : وهو ظلمة الليل . اللسان : (غسق) .

(١٩) أى : ولا بالحال . أيضاً .

(٢٠) أى المصنف .

(٢١) أى : الاسم .

(٢٢) فعل ابن الحاجب ذلك فى (الكافية) ، فقال : «الاسم : مادل على معنى فى نفسه غير
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» أنظر : الكافية - بشرح الرضى - ٩٦

لكن قال السيوطى فى الهمع ٤/١ : «والمراد بالزمان حيث أطلق : المعين المعبر عنه
بالماضى والحال والمستقبل ، لشهرتها فى هذا المعنى» .

هذا ، وابن الحاجب : هو أبو عمرو عثمان بن عمر ، جمال الدين . كان أبوه حاجباً فعرف به .
توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ . الأعلام ٣٧٤/٤ .

(٢٣) فى المتن المستقل : ينيثها . بدون باء الجر . انظر : كتاب الحدود - للأبدي :- =

فتأول (الدلالة على معنى) : الثلاثة (٢٤)
وخرج بقوله (فى نفسها) : الحرف .
وبقوله (تعرضت بيئتها للزمان) : الاسم . لأنه لا يتعرض له
بيئتها (٢٥)

[شرح تعريف الحرف]

١٧- (حرف الحرف : كل كلمة اتصل على معنى فى نفسها ، لكن (٢٦))
تدل عليه (فى غيرها) .
وليس المراد : أن الحرف لا معنى له فى نفسه ألبتة . بل المراد
: أن لمعناه متعلقاً لأبد / [ص ١١] من ذكره عند ذكر الحرف .
مثلاً : (من) ، معناه : الابتداء . متعلقة (٢٧) - وهو (البصرة) (م) ، مثلاً -
لا بد من ذكره عند ذكرها .
لكن يُتَّقَصَّ بمثل (ذو) (٢٨) : لأن لمعناه متعلقاً لأبد من ذكره عند
ذكرها .

= صره بترقيم الأصل

(٢٤) يعنى : الاسم ، والفعل ، والحرف .
(٢٥) فى الأصل : لا يتعرض له بنية . وأثبت ما يتناسب مع الأسلوب المستعمل فى بقية النص .
(٢٦) فى المتن المستقل : بل . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - صره بترقيم الأصل .
(١) فى طرّة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ،
والموقوف عليه ، ومكان الوقف ، والغرض منه ، واسم الكتاب .
وهو : «وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى ، برواق الأروام -
شرح الحدود فى النحو»

(٢) فى الأصل متعلق . بدون الهاء . (م) البصرة : اسم مدينة بالعراق . انظر : اللسان .
(٣) مثل (ذو) : قَوْو ، وكلّ ، وبعض . وأمثالها . انظر : الهمع : ٤/١ ، وشرح كتاب الحدود
فى النحو : ١٠٣ .

فالأولى أن يقال : إن المراد بعدم دلالة (الحرف) على معنى في نفسه : أن دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلقه .

وحينئذ : لا يرد النقض بمثل (ذو^(٣)م) ، لأنه غير^(٤) مشروط فيها ذلك .
لأنه : إنما جيء بها للتوصل إلى جعل الجنس صفةً للشيء^(٥) .
فلزم من ذلك ذكر متعلقها ، لا لأجل دلالتها على معناها^(٦) .
وفي إتيانها^(٦) بلفظ (كُلّ) ^(٧) - هاهنا - نظرٌ : لأن الحدود لبيان
الماهية ، و (كل) لضبط الأفراد .

[شرح تعريف الاسم الظاهر]

- ١٨- (جاء الاسم الظاهر : ما صل بلفظه وحروفه على معناه) .
أى لا يحتاج فى دلالة عليه إلى قرينة ، بل يدل عليه بلفظه .

[شرح تعريف الاسم المضمّر]

- ١٩- (جاء الاسم المضمّر) - ويقال : الضمير ، والكنية ^(٨) أيضاً - :

-
- (٣) فى الأصل : ذوا . بالألف .
(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٥) مثال ذلك : جاء رجل ذو علم . فالمراد بالجنس المقصود جعله صفة فى عبارته : علم .
والمراد بالشيء المقصود جعل الجنس صفة له : رجل .
(٥م) هذا ، وبهاء الدين بن النحاس رأى يخالف الجمهور فى دلالة الحرف - انظر : الهمع
٤٨٨ - والذى أراه : أنه - عند التحقيق - لاخلاف .
(٦) أى المصنف .
(٧) أى فى حد كل من : الاسم ، والفعل ، والحرف . انظر : أول هذا المبحث ، وكذا أول
المبحثين قبله .
(٨) فى الأصل : الكتابة . والمضمّر ، والضمير : تعبير البصريين . والكنية ، والمكنى : تعبير
الكوفيين . انظر الهمع ٥٦٧ ، والأشمونى : ١٠٩/١ ، والتصريح : ٩٥/١ ، وابن يعيش : ٨٤/٣ .

(ماضٍ على معناه ^(٩) بقريضة النكائم) - كانوا ، ونحن - (أو الخطاب) - كَأَنْتَ ، وَأَنْتَما - (أو الغيبة) : كهُوَ ، وَهَما .

[شرح تعريف الاسم المجهول]

٢٠- (جاء المجهول ^(١٠) : ما انفقر في المبالغة على معناه ، إلى غيره) .

فتأول : الموصولات - لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة - وأسماء الإشارة ، لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه ، لأنه يجب كون المشار إليه معلوماً .

لكن دَخَلَ فيه : المضمرات - لافتقارها إلى مفسر - والحروف .
بالمعنى الذي ذكرناه ^(١١) .

[شرح تعريف الفعل الماضي - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان سبب البَدْ بتعريف الماضي

ثم إنه ^(١٢) لما عَرَفَ - فيما مرّ - مطلق الفعل ^(١٣) ، أخذ هنا في تعريف أنواعه . وبدأ بتعريف الماضي : لتقدّم زمانه . فقال :

٢١- (جاء الفعل الماضي : ما وقع وانقطع ، وحسّن معه (أَمْسَ))

(٩) في المتن المستقل : مسماه . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٤ بترقيم الأصل .

(١٠) في المتن المستقل : حد الاسم المجهول . انظر : كتاب الحدود : ص ٤ .

(١١) انظر : مبحث (شرح تعريف الحرف) في أواخر ص ٤ بترقيم الأصل .

(١٢) أي المصنف .

(١٣) انظر : (تعريف الفعل) ص ٤ بترقيم الأصل .

أى : ماوقع مدلوله فى الزمان الماضى - وهو : الزمان الذى قبل يومك^(١٤) .

والمراد: أن ذلك بحسب الوضع :

ليُخْرِجَ : المضارع المجزوم بـ (لَمْ) فإن دلالة على الزمان الماضى لايحسب الوضع ، بل بواسطة (لم) .

ويَدْخُلُ : الماضى الدالّ على الزمان المستقبل ، نحو : إنَّ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ . لأن دلالة عليه لايحسب الوضع ، بل لَوْعْدٍ شرطاً وجواباً .

: والماضى^(١٥) الذى لايدل على الزمان ، كـ : يَبُتُّ ، وَتَزَوَّجْتُ - مراداً به الإنشاء - لأن تجرده عنه عارض لقصد الإنشاء^(١٦) .

فإن لم يَصْلُحْ معه^(١٧) (أَمْسَ) : فهو اسم فِعْلٍ ، كـ: وَشَكَانَ ، وَسَّرَّعَانَ^(١٨) - بمعنى^(١٩) : سَرَّعَ - وَهَيَّهَاتَ ، بمعنى : بَعُدَ .

(١٤) لعل الأولى أن يقول : قبل زمان تلفظك بالفعل ولعل الذى جعله يقول : « قبل يومك » هو قول المصنف : « وحسن معه أمسى » .

(١٥) أى : ويدخل الماضى

(١٦) جعل الشارح (بعت ، وتزوجت) فى الإنشاء ، مجرداً عن الزمان . وجعله السيوطى (فى الجمع ٩٧٤) : للزمان الحال .

(١٧) أى الفعل الماضى .

(١٨) وَشَكَانَ ، وَسَّرَّعَانَ - بتثنية الفاء ، وتسكين العين ، وفتح النون - فيهما . ويجوز ضم العين مع فتح الفاء فى الثانية: سَرَّعَ . اللسان (وشك ، سرعة) .

(١٩) فى الأصل : لمعنى .

[شرح تعريف الفعل المضارع]

٢٢- (جاء المضارع : ما كان في أوله إحدى الزواجر الأربع) التي يجمعها قولك : نأيت (٢٠) : أى أعرضت .

وهى : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء .

فالهمزة : للمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، كـ: أضرب .

والنون : - للمتكلم مع غيره ، مذكرين كانا أو مؤنثين ، أو أحدهما

مذكراً والآخر مؤنثاً ، ومجموعاً كان أو مثنى ، لضرب (١) كـ: نضرب (١)

- وقد يستعمل للواحد ، للتعظيم ، كقوله تعالى : نَحْنُ

نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ (٢) .

والتاء : للمخاطب المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

كـ: تضرب يا زيد ، وتضربان يا زيدان ، وتضربون يا زيدون .

- وللمخاطب المؤنث ، ومثناه ، وجمعه . نحو: تضربين يا هند ،

وتضربان يا هندان ، وتضربن يا هندات .

- وللمؤنثة الغائبة ، والغائبتين .

نحو : هند تضرب ، والهندان تضربان .

والياء : للغائب المفرد المذكر ، ومثناه ، وجمعه .

نحو : زيد يضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون .

- وللمجموع المؤنثة الغائبة .

نحو : النساء يضربن .

(٢٠) فى المتن المستقل: أنيت انظر: كتاب الحدود - للأبدي - ص٦ بترقيم الأصل . هذا ،

وجاء فى المتن المستقل - بعد (أنيت) - عبارة تقول : وأنفع علاماته : أن يقبل (لم) .

(١) فى الأصل : كتضرب - بالتاء .

(٢) يوسف : ٢١٢

[شرح تعريف الفعل الأمر - والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٣- جاز الأمر (م^٧) : ما نَصَلَ عَلَى الطَّلَب ، وَقِيلَ نُونِ التَّوَكِيدِ (٢) :

أى الخفيفة ، والثقيلة .

- فإن لم يدل على الطلب ، وَقِيلَ نُونِ التَّوَكِيدِ : فهو مضارع .
أو دل على الطلب ، ولم يقبل نون التوكيد : فهو اسم فعل .
ك : صَهْ - بمعنى : اسْكُتْ - وَحَيَّهْلْ ، بمعنى : آقْبِلْ ، أَوْ عَجِّلْ .

(٢) تقدم (حد الأمر) على (حد المضارع) فى : المتن المستقل .

(٣) فى المتن المستقل : وقبل نون التوكيد .

[شرح خواص الاسم]

مع
بيان سبب ذكر خواص الاسم والفعل - وسبب البدء بخواص الاسم

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ (م٢) حدود الاسم والفعل ، ذكر خواصهما (٤) .
وبدأ بخواص الاسم : لشرفه . فقال :

(الاسم له خواص) - جمع : خاصة - وهى :

٢٤- ما يَخْتَصُّ بالشئ ، سواء وَجَدَتْ فى جميع أفرادِه - كالكتاب بالقوة ،
بالنسبة إلى الإنسان - أو فى بعض أفرادِه - كالكتاب بالفعل ، بالنسبة
إليه -

والفرق بين الحَدِّ ، والخاصة :

أن الحد : مُطَرَّدٌ مُنْعَكِسٌ : أى : كُلَّمَا وَجَدَ الحَدَّ وَجَدَ المحدودَ
وكُلَّمَا وَجَدَ المحدودَ ، وَجَدَ الحد .

تَسْلًا : أى كَلِمَةٌ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى معنى فى نفسها غير مقترن
بأحد الأزمات الثلاثة ، صدق عليها أنها اسم . وكل كلمة صدق عليها أنها
اسم ، صدق عليها أنها كلمة دلت على معنى فى نفسها . إلى آخره .

والخاصة : مطردة لا منعكسة : فكلما وجدت خاصة الشئ وجد ذلك
الشئ ، ولا يلزم من وجود الشئ وجود خاصته .

فكل كلمة وجد فيها الألف واللام - مثلاً - صدق عليها أنها اسم .

(م٣) أى المصنف .

(٤) أى وذكر الخواص زيادة فى التعريف ، لأن ذكر الخاصة نوع من أنواع التعريف ، وهو
ما يسمى عند المناطقية : الرَّسْم .

وهذه الفقرة من الشارح : تعليل لإيراد المصنف هذه الخواص فى كتاب للحدود .

ولا يلزم من وجود الاسم ، وجود الألف واللام . فان كثيراً من الأسماء لا يصح دخول الألف واللام عليه : كالمضمرات ، وغيرها .

وإذا عرفت هذا : ظهر لك معنى قوله : الاسم له خواص انحصار من أوله ، وخواص انحصار من وسطه ^(٥) ، وخواص انحصار من آخره . وخواص انحصار من معناه :

فالمظهر (- كذا وجدته فيما رأيت من النسخ . والصواب : فالتى - انحصار من أوله :

- حروف الجر ^(٦) ، وحروف القسم ^(٧) : وهى أيضاً من حروف الجر .
وإنما عطفها ^(٨) عليها : لاختصاصها بالدلالة على معنى ، وهو : الحليف .
وإنما اختص بحروف الجر : لأن المجرور مختبر عنه فى المعنى ، ولا يُختبر إلا عن الاسم .

- (والألف واللام التى للتعريف) : لأنها موضوعة لرفع الإبهام ^(٩) ، وإنما يقبل ذلك الاسم .

واختبر ^(٨) / (صلى الله عليه وسلم) (التى للتعريف) : عن الموصولة . فإنها قد تدخل على المضارع ، كقول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومت ^(١٠) .

(٥) فى المتن المستقل : أوسطه .

(٦) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، وإلى ، إلى آخره .

انظر : كتاب الحدود - للأبدى - من : بترقيم الأصل .

(٧) بعد هذا فى المتن المستقل : وهى : من ، الواو ، والياء ، والتاء .

(٨) أى المصنف .

(٩) فى الأصل : لدفع الإبهام .

(١٠) صدر بيت عجزه : ولا الأميل ولاذى الرأى والجذل . =

أى: الذى تَرْضَى (٢) .

(وَأَصَوَاتُ النَّاسِ) : لَأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِهِ فِى الْمَعْنَى ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَا لَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبَّنَا » (٣) وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « يَارَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٤) وَنَحْوَهُمَا ، مِمَّا دَخَلَ فِيهِ حَرْفُ الدِّعَاءِ عَلَى مَا لَيْسَ بِاسْمٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى : أَنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ ، أَيْ : يَأْقُومُ لَيْتُنَا نُرَدُّ ، وَيَأْقُومُ رَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةً .

أَوْ عَلَى : أَنْ (يَا) لِلتَّيْهِ ، لَا لِلدِّعَاءِ .

- (وَتَوَاسَيْتُمُ الْإِخْوَانُ) ، وَهِيَ : (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَّتْ) وَأَخَوَاتُهَا .

لأنها لا تدخل إلا على مبتدأ ، وهو لا يكون إلا اسماً . كما سيأتى (٥) .

= والبيت فى: شرح الشذور: ١٦ ، وشرح التصريح: ٣٨/١ ، وابن عقيل: ٥٧/١ .

وهو من (البسيط) للفرزدق .

والشاهد فيه: دُخُولُ (أَنَّ) الموصولة على المضارع ضرورة . بل قيل: ضرورة قبيحة . كما فى شرح الشذور .

(٢) فى الأصل: يَرْضَى .

(٣) الأنعام: ٢٧/٦ .

(٤) « ... رَبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا ، عَارِيَةٌ فِى الْآخِرَةِ » قطعة فى آخر حديث فى البخارى (ط) دار مطابع الشعب () : ٦٨/٦ ، ٦٢/٩ ، ٤٨/١ (بلفظ: فَرَبَّ) ، ٦٢/٢ ، (بلفظ: يَارَبَّ) ، ١٩٧/٧ (بلفظ: كم من كاسية فى الدنيا ، عارية يوم القيامة)

وفى مسند الإمام أحمد (ط) دار صادر - بيروت) : ٢٩٧/٦ (بلفظ: يَارَبَّ كَاسِيَاتٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَاتٍ فِى الْآخِرَةِ) .

(٥) سيأتى ذلك فى: الخاصة الثالثة ، من الخوامس: التى تخصه من معناه . فى أوائل ص ٨ بترقيم الأصل

(والنفي) - كذا رأيت . والصواب : والتي - (يُخصه من وسطه :
- التصغير) : لأنه وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الاسم .
- (والتركيب) : أي جمعه جمع تكسير - أي : تغيير - لما تقدم (٦)
(والنفي يخصصه من آخره :
٢٤- الحذف) : والمراد به : الكسرة التي يُحدثها عامل الجر .
سواء كان ذلك العامل : حرفاً ، أم إضافة ، أم تَبَعِيَّة .
- (والتنوين) : يعني : تنوين التمكين ، وتنوين التكثير ، وتنوين
المقابلة ، وتنوين العوض .
لأنه لست أقسام لا يختص بالاسم منها إلا هذه الأربعة . كما سيصرح (٧) به
وإنما اُختُصَّت هذه الأنواع بالاسم :
لأن تنوين التمكين : دليل على أُمَكْنِيَّة الكلمة التي يَدْخُل (٨) عليها
في الاسم (٨) . ولا أُمَكْنِيَّة (٨) للفعل فيها .
وتنوين التكثير : مُفَرَّق بين المعرفة والنكرة (٩) . والفعل لا يقع معرفة
، فلم يحتج فيه إلى الفارق بين المعرفة والنكرة .
وتنوين العوض : عِوَض عن المضاف إليه (٩) . والفعل لا يضاف إلى

(٦) أي في نظائره قبله : من أنها لا تكون إلا في الاسم .

(٧) أي المصنف . انظر : مر ١١ بترقيم الأصل . وسنورد تعريف كل نوع من الستة في هـ ٩٠ ، ٩١

منها . أما تعريف (التنوين) : فسيأتى في صلب الكتاب : ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٨) في الأصل : تدخل . بالتاء .

(٩) بحيث لم تشبه الحرف ولا الفعل . مثل : زيد .

(٨) في الأصل : والامكانية .

(٩) مثل : سيبويه . إذا أردت شخصاً غير معيّن .

(٩) مثل : حينئذ .

غيره، فلم يدخله التوين عوضاً عنه .
٢٥- وتوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المونث السالم ، عَوْضٌ عن التوين فى (مسلمين) . والفعل لا يجمع ، فلم يحتج إليه .
(وطاء التانيث الذى يبدل هاء فى الوقف) : لأن هذه التاء لتانيث ماهى فيه . والفعل لا يونث .
واحتَرَزَ (١٠) ب (التى تبدل هاء فى الوقف) : عن التى لا تبدل فيه هاء .
فإنها تدخل على (الفعل) لتانيث فاعله ، ك : قامت هند .
وعلى (الحرف) لتانيث لفظه ، ك : رَبَّتْ (١٠م)
وعلى (الحرف) لتانيث لفظه ، ك : ربت (١٠م)
(وعلامة التثنية) : وهى : الألف ، والياء . لأن شرط (١١) مايشئ : قبوله للتكثير . وهو (١١م) من خواص الاسم .
(وعلامة الجمع) على حدها : لما تقدم (١٢) ، ولأن فيه معنى الوصف لإفادته التكثير (١٢م) .
والمراد بالجمع على حد التثنية : جمع المذكر السالم . لأنه على حد المشئ فى إعرابه بالحروف .
(و الألف التانيث المقتضية) - ك : حُبْلَى ، وَسَكْرَى -

(١٠) أى المصنف .

(١٠م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة المذكورة - فيما سيأتى - فى خواص الفعل من آخره ، المبدوءة بـ (وطاء التانيث الساكنة) .

(١١) فى الأصل : شرطية .

(١١م) فى الأصل : وهى - وانظره فى (شروط التثنية - الشرط الرابع) : من ١٧ بترقيم الأصل .

(١٢) أى فى علامة التثنية توا .

(١٢م) فى الأصل : التكسير .

- (والمهملة) - ك: قراء (١٣) ، وحرّاء - لما تقدم في التاء (١٤) .
- (وياء النسب) - كالياء في : شاميّ ، [ص ٨] ومصريّ - لأن النسب وصف في المعنى ، ولا يوصف إلا الأسماء - فلا تدخل علامته إلا عليها
- والله يخلصه من معناه :
- (وكونه فاعلاً) : لأن الفاعل مُسند إليه ، ولا يُسند إلّا إلى الاسم ، لأنه لو أُسند إلى الفعل ، وهو أبدأ مُسند - لزم كونه مسنداً إليه ومسنداً في حالة واحدة . وهو لا يجوز .
- (وكونه مفعولاً) : لأنه مخبر عنه ، ولا يخبر إلّا عن الاسم ، لما تقدم (١) .
- (وكونه مبتدأ) (وكونه خبراً) : بخلاف الفعل ، فإنه يقع خبراً لامبتدأ ، لأن المبتدأ مسند إليه ولا يسند إلا إلى (٢) الاسم .
- (وكونه مجروراً) : لأنه مخبر عنه في المعنى . فلا يجز إلا الاسم .
- (وكونه مجموعاً) (٣) : جمع تكسير أو سلامة ، لما تقدم (٤) .
- ولا يُحصَر ما يجمع بالوار والياء (٥) في كونه : اسماً أو صفة .

(١٣) القراء : الناسك . والقراء : حسن القراءة . اللسان .

(١٤) أي تاء التانيث . انظر : تاء التانيث قبل سطور .

(١) لم يتقدم له التعليل لعدم الإخبار - إلا عن الاسم (انظر كلامه في : الخاصة الأولى ، من الخواص التي تخصه من أوله) عند قوله : «لأن المجرور مخبر عنه» ص ٦ . ولعل عبارته : كما تقدم .

(٢) في الأصل : على .

(٣) في المتن : المستقلّ وكونه مفرداً ، وكونه مثنى ، وكونه مجموعاً .

(٤) انظر ما تقدم في : علامة الجمع ، والتكسير . ص ٧ بترقيم الأمل . وكذا الحواشي المتعلقة بهما .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

كما سيأتى (٦) .

١- وَكَوْنُهُ مُنْجَرًّا، وَكَوْنُهُ مُؤَنَّثًا: إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ تَذْكِيرَ الْفِعْلِ وَلَا تَأْنِيثَهُ وَلِحُوقِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ بِهِ فِي نَحْوِ: (قَامَتْ) - لِتَأْنِيثِ فَاعِلِهِ .

- (وَكُوْنُهُ يَصْطَفِ وَيَصْطَفِ بِهِ) : يَعْنَى : بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ (م) لِأَنَّ يَنْتَقِضُ بِقَوْلِنَا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ - فَإِنَّ (مَرَرْتُ) مَضَافٌ إِلَى (زَيْدٍ) بِوَسْطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظًا .

فَالْمُخْتَصَرُّ بِالْإِسْمِ : الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ الْحَرْفِ .

وَأَمَّا اخْتَصَّصَتْ بِهِ : لِأَنَّهَا إِخْبَارٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يُخْبِرُ إِلَّا عَنِ الْإِسْمِ .

وَلَا يُشْكَلُ بِالْجَمْلِ الْمَضَافِ إِلَيْهَا : كَالْمَضَافِ إِلَيْهَا : إِذْ ، وَإِذَا ، وَحَيْثُ .

لأن تلك الجمل فى تأويل المفرد . فإذا قلت - مثلاً - : اجلس حيث
جلس زيد - كان تقديره : اجلس فى مكان جلوس زيد .

- (وَكُوْنُهُ مَعْرَفًا ، وَكَوْنُهُ مُنْجَرًّا) : إِذِ التَّعْيِينَ وَالْإِبْهَامُ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ

الْأَسْمَاءِ . وَالْمَضَارِعُ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا لِمُشَابَهَةِ لَهَا (٧) .

وَلِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مُنْهَضَةٌ فِي سَبْعَةِ أَقْسَامٍ (٨) كُلُّهَا أَسْمَاءٌ .

(٦) سيأتى فى (شروط إعراب جمع المذكر السالم) : ص ١٦١ . بتزقيم الأصل .

(٦م) وهى الإضافة المشهورة . مثل : كِتَابُ مُحَمَّدٍ . انظر : مبحث الإضافة . ص ٢٧ وهما ١١ منها

. وانظر أيضاً : ص ١٠ ، عند قول المصنف : «الْجَرُّ : عَلَمُ الْإِضَافَةِ» .

(٧) أى فى احتماله للحال أو الاستقبال عند عَدَمِ الْقَرِيْنَةِ ، وَتَعْيِينُهُ لِأَحَدِهِمَا بِهَا .

وهناك أوجه أخرى للمشابهة ، فانظرها : أواخر ص ٩ .

ثم انظر - فى زمان المضارع والخلاف فيه - : الهمع : ٨ ، ٧/٨ - والرضى : ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ .

والأصول فى النحو : ٣٩/١٠ .

(٨) هى : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، واسم الموصول ، والمعرف بآل ، والمضاف إلى

واحد منها ، والمنادى المقصود . انظر : الهمع ٥٥/١٤ ، وشرح التصريح : ٩٤/١ ، والتسهيل :

والنكرة ما يقبل (أل) ، ولا يقبلها إلا الأسماء - لما تقدم (١٠) .
 - (وكونه يُخْبَرُ به ، وكونه يُخْبَرُ عنه) : هو تكرار مع قوله فيما تقدم :
 (وكونه مبتدأ وكونه خبراً) (١٠) .
 ولا يصح أن يقال : هذه الخاصية باعتبار المجموع ، وفيما تقدم باعتبار كل
 فرد .
 لأن الاسم لا يختص بكونه خبراً ، بل يشاركه في ذلك الفعل . كما تقدم .

[شرح خواص الفعل]

(الفعل (١٠) له خواص ثلثه من أوله ، وخواص ثلثه من وسطه ، وخواص
 ثلثه من آخره (١١) :
 فالأول - الصواب : فالتى - (ثلثه من أوله :
 - قس) الحرفية : لأن الأسمية لا تدخل على الفعل ، فضلاً عن
 اختصاصها به (١٢) .

= وأود أن أشير إلى أن بعضهم - الأسمونى : ١٠٦٨ ، والفاكهى فى شرح كتاب الحدود : ١٣٦ -
 - يجعل عد (المندى المقصود) سابع المعارف ، من زيادات ابن مالك ٦٧٢ هـ ، مع أنه معدود
 أيضاً عند ابن الحاجب ٦٤٦ هـ فى الكافية - بشرح الرضى - : ١٢٨٧/٢ . وانظر هذه الإشارة
 بإيضاح أكثر فى : عجز هـ ٣٦ من ٢٦ بترقيم الأصل .

(٩) انظر أواخر ص ٦ بترقيم الأصل ، فى : (الخاصة الثانية ، من : الخواص التى تخص الاسم
 من أوله) .

(١٠) انظر : أوائل ص ٨ بترقيم الأصل ، فى : (الخاصة الثالثة ، من : الخواص التى تخصه من
 معناه) .

(١٠م) فى المتن المستقل : والفعل .

(١١) بعد هذا فى المتن المستقل : وخواص تخصه من معناه - والشارح وإن لم تريد هذه
 العبارة عنده هنا فى الإجمال ، إلا أنه عرض لها فى التفصيل بعد فى ص ١٠ .

(١٢) مثال (قد) الاسمية : قد زيد درهم ، وقد زيد درهم . الأولى : اسم بمعنى : حسب =

وإنما اِخْتَصَّتْ الأولى به : لأنها لتقريب الماضى إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو لتحقيقه ^(١٣) . وهى لا توجد إلا فى الفعل .
ثم يُشْتَرَطُ لدخولها عليه : كونه متصِّرفاً ، خبرياً ، مثبتاً ، مجرداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس ^(١٤) .
- (وَالسَّيْنُ وَسَوَفَ) : لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، لِصَّرْفِهِ ^(١٥) بالاستقبال .
ومعنى قول النحويين : (أنهما حرفا تنفيس) : أى حرف توسيع . لأنهما يُقْلِبَانِ المضارع من الزمن الضيق - الذى هو الحال - إلى الزمن المتسع ، الذى هو الاستقبال ^(١٦) .
وهل زمنهما واحد ، أو (سوف) أوسع منها : ^(١٧) فيه خلاف لِلنحويين ^(١٨) .

= والثانية : اسم فعل بمعنى : يكفى .

(١٣) فى الأصل : لتخفيفه . والصواب من المراجع التالية . والأمثلة للمعانى الثلاثة على الترتيب ، هى : قد قام زيد ، قد يصدق الكذوب ، «قد أفلح من زكاها» - الشمس ٩١/٧ - انظر التسهيل : ٢٤٢ ، والمغنى : ١٨٢/١ - ١٨٦ ، والرضى : ٢٢٣/٧ ، ٣٨٧ ، والهمع : ٧٣/٢ .

(١٤) انظر أيضاً فى هذه الشروط : الهمع : ٧٢/٢ ، والمغنى : ١٨٣/١ .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على : وقف للكتاب ، واسم الواقف ، والموقوف عليه ، والغرض من الوقف .

وهو : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) انظر أيضاً فى هذا التفسير : الرضى : ٢٢٣/٢ ، والمغنى : ١٤٩/١ ، والهمع : ٨١/٧ ، ٧٢/٢ .

(٣) أى السين - والذى فى الأصل : منهما .

(٤) فى الأصل : النحويين - بدون لام الجر .

وأما عن الخلاف : فالكوفيون على الأول ، والبصريون على الثانى . انظر الهمع : ٧٢/٧ ،

والمغنى : ١٤٩/١

(وَأَمْوَاتُ الْعَرْضِ ، وَأَمْوَاتُ التَّحْضِيضِ) (٥) : وهى :
 لَوْلَا ، وَلَوْ مَا - غير الامتناعيتين (٦) : لأن الامتناعيتين لا يدخلان
 إلا على مبتدأ (٧) - وَمَلَا ، وَأَلَا - بالتشديد - وَأَلَا - بالتخفيف (٨).
 وإنما اختصت بالفعل : لإفادتها الطلب ، ولأيتصور (٩) فى غيره .
 وقد يليها اسم معمول لفعل مقدّر ، أو موجود مؤخّر :
 فالأول : كقول الشاعر :
 أَتَيْتُ بِعَبْدٍ لِلَّهِ فِي الْقَيْدِ (١٠) مُوثِقًا
 فَهَلَّا (١١) سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ (١٢) وَالْعَدْرِ (١٣)
 أى : فَهَلَّا (١٤) أَسْرَتَ سَعِيدًا (١٥) .
 والثانى : كقولك : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ .
 وكان الأحسن : عطف (التحضيض) على (العرض) دون إعادة
 (الأدوات) : لإشعارها بأن أدوات العرض غير أدوات التحضيض . وليس
 كذلك : فإن أدواتهما (١٦) واحدة .

-
- (٥) فى الأصل : التخصيص ، وكذا فى المواضع الثلاثة بعد .
 (٦) مثل : لَوْلَا - أَوْ لَوْ مَا - أَكْرَمْتُ زَيْدًا .
 (٧) مثل : لَوْلَا - أَوْ : لَوْ مَا - زَيْدًا لَأَكْرَمْتُكَ .
 (٨) مثل : هَلَّا - أَوْ : أَلَا ، أَوْ : أَلَا - أَكْرَمْتُ زَيْدًا .
 (٩) فى الأصل : تَتَصَوَّر ، بِتَأْنِيْن .
 (١٠) فى الأصل : المَقْدَر . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .
 (١١) فى الأصل : فَهَلْ . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .
 (١٢) فى الأصل : الْجَنَائِيَّة .
 (١٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْبَيْتِ فِى غَيْرِ الْأَسْمُونِى ٥٧٤ . كَمَا لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ . وَقَدْ شَرَحَهُ
 الْعَيْنِى . وَهُوَ مِنَ (الطَوِيل) .
 والشاهد فيه : (فَهَلَّا سَعِيدًا) حيث وقع الاسم بعد أداة التحضيض معمولاً لفعل مقدّر بعدها .
 (١٤) فى الأصل : أَمَرْتُ . والصواب من الأسمونى : ٥٧٤ .
 (١٥) فى الأصل : أَدَوَاتُهَا .

٢٦ والفرق بينهما : أن (العرض) : طلبٌ بِلينٍ وأدبٍ . (والتحضيض)
: طلبٌ بحَيٍّ وإزعاج .

ولعلّه اعتمد في ذلك : على اختلافهما بالاعتبار .

- (والنواصب) : وإنما تدخل على المضارع ، لأنه لا ينتصب من الأفعال
غيره .

(والجسوازم) : وتدخل عليه ، أو على ما في محله (١٦) .

وإنما اختصت النواصب بالفعل : لأنه لا يصح دخولها على غيره ، لأن
النواصب المرادة هنا محصورة في : كنْ ، وأنْ ، وكُنْ - المصدريتين -
وإذنْ . وكلٌّ منها لا يصح دخولها على غيره :

لأن (لن) لنفي (١٧) الاستقبال . ويشترط في نصب (إذن) : استقبال ما
بعدها . وهو (١٨) من خصائصه .

(وأن) ، و(كن) المصدريتان : هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر .

وإنما اختصت الجسوازم به : لاختصاص الجزم به ، لأنه في الفعل
عيّوض عن الجر في الاسم .

- (ووجوه المصاغة) المتقدمة (١٩) : وهي مأخوذة من :
المشابهة ؛ لأن المضارع بها شابه الاسم في :

وقوعه (مشتراكا) ، كـ: يضرب . لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال .
(مختصا) ، نحو : سيضرب ، أو : سوف يضرب . لتخصيصه بالاستقبال (٢٠) .

(١٦) مثل : إن جاء محمد أكرمته .

(١٧) في الأصل : لبقا . والنواصب يؤخذ من : الرضى ٢٣٢/٢ ، ٢٣٥ ، والهمع ٢/٢ .

(١٨) أي الاستقبال . وانظر : مبحث (إن) ص ٢٠ بترقيم الأصل .

(١٩) انظر : ص ٢٠ بترقيم الأصل .، في : مبحث (شرح تعريف الفعل المضارع) .

(٢٠) أي بالسين وسوف ، فانظرهما في ص ٨٠ ، مع مراجعة ص ٨٠ وهـ ٧ منها = .

وفى دخول لام الابتداء (٣٨) .

وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته (٣٩) .

١- ولو ، النحو ، هي (حرف امتناع لامتناع) :

أى امتناع الجواب لامتناع الشرط . على ما هو المشهور بين الجمهور .
أو امتناع الشرط لامتناع الجواب . على ما اختاره ابن
الحاجب (٣٣)

وفى تقييد (لَوْ) بالامتناعية ، نَظَرٌ :

لأن (لو) لا تدخل إلا على الأفعال ، امتناعية كانت أو غيرها (٣٤) . وإن
دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف ، أو مؤخر (٣٥) .

= وكذلك الاسم يكون مبهما مشتركا كرجل ، فإنه يحتمل زيدا أو عمرا . ثم يختص بواحد
بسبب (أن) مثلا ، إذا قلت : الرجل .

(٣٦) مثل : إن زيدا ليقيم . فهذا مثل : إن زيدا كفاهم .

(٣٧) مثل : يضرب ، وضارب - ويجتهد ، ومجتهد . فى مقابلة مطلق الحركة بحركة ،
والسكون بسكون .

هذا ، وانظر - فى أوجهه المشابهة هذه - : الأشمونى والصبان : ٥٩٦ ، والهمع : ٤١٨/٢ ،
والرضى : : ٢٢٦/٢ ، ٢٧٧/١ ، التبصرة والتذكرة : ٧٦/١ ، والأصول فى النحو : ٣٩٦ ،
والإنصاف : ٥٤٩/٣ م ٧٣

(٣٨) انظر - فى القولين وغيرهما - : الهمع : ٦٤/٣ ، والرضى : ٣٩٠/٢

(٣٩) غير الامتناعية : التى للعرض ، أو للتقليل ، أو للتمنى ، أو للمصدرية ، أو بمعنى (إن) .
انظر : الأشمونى : ٣٧/٤ وما بعدها ، وشرح التصريح : ٢٥٤/٢ وما بعدها ، والمعنى :
٢٦٤/١ وما بعدها .

(٣٥) مثال الأول : لو زيدا رأيتك أكرمتك ، ومثال الثانى : لو زيدا رأيتك أكرمتك ، انظر المعنى
: ٢٧٥/١ ، وشرح التصريح : ٢٥٨/٢ .

(والظرف يخصه / ليس -) من وسطه :

٢٨ - النص - ريف : وهو اختلاف أبنيته للاختلاف الأزمنة (١).

وفى جعل (التصريف) من خواص الفعل ، نظر :

إذ يشاركه فى ذلك الاسم . إلا أن يقال : المختص بالأفعال ، هذا التصريف .

أعنى : التصريف لاختلاف الأزمنة . لأنه بهذا المعنى لا يكون فى الاسماء .

(والظرف يخصه من آخره :

- ثاء الفاعل (٢) : لأن الضمير المرفوع البارز لا يتصل بغير الفعل (٣) .
لما سياتى (٤) .

- (وطاء) (٥) التأنيث الساكنة) : لأن وضعها يتدلّ على أن فاعل الفعل مؤنث .
واحترز بـ (الساكنة) : عن المتحركة :

فإنها من خواص الاسماء إن تحركت بحركة إعراب ، كـ : قائمة (٦) .
وتلحق (٧) الاسماء والحروف إن تحركت بحركة بناء ، كـ : لآت ، ورَبَّتْ ،
ولا قوّة إلا بالله (٧) .

(١) فى الأصل : أبنية لا اختلاف أزمنة .

(٢) فى المتن المستقل : الجزم وطاء الفاعل .

(٣) فى الأصل : الفاعل .

(٤) أى بعد سطور فى التعليق على قول المصنف : « واتصال الضمائر به على حدود » .

(٥) (وطاء) مكررة فى الأصل .

(٦) فى الأصل : كعامة .

(٧) فى الأصل : وتلحق .

(٧م) وانظر - مع هذه الفقرة - الفقرة الماضية فى خواص الاسم من آخره ، المبدوءة

بـ (وطاء) التأنيث التى تبدل هاء ...) .

- (وياءُ المُخاطَبَةِ) : وهى ياءُ الفاعل . لما تقدّم (٨) .
- (ونونُ النونكيصِ الثقيلةِ والخفيفةِ) : لأنَّ وَضَعَهُمَا لتأكيدِ فعلِ الأمرِ ، والمضارعِ المستقبلِ . وهما من أقسامِ الفعلِ .
- (والتَّصَالُ الضَّمائِرُ بِهِ عَلَى جَمْعٍ : فَعَلًا ، وَقَعَلُوا ، وَقَعَلْنَ) : أعني : ضمائرُ الرفعِ البارزةِ . لامتناعِ اتِّصالِها بالحروفِ ، والأسماءِ :
- أَمَّا الحُرُوفُ : فَلأنَّهَا لَا تَقْتَضِي فاعِلًا ، لأنَّ الْمُقْتَضِيَّ لَهُ الفَعْلُ أَوْ الاسمُ الَّذِي يُشَبِّهُهُ . وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الضَّمائِرِ فاعِلٌ .
- وَأَمَّا الأَسْمَاءُ : فَلأنَّهَا لَوْ اتَّصَلَتْ بِهَا لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْكَلِمَتَيْنِ فِي الْمَثْنَى - أعني : أَلِيقَ التَّثْنِيَّةِ ، وَأَلِيقَ الضَّمِيرِ - وَالرَّوَاوَيْنِ فِي الْجَمْعِ - أعني : وَآوِ الْجَمْعِ ، وَآوِ الضَّمِيرِ - وَحِيلَ الْمَفْرَدُ عَلَيْهِمَا طَرْدًا لِلْبَابِ .
- وَاحْتَرَزَ بِالضَّمائِرِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ :
- مِنْ الضَّمائِرِ الْمَنْصُوبَةِ ، وَالْمَجْرُورَةِ (٩) : فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِالأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ (١٠) .
- وَمِنْ الْمُتَّيَسِّرَةِ (١١) : فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِالأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ (١٢) .
- لَا وَيُنَادِيهِ مِنْ غَيْرِ غَائِظٍ يَعْرِضُ لَهُ : لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْيَنَاءُ ، فَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى سَبَبٍ .
- بِخِلَافِ الاسمِ : فَإِنَّ الْأَصْلَ إِعْرَابُهُ ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِسَبَبٍ (١٣) .

(٨) أى من التعليل قبل سطور لقول المصنف : «تاءُ الفاعل» .

(٩) الْقَيْدُ الْمُحْتَزَزُ بِهِ فِي الْحَدِّ عَنْ هَذَا : هُوَ قَوْلُهُ : (ضَمَائِرُ الِرفْعِ) .

(١٠) أمثال الاسم المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : محمد الضَّارِبُكَ ، محمد ضاربك .

وأمثال الحرف المتصل به ضمير منصوب ، أو مجرور : إِنَّكَ مُجْتَهِدٌ ، وَلَكَ أَعْمَالٌ طَيِّبَةٌ .

(١١) الْقَيْدُ الْمُحْتَزَزُ بِهِ فِي الْحَدِّ عَنْ هَذَا : هُوَ قَوْلُهُ : (الْبَارِزَةُ) .

(١٢) أمثال الاسم المتصل به ضمير مستتر : محمد ضاربٌ .

وأمثال الفعل المتصل به ضمير مستتر : محمد يضرب .

(١٣) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ . قَالَ فِي الْهَمْعِ (١٥/٨) :

«مذهب البصريين : أَنَّ الإِعْرَابَ أَصْلُ فِي الأَسْمَاءِ ، فَرُجِعَ فِي الأَفْعَالِ»

- (والظرف يخصه من معناه :

كونه ماضياً ، وكونه مضارعاً ، وكونه أمراً ، وكونه يخبر به ولا يخبر عنه)
: لما تقدم (١٤) :

(وكونه لإيضاف وإيضاف إليه) : لما تقدم أيضاً (١٥) .

[شرح بعض الأشياء التي هي كالتذييل لبعض ما سبق]

في المبحثين قبل

٥٢٨- (الجر : تَمَّ جَرَّمُ (١٥) للإضافة) ، وهي : نسبة شيء إلى اسم
بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا (١٦) .

فكل مجرور مضاف إليه .

(الرفع (١٦) : علم الفاعلية) .

= وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما

ونذهب بعض المتأخرين : إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ،
فهو له بذاته . بخلاف الاسم : فهو له لا بذاته ، فهو فرع .

وهو (يعني : البناء) فرع في الأسماء وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما « .

(١٤) أي من جهة دلالته على الحدث والزمان بأنواعه ، ومن جهة كونه لا يكون إلا محكوماً به .
وهذا الذي تقدم مفرق في مواضع كثيرة . انظر المباحث التالية : شرح أقسام الكلمة ص ٤ -
شرح أقسام الفعل ص ٤ - شرح تعريف الفعل ص ٤ - شرح تعريف الفعل

الماضي ص ٤ - وانظر في (شرح خواص الاسم والفعل) النقاط :

كونه فاعلاً ص ٨ - كونه مبتدأ ص ٨ - السين وسوف ص ٩ - حروف المضارعة ص ٩ .

(١٥) انظر في مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ٨ - كونه
مجروراً ص ٨ - حروف الجر ص ٦ .

(١٥م) أي : علامة .

(١٦) مثال اللفظي : مررت بزيد . ومثال التقديرى : كتاب زيد . وانظر - ملهى في خواص
الاسم من معناه - عند قوله (وكونه يضاف ويضاف إليه) ، وهام منها .

(١٦م) في المتن المستقل : والرفع - بواو العطف - وكذا نظيره بعد : والنصب .

لم يَقُلْ (١٧) : (عَلَّمَ الفاعل) كما قال فى الجر : (عَلَّمَ الإضافة) - : لأن
الرفع ليس علماً للفاعل وحده ، لوجوده فى غيره ، كالمبتدأ وغيره . بل
له ولاشياء منسوبة إليه : كالمبتدأ، والخبر، واسم (كان ، وما) وغيرهما .
والجر لا يوجد فى غير الإضافة . ولهذا بعينه قال :

(النصب علم المفعولية) ، ولم يقل : (علم المفعول) :
لأنه ليس علماً للمفعول وحده ، لوجوده فى غيره ، كالحال والتمييز .
بل له ولاشياء منسوبة إليه : كخبرى (كان ، وما) ، واسمى (إن ، ولا) .

[شرح تعريف التنوين - والإخراج بمحترزات التعريف]

٢٩- (جاء التنوين :

نون ساكنة ، زائدة ، تلحق الاسم بعد كماله ، تفصله عما بعده) - فلا
يضاف إليها، لأنها مؤنونة بتمام/ [ص] الاسم بدون المضاف إليه . والإضافة
تؤذن بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه . ولهذا يجب حذفها عند الإضافة - ثم
تتمه (١) بقوله :

(نثبت لفظاً وتسقط خطاً) (٢) .

فاحترز (بالساكنة) : عن المتحركة ، كنون : رَعَشٌ - للمَرْتَعَشِ -
وَصَيَقْنٌ (٣) للضَّيْفِ (٤) .

(١٧) أى المصنف .

(١) أى : تم المصنف حد التنوين السابق .

(٢) فى المتن المسنقل تعريف التنوين هكذا : نون ساكنة ، زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً
وتسقط خطاً ووقف ، وتفصله عما بعده انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص ١٠ بترقيم
الأصل .

(٣) فى الأصل : ومتيقن .

(٤) أى الطَّفِيلَى : فالضيقة : هو الطفيل الذى يتبع الضيف . واللسان : (ضيف، ضفن) .

وبدا الزائدة) : عن الأصلية .

وب (اللاحقة للاسم) : عن اللاحقة لغيره (م) .

وب (اللاحقة بعد الكمال) : عن اللاحقة في أوله ، كنون : مُنْكَسِر ، وانكسر .

وبداثوتها في اللفظ دون الخط) : عما ثبت فيهما (م) .

ولم يحتاج إلى زيادة قوله : (لِيُغَيَّرَ توكيد) - كما (٥) زاده بعضهم (٦) -

لإخراج نون التوكيد الخفيفة : لأنها (٧) قِيْدَ مَحَلِّ زيادتها بآخر (٨) الاسم . فاستغنى عن إخراجها لأنها لا تلحق الأسماء .

[شرح أقسام التنوين]

(أقسام التنوين الخاصة بالاسم (٨) ، أربعة :

تنوين التثنية ، وتنوين التثنية ، وتنوين المقابلة ، وتنوين الجوف (٩) .
لأنها ليعانٍ لاتليق بغير الاسم : كما تقدم (١٠) .

(٤م) مثل : تنوين الترنم ، والغالى ، اللاحقين للفعل والحرف . فانظرهما في المبحث التالى .

(٥) فى الأصل : عما .

(٦) من هذا البعض : ابن هشام فى (أوضح المسالك) - فانظره ، بشرح التصريح : ٣٧١-
والأشمونى : ٣٠٨ .

(٧) فى الأصل : لأنها .

(٨) فى الأصل : بأجزاء .

(٨م) فى المتن المستقل : الخاص بالاسماء .

(٩) فى المتن المستقل بعد كل نوع منها مثاله . هى - على التوزيع - هكذا : كزيد -
رجل - مسلمات - حينئذ -

(٩م) انظر : من ٧ بترقيم الأصل . وأما تعريف كل قسم منها ، فهو على التوالى :

تنوين التثنية : هو اللاحق للاسم المعرب ، دلالة على بقاء أصالته . =

وأما اليشمان الآخران : وهما : تنوين الترتّم ، والغالى (١٠) -
- فلا يختصان بالأسماء ، بل يدخلان على الأفعال (١١) والحروف أيضاً .

= تنوين التنكير : هو اللاحق لبعض الأسماء المختصة ، إشعاراً بأن المراد بها غير معيّن

تنوين المقابلة : هو اللاحق لما جمع بألف وطاء . (وقد عرفت ذلك في ص ٧٧)
تنوين العوض : هو اللاحق للأسم عوضاً عن المضاف إليه ، ولجمع المتناهي المعتل
اللام عوضاً عن الحرف .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للفاكهى - ص ٢٨٦ وما بعده (بتحقيقنا) .
(١٠) تنوين الترتّم : هو اللاحق للقوافى المطلقة ، والأعاريض المصرفة والمقفاة . وتنوين
الغالى : هو اللاحق للقوافى المقيدة ، والأعاريض المصرفة .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو - للفاكهى - ص ٢٩١ وما بعدها .
(١١) في الأصل : الأسماء . وأثبت ما يتشبه مع السياق ، وبمعونة المراجع التالية حيث
تنص على أن الترتّم ، والغالى يدخلان : الأسماء ، والأفعال ، والحروف .
انظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٨٢-٢٨٨ ، ٢٩١ - ٢٩٦ ، والأشمونى : ٣٠١ - ٣٤ ،
وشرح التصريح : ١٣٩/١ - ١٣٧ -

ويمكن أن تصوب العبارة هكذا : الأسماء ، والأفعال ، والحروف أيضاً .
هذا وزاد بعضهم أربعة أنواع أخرى : تنوين مقصورة في المنادى ، وما لا ينصرف ، وتنوين
حكاية ، وشذوذ . انظر : الهمع ٢٤٨ ، والتصريح ٣٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٨٢ ،
والصيان : ٣٤/١ (وفيه خامس هو : المناسية) .

[شرح تعريف الإعراب لفظاً، ومعنى (١٧)]

والإخراج بمحترزات التعريف

٣٠- (ج) الإعراب ، لفظاً :

ما جرى [ب] (١٣) لبيان مقتضى العامل، من : حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف : بيان لـ (ما) ، أى : ما جرى به من هذه الأشياء لبيان ما يقتضيه العامل .

واحتَرَزَ به : عما جرى به منها لبيان مقتضى العامل . فإنه بناء . كما سيأتى (١٤) .

٣١- (و) معناه ، معنى :

تغيير أو آخر الكلام : والمراد بها : الأسماء ، والأفعال المضارعة .
(لإختلاف العوامل الداخلة عليها) فى الأغلب (١٥) :

(لفظاً) : فى الاسم ، والفعل الصحيحين .

(أو تقصيراً) : فى الاسم ، والفعل المعتلين .

وتقييد التغير بالآخر : بيان لمحل الإعراب . لا احتراز ، إذ لا يكون الإعراب فى غيره .

(١٧) (لفظاً ومعنى) : ترجمان إلى (الإعراب) ، لا إلى (تعريفى)

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من المتن المستقل ، ومن نظيره فى حد البناء بعد .

(١٤) أى فى المبحث التالى ص ١٢ .

(١٥) فى الأغلب : إما أن ترجع إلى (العوامل الداخلة) ، وإما أن ترجع إلى (اختلاف العوامل) .

فإن رجعت إلى الأول ، وكان المراد بغير الأغلب : العامل المعنوى ، والعامل المتأخر .
وإن رجعت إلى الثانى ، كان المراد بغير الأغلب : التغيير للإتباع ، أو النقل ، أو المناسبة ، أو التخلص من التقاء الساكنين ، أو الوقف ، أو الإدغام ، أو التخفيف .

وأما تغيير ما قبل الآخر معه، في: أثريء، وأثيم: فمذهب البصريين - قال ابن هشام: وهو الصواب^(١٥) -: إنه ليس بإعراب، وإنما هو إتباع^(١٦).

٣٢- والمراد بالعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب.

أى: ما به يتحصل ويوجد المعنى المقتضى له.

فالعامل شيء، والمقتضى للإعراب شيء آخر.

فالعامل فى: قام زيد - مثلاً - : قام. والمقتضى للإعراب: الفاعلية. وإنما يتحصل ويتقوم^(١٧) به (قام).

كذا عرّفه ابن الحاجب^(١٨).

واعترض بأنه^(١٩): لا يتناول عامل الفعل، لأن عامله ليس بسبب لمقتضى إعرابه، إذ مقتضى إعرابه مشابهته للإسم، وعامله (لم، أو لن) - مثلاً - وليسا بسببين لمشابهته له.

٣٣- فالأولى ماعرفه به بعضهم: بأنه ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أو دعاً الواضع إلى ذلك: كالحروف الجارة.

فإن الواضع لما رآها ملزمة للأسماء غير منزلة منها منزلة الجزء^(٢٠)، ورأى أن كل ما لازم شيئاً أثر فيه.

(١٥) (وهو الصواب): من كلام ابن هشام.

(١٦) انظر: شرح الشذور ٢٤. والمنقول هنا ليس نص ابن هشام بحروفه. وأما مذهب

الكوفيين: فإنه إعراب، لأنهما معربان من مكانين عندهم.

(١٧) أى المقتضى.

(١٨) انظر: الكافية - بشرح الرضى - ٢٥/٢.

(١٩) أى تعريف ابن الحاجب.

(٢٠) لعل الواو مقحمة، وإلا ظلت (لما) قبل بدون جواب.

لأنه (٢١) مُتَنَوِّلٌ لِعَامِلِ الْفِعْلِ (٢٢) ، لدخوله فيما دعا الواضع ، لأن مَلَاَزِمَةً (لم) - مثلاً - للفعل وعدم تنزيلها منه منزلة الجزء ، دعا الواضع إلى تأثيرها / [ص ١٢] فيه .

ثُمَّ فِي كَلَامِهِ (١) إِجْمَالُ (٢) : إِذْ مَقْتَضَاهُ أَنْ لِلْإِعْرَابِ عِنْدَ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ حَدًّا بِالنَّظَرِ إِلَى (اللفظ) ، وَحَدًّا بِالنَّظَرِ إِلَى (المعنى) .
وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

بَلْ فِيهِ مَذْهَبَانِ - : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَفْظِيٌّ . وَالْآخَرُ : أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ . فَمَنْ رَأَى
الْأَوَّلَ (٣) ، حَدَّهُ بِالْأَوَّلِ . وَمَنْ رَأَى الثَّانِي ، حَدَّهُ بِالثَّانِي (٤) .

[شرح تعريفي البناء اللفظي ومعنوي]

وإخراج بمحترزات التعريف

٣٤- (جاء البناء ، لفظيًّا :

(٢١) هذا تعليل لأولية تعريف البعض .

(٢٢) الذي هو محل الاعتراض السابق على تعريف ابن الحاجب .

(١) أي المصنف .

(٢) الإجمال خلاف التليس . فالإجمال : أن لا تتضح الدلالة ، وذلك بأن يحتمل اللفظ المراد وغيره من غير تبادل لأحدهما .

والتليس : تبادل فهم غير المراد .

انظر : الصبان ٥٦٧ : ٢ ، وياسين على شرح التصريح : ٢٨٧٦ . وفي ياسين خمسة أبيات في الفرق بينهما

(٣) في الأصل : للأول .

(٤) في المتن المستقل بعد تعريف الإعراب ، جاء قول المصنف : « ألقاب الإعراب أربعة :

رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم » . انظر كتاب الحدود - للأبدي - ص ١١ بترقيم الأصل . وهذه الزيادة ستأتي هنا قريباً بعد تعريف البناء .

ماجئة به ، لا لبيان مقتضى العامل : من شبه^(٥) (الإعراب) - بكونه :
حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً —

(وليس حكاية ، أو إتباع ، أو تقلا ، أو تخلصاً من سكونين) :

فى : (زَيْدٍ) ، فى قولك : مَنْ زَيْدٍ ؟ - لَمْ قَالَ : مررت بزَيْدٍ . وضمة
النون فى قوله تعالى : "فَمَنْ أَرْتَى كِتَابُكَ" (١٦) فى قراءة (ورث) (١٧) بنقل
حركة الهمزة .

والكسرة فى دال : "الْحَمْدُ لِلَّهِ" (١٨) ، فى قراءة بعضهم (١٩) وكسر النون أو
فتحها فى : مِثْرَ ابْنِكَ ، أو مِثْرَ الرَّجُلِ .

ليست (٢٠) ببناء : لان الأولى : حركة حكاية . والثانية : حركة نَقْل .
والثالثة : حركة إِتْبَاع . والرابعة : حركة تَخْلُص من سكونين .
وإنما لم تكن بناء : لأنها حركات عارضة لا اعتداد بها (٢١) .

٣٥- (وَجَعَلَهُ مَعْنَى :

لَزِمَ آخر الكلمة حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً (٢٢) - لغير عامل
، ولا انقطاع .

(٥) (شبه) : بكسرة فسكون ، وبفتحتين - اللسان .

(٦) (الإسراء : ٧٧/١٧) .

(٧) انظر : تقريب النشر فى القراءات العشر : ٣٦ - (ط مصطفى الحلبي ، ط الأولى ١٣٨١ هـ -
١٩٦١ م)

هذا ، و : ورث : هو عثمان بن سعيد بن عدى المصرى . غلب عليه لقب (ورث) . أصله من
القيروان . مولده ووفاته بمصر . توفى سنة ١٩٧ هـ - (الأعلام : ٣٦٧/٤) .

(٨) (الفتاحة : ٢٨) . وفى مواضع أخرى كثيرة فى القرآن الكريم بلغت (٢٣) موضعاً .

(٩) هو الحسن البصرى ، فى سورة الفتحة فقط . انظر : النشر فى القراءات العشر : ٤٧/٨ .

(١٠) أى الحركات المبينة فى الأمثلة الأربعة السابقة .

(١١) فى المتن المستقل بعد تعريف البناء لفظاً ، جاء قول المصنف : «حد البناء لفظاً»

واحتَرَزَ به^(١٣) : عن لزوم آخر الكلمة ذلك لعامل ، أو اعتلال . كالفَتَى -
مثلاً - فإنه لزم الألف لتحريك يائه وانفتاح ما قبلها . فليس ببناء .
وفى لزوم آخر الكلمة شيئاً من ذلك لأجل العامل ، حتى يحتاج إلى
الاحتراز عنه - نُظِرَ .

إلا أن يقال : المراد جنس الحركة أو الحرف ، لا نوعهما . ولا شك
أن ما يعزب بالحركات أو الحروف مُلازم لهما عند العامل . فيصح في
الحركة والحرف .

أو يقال : المراد باللزوم : مادام ذلك العامل الخاص^(١٤) . فيصح
في الكل .

إلا أن في إطلاق اللزوم على مثل هذا ، نُظَرَا .
والحق : أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عنه .
ثم الإجمال في هذا كالذي قبله^(١٥) .

[شرح القاب الإعراب - والقاب البناء]

(القاب الإعراب : أربعة^(١٦) :

رفع ، ونصب) - في الاسم ، والفعل المضارع - (ونقص) - في الاسم
- (وجزء) ، في الفعل .

فأنواعه في الاسم ، ثلاثة : رفع ، ونصب ، ونقص .

= وضع شيء على شيء يراد به الثبوت » .

(١٢) الأمثلة على الترتيب : يامحمد - يامحمدون - اكتب - اكتبوا .

(١٣) أي بقوله (غير عامل ، ولا اعتلال) .

(١٤) أي موجوداً . ويجوز جعل (دام) تامة .

(١٥) أي في الإعراب ، في المبحث السابق .

(١٦) انظر : هـ من نفس الصحيفة .

لأن المعانى التى جىء فى الاسم بالإعراب لبيانها، ثلاثة أجناس:
معنى هو عمدة فى الكلام لا يستغنى عنه: كالفاعلية . وله (الرفع) .
ومعنى هو فضلة يتم^(١٧) الكلام بدونه : كالمفعولية . وله (النصب) .
ومعنى بين العمدة والفضلة : وهو الإضافة^(١٨) . وله (الخفض) .
وأأنواعه فى الفعل المضارع أيضاً ثلاثة ، لأنه محمول فى الإعراب على
الاسم ، فكانت له ثلاثة أنواع كالاسم :
فأعرب : (بالرفع ، والنصب) . إذ لم يمنع منهما مانع .
ولم يعرب : بالخفض . لأنه لا يكون إلا للإضافة ، والفعل لا يقبلها
(١٨) لها تقدم (١٩) .

فلما لم يعرب بالخفض ، عوّض عنه (بالجزم) .
(ألقاب الأبناء ، أربعة الأسماء :)
اسم : فى الاسم : نحو : حَيْثُ ، وَقَبْلُ . وفى الحرف : فى مُنْذُ -
على لغة من جَرَّ بها (٢٠) - ولاصَّم فى الفعل .

- (١٧) فى الأصل : تتم .
 (١٧م) إذ المضاف إليه : قد يكون عمدة ، وقد يكون فضلة . فمثال الأول : مر بزيد ، وجاء غلامه . ومثال الثانى : مررت بزيد ، ورأيت غلامه .
 (١٨) فى الأصل : لم .
 (١٩) انظر : فى مبحث (شرح خواص الاسم) النقاط : كونه يضاف ويضاف إليه ص ٨ ، وكونه مجروراً ص ٨ ، حروف الجر ص ٦ .
 (١٩م) فى المتن المستقل : وألقاب : بواو العطف .
 (٢٠) أما على لغة من لم يجز بها : فهى اسم . انظر : الأسمونى ٢٢٦٧ وما بعدها .

(وفعل) : فى الاسم : نحو : آيَن ، وكيف . وفى الفعل : نحو :
 تَامَ ، وَقَعَدَ . [٣] (١) وفى الحرف : نحو : إِنَّ ، وَلَيْتَ .
 (وكسر) : فى الاسم : نحو : آمِس ، وهولاء . وفى الحرف :
 نحو : بَاءَ الجَر ، ولامه . ولا كسر فى الفعل .
 (وسكون) : فى الاسم : نحو : مَن ، وَكَمْ . وفى الفعل : نحو :
 قَمَ ، واقعد . وفى الحرف : نحو : أَنْ ، وَلَنْ . (٢)

[شرح حال الأسماء . والأفعال]

من حيث الإعراب والبناء

(الأصل) (٢) فى الأسماء : الإعراب . وما بنى منها ، فعلى خلاف الأصل (٣) :
 لانه يُعْتَقَبُ (٤) عليها من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب لبيانها ، نحو :
 ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيداً ، وما أحسن زيدا .
 فإن معنى الأول : شىء أحسن زيدا .
 ومعنى الثانى : نفى الحسن عنه .
 ومعنى الثالث : أئ عَضُوٍّ من أعضائه - أو خُلُقٍ من أخلاقه - أحسن ؟

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ص ٥ ، وما ص ٩ ، وفيه
 هنا : «وقف محمد الكفوى على طلبة العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) فى متابعة الشارح للمصنف فى التمييز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، بصرى .
 وأما الكوفيون فلا يفرقون . انظر : الرضى : ٣/٢ .

(٣) فى المتن المستقل : والأصل .

(٤) انظر : هـ ١٣ ص ١٠ .

(٤) فى الأصل : يتعقب . وهى لاتؤدى المعنى المراد . ويعتقب : يتناوب . راجع اللسان :
 (عقب) .

(والأصل في الأفعال : البناء - وما أُعْرِبَ منها ، فعلى خلاف الأصل) (١٢) :
لاستغنائها عن الإعراب ، باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني التي
تعتزُّ (١٥) عليها .

(والمبني من الأسماء ، بسنة :

المُكْمَرَاتُ ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الشرط (م) ، وأسماء الاستفهام ،
وأسماء الأفعال ، والمَوْصُولَات .

وزاد ابن مالك سابعاً ، وهي : الأسماء قبل التركيب (١٦) :

وذلك لأنَّ عِلَّةَ بناء الاسم مُنْحَصِرَةٌ في مُشَابَهَةِ للحَرْفِ (١٧) :
في الرَّوْعِ ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، أو الإهمال (١٨) .

(٥) تعتز : تتناوب . اللسان : (مور) .

(٥م) في المتن المستقل : الشرط .

(٦) الذي يُوَحِّدُ من الأسموني والهمع : أن الذي زاده ابن مالك صراحةً ، هو في أسباب البناء ،
وهو الشبه الإهمالي ، ومثَّل له بفواتح السُّور . وأنَّ زيادة الأسماء مطلقاً قبل التركيب -
بهذا التصريح - هي لغير ابن مالك .

قال الأسموني (٥٦١) : «عَدَّ في شرح الكافية من أنواع الشبه : الشبه الإهمالي . ومثَّل له
بفواتح السور .

والمراد : الأسماء مطلقاً قبل التركيب . فإنَّها مَبْنِيَّةٌ لشبهها بالحروف المَهْمَلَةِ : في كونها
: لاعاملة ولا معمولة ... » .

وقال الهمع (١٧٨) : « الخامس : الإهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ، ومثَّل
له في شرحها بأوائل السُّور - فإنَّها تُشَبِّه الحروف المهملة ، كَبَلٌ ... ، في كونها : لاعاملة
ولامعمولة ... » .

وجَعَلَ بعضهم من هذا النوع : الأسماء قبل التركيب ... »

هذا ، وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ابن مالك ، جمال الدين توفى
بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . الأعلام : ١١٧٧

(٧) ليس هذا موضع اتفاق ، بل هناك أسباب كثيرة عند بعضهم ، ذكرها الهمع (١٦٨) في
ثمانية . وانظر أيضاً : الصبان : ٥٦١ .

(٨) زاد في الهمع (١٦٨ - ١٨) - فوق هذه الأربعة - أربعة أخرى : الافتقار ، اللَّفْظُ ، الجُمُود =

فُئِنِيتِ المضمراتُ ، وأسماءُ الإشارة ، والشروط ، والاستفهام (٩) :
لمشابهتها الحرفَ في (المعنى) .

- إذ شابهت أسماءُ الشرط : (إن) الشرطية .

- وأسماءُ الاستفهام : همزته .

وأما إعراب (أَيُّ) شرطيةً ، أو استفهامية : فلمعارضة شبه الحرف فيها
لزوم الإضافة ، التي هي من خواصّ الأسماء .

- وأسماءُ الإشارة (١٠) : لمشابهتها حرفاً كان ينبغي أن يوضع

(١١) للإشارة ، لأنها كالخطاب والتثنية ، فحقها أن يوضع (١١) لها حرف
يَدُلُّ عليها ، كما وضعوا لهما حرفاً يدل عليهما .

- والمضمراتُ : (الياءُ، و(نا) ، والكاف ، والهاء) : حروفاً (١٢) في :
إيأى ، وإيانا ، وإياك ، وإياه .

إذ دَلَّتْ الياءُ [و(نا)] (١٣) في (إيأى، وإيانا) على: المتكلم . والكاف في
(إياك) على : الخطاب . والهاء في (إياه) على : الغيبة (١٤) وكلُّ مضمّر
متضمّن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة

= الاستفناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعاني عن الإعراب .

(٩) في الأصل : في الاستفهام .

(١٠) أي : وبنيت أسماء الإشارة .

(١١) في الأصل : توضع . بالتاء .

(١٢) أي : وبنيت المضمرات ... لمشابهتها حروفاً .

(١٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٤) جعل الشارح الضمير هو (إيا) واللواحق بعده حروفاً ، هو مذهب سيبويه من مذاهب

سنة . انظر الهمع ٦٧٤ .

ثم إن تشبيه الضمائر التي ذكرها بتلك اللواحق ، لم أره لغيره .

وقيل : بُنِيَتْ (١٥) : لِمُشَابَهَةِ الحرف فى (الوضع) : كالتاء ، و(نا) من : جِئْنَا . فالتاء على حرف : كباء الجر . و(نا) على حرفين : كَيْنُ . وَحِيلَ الباقى (١٦) .

والموصلات ، وأسماء الأفعال : لمشابهتها الحرف فى (الاستعمال) (١٧) :
- إذ شابهت الموصلات : الحروف ، فى افتقارها إلى الجمل ، إذ الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل ، إما ظاهرة وإما مقدرة (١٨) .
وأما إعراب (اللذين ، واللتين) : فلمعارضة شبه الحرف فيهما مافيهما من الشبهة التى هى من خواص الأسماء .

(١٥) أى الضمائر .

(١٦) وقيل : بنيت الضمائر أيضا : لمشابهة الحرف فى الافتقار والاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى . انظر : الرضى : ٣/٢
وأجاز التسهيل (٢٩) قَلْبُهَا اجتماع أربعة أوجه للشبه : الوضع ، والافتقار ، والجمود والاستغناء المذكور .
كما أجاز الهمع (١٧/١ ، ١٨) اجتماع خمسة : المعنى ، والافتقار ، والوضع ، والجمود والاستغناء .

(١٧) أدرج الهمع (١٧/١) الموصلات تحت الشبهة (الافتقارى) . وأسماء الأفعال تحت الشبهة (الاستعمالي) . وكذلك فعل الأسمونى (٥٤/١) .
ولعل الشارح فى إدراجه الشارح فى إدراجه الاثنين معا تحت الشبهة (الاستعمالي) ، قد تابع أوضح المسالك (شرح التصريح : ٥٠/١ - ٥٢) فى إدراجهما تحتها ، ويجعل مرمى بيت الألفية - كما يوضح شارحه - (وكناية عن الفعل بلا .. تأثر وكافتقار أصلاً) : (الاستعمالي) فقط .

على حين جعل الأسمونى مرماء : (الاستعمالي ، والافتقارى) معا .

(١٨) مثال الظاهرة : مررت بزيد . ومثال المقدرة : جاء الذى فى الدار .

-ومشابهتها (١٩) أسماء الأفعال: (كَصَّ ، وَدَرَاكَ): فى أنها عاملة غير معمولة ، إذ هى أبدا مسندة إلى الفاعل ولا يعمل فيها شئ (٢٠) .
فأشبهت الحروف العاملة ، كإِنَّ وأخواتها .

- والأسماء قبل / [ص ١٤] التركيب : (كفَوَاتِح السُّور) : لمشابهتها للحروف (٢١) المهلهلة ، فى : أنها (لاعاملة ولامعمولة) .

وقال بعضهم : إنها موقوفة (٢٢) .

وآخرون : أنها معربة حُكْمًا (٢٣) .

(والمعرب من الأفعال :

الفعل المضارع) - لمشابهته الاسم . كما تقدم (٢٤) - (بشرط : أن يَعْرِى من نون التوكيد المباشرة له (م) ، ومن نون الإناث) .

فلو لم يَمُزَّ منهما :

يُنِى عَلَى (الفتح) مع نون التوكيد (٢٥) وعلى (السكون) مع نون الإناث (٢٥)

(١٩) المصواب : ومثابته .

(٢٠) هذا منسوب لجمهور - وفيها مذهبان أخوان . انظر الهمع : ١٧٨ ، والأشمونى والمصيان : ٥٢٨ ، ٥٤ ، ١٩٦٢ ، وشرح التصريح : ٥١٥٨ ، ١٩٥٢ .

(٢١) فى الأصل : شديوف .

(٢٢) أى لامعربة ولا مبنية . انظر الأشمونى : ٥٦٨ .

(٢٣) أى : قابلة للإعراب انظر: المصيان : ٥٦٨ . ونقل المصيان التوفيق بين هذا القول والذى قبله .

(٢٤) انظر هذه المشابهة وأوجهها : ص ٩ بترقيم الأصل .

(٢٥) فى المتن المستقل : نونى التوكيد المباشرتين .

(٥) بناء المضارع على الفتح عند مباشرة نون التوكيد له ، أصح أقوال ثلاثة . وبناءؤه على السكون مع نون الإناث ، أحد قولين .

انظر: الهمع : ١٨٨ ، والأشمونى والمصيان : ٦٠٨ - ٦٢ .

وإنما بنى مع نون التوكيد :

لأنه لو أعرب على ما قبلها ، لم يُعلم أنه مسند إلى الواحد أو إلى غيره فى نحو : هَلْ يَضْرِبَنَّ ؟

ولو أعرب عليها، لَجَرى الإعراب على ما يشبه التنوين، وهو غير جائز .
وكان بناؤه على الفتح : لِحِفَّتِهِ (٦) .

وإنما بنى (٧) مع نون الإناث :

لأنه اتصل به ما لا يتصل بالأسماء ، إذ ضمائر الرفع البارزة لا تتصل (٨) [بها] (٩) فَضُمَّ - لذلك - شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء .

وكان على السكون : حَمَلًا على نظيره من الماضى المسند إلى النون ، فقالوا : يَقْمَنَّ . كما قالوا : قَمَنَّ .

فإن لم تبشره نون التوكيد (١٠) : أعرب تقدير (١١) لعدم علة البناء (١٢) .

وبالمنتهى من الأفعال :

الفعل الماضى ، وفعل الأمر : لعدم عِلَّة الإعراب فيهما (١٣) .

(٦) أو لتركيبه معها تركيب (خمسـة عشر) . انظر : الأسمونى ٦٧١ .

(٧) فى الأصل : بقى .

(٨) فى الأصل : يتصل . بالياء .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٠) مثل : يَضْرِبَنَّ ، يَضْرِبَنَّ ، يَضْرِبَنَّ .

(١١) أى بثبوت النون المقدر وجودها، أو بحذفها كذلك - فى حال النصب والجزم - حيث إن النون قد حذفت لتوالى الأمثال ، والمحذوف لعلـة كالثابت .

(١٢) هذا على أصح الأقوال الثلاثة المشار إليها فى هـ .

(١٣) يعنى : مشابهة الاسم . التى أعرب لأجلها المضارع . انظر المضارع : أوائل الصحيفة ، وكذا هـ منها .

- (فالمصدر : مبني على الفتح تَمَيَّزًا) : لَفْظًا ، في نحو : ضَرَبَ .
وتقديرًا في نحو : رَمَى .
وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ : لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْاسْمِ ، في نحو خبر المبتدأ ،
والاسم متحرك .
وكانت فتحة : لِخْفَتِهَا .
(مالم يعرض له غايضٌ) يمنع بناء^(١٤) على الفتح .
فِيَتَكَنَّ : إن اتصل به ضمير رفع متحرك : كضَرَبْتُ . كراهة توالي
أربع حركات فيها^(١٥) هو كالكلمة^(١٦) .
وَيُضَمُّ : إن اتصل به واو الجمع ، لمناسبة الواو .
(والأمر : مبني^(١٧) على ما يجرّم به مضارعه) :
فَيَبْنَى عَلَى السَّكُونِ : في نحو : اضْرِبْ . لأنه الأصل في البناء ، ولا
مقتضى للخروج عنه .
وعلى حذف النون : في نحو : اضْرِبَا ، واضربوا ، واضربي .
وعلى حذف حرف العلة : في نحو : اغْزُ ، واخْشُ ، وارْمِ . لأنه
(١٨) نائب السكون^(١٨) .

(١٤) في الأصل : بناؤه .

(١٥) في الأصل : فيها .

(١٦) وأما ما لم يتوال فيه ذلك ، - مثل : دَخَرَجْتُ ، واستغفرتُ - فيحمل على ما فيه التوالي ،
طَرْدًا للباب انظر : الصبان ٥٨/١ . وفيه عن بعضهم تعليل آخر جيّد للتسكين .

(١٧) بناء الأمر هو مذهب البصريين . والكوفيون على إعرابه . انظر : الهمع : ١٥/٨ ،
والأشموني : ٥٧/٨ ، والرضي : ٣٦٨/٢ ، وشرح التصريح : ٥٥/١ ، والإنصاف : ٥٢٤/٢ م ٧٢ .

(١٨) أي الحذف بنوعيه : النون ، والحرف المعتل .

(١٩) في المتن المستقل بعد الكلام عن بناء الأمر ، جاء قول المصنف : « والحروف : كلها
مبنية » . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٣ بترقيم الأصل .

[شرح حال البناء]

من حيث : أصالة السكون فيه ، وفرعية الحركة

(والأصل في البناء : السكون) : لأنه أخف ، فاعتباره أقرب .

(ومبنى منها) - أى من المبنيات - (على حركة : فعلى خلاف الأصل) ، فلا يعدل إليه إلا لسبب .

(وأسباب البناء على حركة (٢٠) : خمسة :

الأول : الفرار من التقاء الساكنين : ككَيْنَ) :

إذ لو سكن آخرها ، لزم التقاء الساكنين . وحرك بالفتح : لكثرة دورها (٢١) .

(الثاني : كون الكلمة عريضة لأن يبنيها (٢٢) بها : كلام اليبنياء) .

ولا يمكن الابتداء بالساكن . وفتح : فرقا بينهما وبين لام الجر ، فى نحو : لِمُوسَى عِبْدٌ .

(الثالث : كون الكلمة لها أصل فى الشمر كن : ككَاوَلٌ) : إذا نوى معنى ما أضيف إليه دون لفظه .

فإنه مبنى على الحركة : إشعارا بعروض لإسبب البناء وأن أصله التمكن .

(الرابع : كون الكلمة على حرف واحد : كبعض المصمرات) المتصلة ، وحروف الجر : كالباء ، واللام .

فإنه مبنى على الحركة : تعريضا عما نقصه ، لقيامها مقام الحرف .

(٢٠) فى المتن المستقل : الحركة .

(٢١) أى وكثرة الدور يناسبه الحركة الخفيفة ، وهى الفتح .

(٢٢) فى المتن المستقل : يبداً .

(الخامس : يكون ماضي) - أى الحركة - (فيه شبهة بالمعرب :

كالفعل الماضي .

لأنه شبهه بالمضارع ، فى وقوعه ^(١) : صفة ، أو صلة (للموصول (أو حالا ، أو

خبرا) (م) للمبتدأ .

فبنى على حركة لذلك .

(١) فى المتن المستقل : لوقوعه .

(م) فى المتن المستقل : أو خبرا أو حالا .

[شرح تعريف جَمْع التَكْسِير]

٣٦- (جمع التفسير^(١))

.. (ما تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ وَاجِبِهِ^(٢)):

لَقَطْعَةٍ (٢) : إِمَّا بَزِيَاةٍ : كَصُنِيٍّ ، وَصَوَانٍ (٣) - أَوْ بَنْقَصٍ : كَتُخْمَةٍ ، وَتُخَمٍّ (٤) - أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كَأَسَدٍ ، وَأُسْدٍ - أَوْ بِزِيَاةٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كِرِجَالٍ (٥) - أَوْ بَنْقَصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ : كَرُسُلٍ (٦) - أَوْ بِهَيْنٍ (٧) : كَغِلْمَانٍ (٨) .

(١) أو بِنَقْصٍ (٢) : كِهَجَانٍ (٣) . فَإِنْ لَفْظُهُ حَالَةُ الْإِفْرَادِ كَلَفْظُهُ (٤) \ حَالَةُ الْجَمْعِ . يُقَالُ : نَاقَةٌ هِجَانٌ ، وَنُوقٌ هِجَانٌ . لَكِنْ حَرَكَتُهُ فِي الْإِفْرَادِ مُخَالَفَةٌ لِحَرَكَتِهِ فِي الْجَمْعِ تَقْدِيرًا ، إِذْ هُوَ مُفْرَدًا : كِهَجَارٍ ، وَجَمْعًا : كِرِجَالٍ (٥) .

(٢) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ قَبْلَ تَعْرِيفِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، جَاءَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ :

« حُدِّدَ الْمَفْرَدُ : مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ عِلَامَةُ تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ »

انظر : كِتَابُ الْحُدُودِ - لِلْأَبْدِيِّ - ص ١٥ بِتَرْقِيمِ الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْمَتْنِ الْمُسْتَقِلِّ : مُفْرَدُهُ

(٤) الصُّنُو : الْمَثَلُ . اللِّسَانُ .

(٥) التُّخْمَةُ : الثَّقَلُ الَّذِي يَصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ الرَّدِيءِ . اللِّسَانُ : (وَخَمٌ) .

(٦) أَيْ فِي جَمْعٍ : رَجُلٌ .

(٧) أَيْ فِي جَمْعٍ : رَسُولٌ .

(٨) أَيْ بِزِيَاةٍ ، وَنَقْصٍ ، وَتَبْدِيلِ شَكْلٍ .

(٩) أَيْ فِي جَمْعٍ : غِلَامٌ .

(١٠) الْهَجَانُ : الْبَيْضُ الْكَرَامُ . اللِّسَانُ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : لَفْظَةٌ . بِالتَّاءِ .

(١٢) وَهَذَا عَلَى اعْتِبَارِهِ جَمْعُ تَكْسِيرٍ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ . أَمَّا عَلَى اعْتِبَارِهِ اسْمُ جَمْعٍ : =

- (وصل على أكثر من اثنين) غالباً ، لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً .

[شرح تعريف جمع المؤنث السالم .

والإخراج بمحترزات التعريف]

٣٧- (جمع جمع المؤنث السالم : ما جمع بآلف وطاء مزيجين) .

فخرج (١١) : نحو : أبيات ، وأموات . لأن تاءهما (١٢) أصلية .

ونحو : قضاة ، وغزاة . لأن ألفهما أصلية .

ولايشكل بحذف التاء في نحو : قائمات (١٣) : لأن تاء التأنيث زائدة

ليست من الكلمة .

[شرح تعريف جمع المذكر السالم .

وشروط إعرابه بالحروف]

٣٨- (جمع جمع المذكر السالم :

- ما وصل على أكثر من اثنين (١٤) - دخل : جمع التكسير - (وسلم فيه

بناء وإضافة) - خرج : جمع التكسير .

= فلا يحتاج إلى اعتماد التفسير التقديرى ، كما رجحه فى التسهيل .

انظر : الأشمونى ١٢٠/٤ ، وشرح التصريح : ٢٠٠/٢ ، والتسهيل : ٢٦٧ .

هذا وقد أورد العلماء من هذا النوع سبعة ألفاظ : قُلُوك ، دِلَاصٌ ، شِمَالٌ ، عِفَّتَانٌ ، كِنَازٌ ،

إِمَامٌ ، وَهَجَانٌ . انظر الأشمونى والصبان : ١٢٠/٤

(١١) أى بـ (مزيجتين) .

(١٢) فى الأصل : تاءهما .

(١٣) أى التاء التى كانت فى المفرد : قائمة .

(١٤) فى المتن المستقل ، بعد (اثنين) وقبل (وسلم) ، جاء قول المصنف : «وأغنى عن

متعاطفين» .

انظر كتاب الحدود للأبدي - ص ١٥ بترقيم الأصل .

٣٩- (أ) : ما جُمع بـ (واو) - مضوم ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (رفعاً) -
 - أى فى الرفع - (وبياء) - مكسور ما قبلها - (ونون) - مفتوحة - (جرأً
 ونصباً) . أى فى الجر والنصب .

ثُمَّ إِنَّ كَانَ آخِرَ الْاسْمِ الَّذِى يَرَادُ جَمْعُهُ ، صَحِيحاً أَوْ مَلْحَقاً بِهِ (١٥) :

لحقته هذه الحروف من غير تغيير .

وإن كان آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : قاضٍ : حذفت الياء ، نحو :
 جاءنى قاضٍ .

فإن أصله : قاضٍيون . نُقلت حركة الياء إلى ما قبلها (١٦) ، طلباً للحمّة .
 وحذفت الياء للالتقاء الساكنين . وكذلك فى الجر والنصب .

وإن كان آخره ألفاً ، نحو : مصطفى : حذفت ألفه ، وبقي ما قبلها
 مفتوحاً ، نحو : جاءنى مصطفى .

أصله : مصطفىون . قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .
 فحذفت الألف للالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحاً لعدم موجب

تغييره (١٧)

(١٥) الملحق بالصحيح ، ثلاثة أشياء :

أ - المعتل الجارى مجرى الصحيح : وهو ما آخره ياء أو واو ، ساكن ما قبلهما مشددتان
 أو مشغفتان . نحو : مَرْمَى ، وَمَعْرُوفٌ ، وَهَلْجَى ، وَدَقُو .

ب - المهموز غير الممدود : نحو : رَشَاءٌ .

ج - الممدود الذى همزته أصلية . نحو : قُرَاءٌ . انظر الهمع ٤٦٨ ، ٤٤٠ .

(١٦) أى بعد سلب حركة ما قبلها ..

(١٧) فى الأصل : يغيره . وهناك علل أخرى لبقاء الفتح قبل الألف ، وهى : للدلالة على

الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص . انظر : الهمع ٤٦٨ .

وأقول : المعتل فى مثل ذلك قد تعدّد ، وكل يذكر ما يراه فى تطبيق القواعد ، ولا مانع .

(ويُشترط في إعرابه) - أى جمع المذكر السالم - (بعضه الحروف) (١٨) :
 - إن (١٨) كان - يعنى : ما يراد جَمْعُه بها - (أشْماء :
 أن يكون عِلْمًا ، مذكّر (١٩) ، عاقل) : لأن هذا الجمع أشرف
 (٢٠) الجموع ، لسلامة واحده من التغير . والمذكر العلم العاقل أشرف
 من غيره . فأعطى الأشرف الأشراف .
 فلا يُجمع بها : نحر : الميّن . لخلوّه من الثلاثة (٢١) - ولانحر :
 المرأة . لخلوّه من اثنتين (٢٢) - ولانحر : واشيّ - علما . (٢٣) /
 [ص ١٦] لكَلْبٍ - لخلوّه من واحد (١) .

(١٨) هناك شروط أخرى زيادة على هذه الشروط الخاصة ، ستأتى فى شروط التنجية
 من ١٧ ، إذ الشروط العامة فيهما سواء . انظر : الهمع : ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، وياسين على
 التمرّيح : ٧٠/١ .

(١٨) فى المتن المستقل : فإن : بإلغاء .

(١٩) أى مذكر باعتبار المعنى ، لا اللفظ . انظر : الصبان : ٨٧/١ ، والهمع : ٤٥/١ .

(٢٠) فى الأصل : أشرق .

(٢١) أى : علما ، لمذكر ، عاقل .

(٢٢) أى : علما ، لمذكر . ولو مثل الشارح بـ (زَوْج) مرادف بها الزوجة ، - بدلا من : المرأة -

لأن أَوْفَقَ . إذ يكون الخُلُوّ فى (زوج) من الاثنين (علما ، لمذكر) - كما أراد - مع استيفائهما
 بقية الشروط التى ستأتى (خال من ثاء التأنيث ، ومن التركيب) .

بخلاف (المرأة) - كما مثل - فلم تستوف (خال من ثاء التأنيث) .

ولو أراد أن يستوعب أمثلة الخلو من اثنين ، لمذكر أيضا : الحَجَر ، والشَّهْبَاء . - علما
 لفرس -

إذ الخلو فى الأول من (علما ، عاقل) . والخلو فى الثانى : من (لمذكر ، عاقل) .

(٢٣) (علما) مكررة فى الأصل .

(١) أى : عاقل .

ولو أراد الشارح أيضا أن يستوعب أمثلة الخلو من واحد ، لمذكر كذلك : الرجل ، وزينب -

إذ الخلو فى الأول من (علما) . والخلو فى الثانى من (لمذكر) =

(خال) - كذا فيما رأيت . والصواب : خالياً - (من ثناء الثانيش ، ومن التركيب) ، إسنادياً كان أو مزجياً .

فلا يُجمع : نحو : طلحة^(١٢) لوجود التاء فيه - ولأنحو : سيويه^(١٣) ، وتَبَرَّقَ نَحْوُهُ^(١٤) . لوجود التركيب .

- (وإن كان) - يعنى : ما يراد جمعه - (صفة ، فيشترط فيه :

أن يكون صفة لمذكر ، عاقل) ، لما تقدم^(١٥) .

فلا يُجمع : نحو : حائض . لأنه صفة لمؤنث - ولأنحو : سابق - صفة لمرس - لأنه لغير عاقل .

(خال) - كذا فيما رأيت . والصواب : خالية^(١٦) (من ثناء الثانيش) .

== وإنما استدركت على الشارح ما ذكرته فى الحاشيتين (١٠٣٢) ، لما رأيت من منطقتيته فى التمثيل ، والاستيعاب فى مثل هذا من شأن المنطقيين .

ولعله ترك هذا الإستيعاب ، لأنه أراد أن يسير فى التمثيل فدخل من : ثلاثة ، إلى اثنين ، إلى واحد . وهذه أيضاً منطقية أخرى .

(٢) أى علماً لرجل - وأجاز الكوفيون جمع ذى التاء مطلقاً هذا الجمع . انظر : الهمع ٤٥٧ ، والرضى ٨٧٢ ، والأشمونى ٨٧١ .

(٣) أجاز بعضهم جمع الإللاجى مطلقاً . وبعضهم إن ختم بويه . انظر : شرح التمرحيم ٧٧٢ ، والأشمونى والصبان ٨٧٢ ، والهمع ٤٢٨ .

وانظر أيضاً : الرضى ١٨٧٢ فله فيه تفصيل آخر .

(٤) برق : لمع . وتحره : أعلى صدره . اللسان : (برق ، نحر) .

(٥) انظر : أواخر ١٥ بترقيم الأصل .

(٦) فوق كلمة (خلفية) فى الأصل . وصنعت علامة سقط . ثم كتب فى طرة الصحيفة العبارة التالية : لكن قابضة لها ، أو تدل على التفضيل . كالعاقلون ، والأفضلون .

والأسلوب فى الأصل مستقيم لا يبدو فيه سقط .

والذى يظهر من : أن هذه العبارة من تعليق أحد قراء النسخة أو أصلها ، أراد أن يظهر عما سيأتى من بقية الشروط بالعبارة الأخرى التى سلكها النحاة فى هذه المسألة : =

فلا يُجمع : نحو : علامة ، ونسابة (٧) . لوجود التاء (٨) .
(ومن التركيب) - كذا فيما رأيت من النسخ - ولم أره من غيره (٩) -
(ليس) (٩م) - الصواب : ليست . لأنه للصفة ، على ماقررناه - (من باب :
أَفْعَل - فَعْلَاء (١٠) ، ولإمن باب : فَعْلَان - فَعْلَى ، وإلّا ما يستلزم فيه المضارع
والمؤنث) .

= إذ إن النجاة تعبيرين : أحدهما : ليست الصفة من باب أفعل فعلاء ، ولأمن باب فعلان
فعلى ... الخ ما ذكره المصنف هنا . وكما صنع الأشموني : ٨٧١ ، وابن الحاجب : ١٨٧٢
(الرضى) .

والآخر : أن تكون الصفة تقبل التاء ، أو تدل على التفضيل . كما صنع ابن هشام في أوضح
المسالك : ٧٧٨ (بشرح التصريح) .

وربط الصبان (٨٧١ سطر ٦ من أسفل) مسويا بين المسلكين . وكذلك الرضى : ١٨٢٢ سطر ٧ .
(٧) النسابة : التبليغ العالم بالنسابة . اللسان .

(٨) إنما خرج (علامة ، ونسابة) بهذا الشرط ، مع أن التاء فيهما ليست للتأنيث ، وإنما
هى لتأكيد المبالغة :

لأن المراد ببناء التأنيث المشروط الخلو منها : التاء الموضوعة للتأنيث وإن استعملت في
غيره . أو لأن التاء فيهما وإن لم تفد تأنيث المعنى في الموصوف ، إلا أنها تفيد تأنيث
اللفظ . انظر : الصبان : ٨٧١ س ٢٣ ، وياسين على التصريح : ٧٠٦ س ١٥ ، ٧١ س ٢ من أسفل .

(٩) عبارة المصنف (ومن التركيب) هذه ليست في النسخة التي اعتمدها أصلا لتحقيق
المتن المستقل . وإنما توجد في النسخ الأخرى المساعدة . والخلو من التركيب لا يشترط
في الصفة .

انظر : شرح التصريح وياسين : ٧٠٦ ، والأشموني والصبان : ٨٧١ .

وانظر أيضا : كتاب الحدود - للأبدى - : ص ١٤ بترقيم الأصل ، وكذا الحاشية الرابعة منها .

(٩م) في المتن المستقل : وليس .

(١٠) الرسم الإملائي في الأصل هكذا : فعلى .

فلا يُجمع : نحو : أحمر - لأن موثته : حمراء - بخلاف : نحو :
الأفضل - لأن موثته : فضلى ، بضم الفاء .
ولأنحو : سكران - لأن موثته : سكرى - بخلاف : نحو : نذمان - لأن
موثته : ندامة (١١) .

ولا ما كان من الصفات على قعيل - بمعنى : مفعول - أو قعول - بمعنى
: فاعل - لأنه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث .

فلا يجمع : نحو : جريح ، وصبور - لأنه لو جمع هذا الجمع ،
لقل في المذكر : جريحون ، وصبورون - وفي المؤنث : جريحات ،
وصورات .

فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمع ، مع عدم الاختلاف بين صيغتي
المفردين في المذكر والمؤنث ، فيلزم مزية الفرع على الأصل (١٢) .
فلو كان : قعيل - بمعنى : فاعل (١٣) - أو قعول - بمعنى : مفعول (١٤) -
لجاز جمعه هذا الجمع ، لعدم المانع - أعنى : مزية الفرع على الأصل ،
لأنه يُفترق فيه بين المذكر والمؤنث في المفردين ، فلا يلزم مزية الفرع
على الأصل .

(١١) قال الصبان (٨٧٨ س ٧ من أسفل) : «ندامة: من المندامة ، لامن الندم» .

(١٢) المراد بالأصل : المفرد - والمراد بالفرع : الجمع .

(١٣) مثل : رحيم .

(١٤) مثل : عدو - إذا كان بمعنى : من وقعت عليه العداوة . انظر : الصبان : ٩٧٤ .

[شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف]

وسبب جعل المصنف إياها خمسة .

(وشروط (١٤م) بإعراب الأسماء الخمسة) :

وهي : **آبٌ ، وَآخٌ ، وَحَمٌّ ، وَثَمٌّ** - إذا زالت منه اليم - **وَدُوٌّ** -
(١٦) بمعنى : صاحب - (بهذه الحروف (١٦م) .

يعني : **الوار** في حالة الرفع ، **والآل** في حالة النصب ، **والياء** في حالة
الجر .

والآل **واللام** (١٧) : **لِلْعَهْدِ الثَّقَنِ** . لا الخارجيّ ، إذ لم يتقدم له
(١٨) **ذكر (الآل) (١٧)**

[الأول] (١٧٠) : (أن تكون مفرصة ، لإمثلة وإمجموعة) :

(١٤م) في المتن المستقل : **وشرط .**

هذا ، وانظر تعليقنا لبيان السبب في ذكر المصنف لشروط إعراب الأسماء الخمسة
بالحروف - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - في الحاشية التاسعة ص ١٦
بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود للأبدى (وهو المتن المستقل) .
(١٥) في الأصل : **الإعراب .**

(١٦) في الأصل : **وَدُوٌّ** . بألف بعد الواو . وكذا في الموضوع التالي .
(١٦م) بعد (بهذه الحروف) في المتن المستقل : **أربعة .**
(١٧) أي في كلمة (الحروف) التي سبقت في نص المتن قريباً .
(١٨) أي المصنف .

(١٩) وإنما الذي سبق له : **الواو** . **والياء** . في الباب السابق [جمع المذكر السالم] .
(٢٠) أي من شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف . وهذه الزيادة : من المتن المستقل .
(انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ١٦ بترقيم الأصل) ، وأيضاً لمشكلة ما بعده .

فلو كانت مُشْتَاةً : أُعْرِبْتُ إعراب المُشَى . أو مجموعة : أُعْرِبْتُ بالحروف (٢١)

(الثاني : أن تكون مَكْبُوءة . اعترضنا من أن تكون مصغرة) :
فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات . تقول : هذا أُيِّكَ ، ورأيت أُيِّكَ ،
ومررت بأَيِّكَ .

(الثالث : أن تكون مضافاً . اعترضنا من أن لا تكون مضافاً) (٢٢) :
فإنها حينئذ تعرب بالحركات (٢٣) .

(الرابع : أن تكون مضافاً إلى غير ياء المثلثة . اعترضنا من أن
تضاف إلى ياء المثلثة) .

فإنها حينئذ تعرب بالحركات المقدرة (٢٤) .
وقال (٢٥) : الأسماء الخمسة - : لأن الأنصح في (الهن) : النقص (٢٥) - أي :
حذف اللام - : فيعرب بالحركات (٢٦) .

(٢١) الأنسب أن يقول : أُعْرِبْتُ إعراب المجموع . لمشاكلة نظيره قبله ، وليعم أنواع الجمع ،
وليفصل المخرج بإعرابه من المستوفى للشروط ويمتاز .

(٢٢م) في المتن المستقل : أن لاتضاف .

(٢٣) مثل : هذا أَبٌ ، ورأيت أَباً ، ومررت بأَبٍ . وهذا فيما يتأتى فيه عدم الإضافة ، إذ أن (ذو ،
وفو) ملازمان للإضافة . انظر : الأسموني والصبان : ٧٣/١ .

(٢٤) أي على ما قبل الياء ، منع من ظهورها كسرة المناسبة . مثل جاء آبي ، ورأيت أبي ،
ومررت بأبي .

(٢٥) أي المصنف .

(٢٥) أي إذا استعمل مضافاً . أما إذا استعمل غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً .

انظر : شرح التصريح : ٦٤/١ .

والهن : كلمة كناية عن الشيء لا تذكره باسمه ، فمعناها : شيء . والهن : كناية عن الشيء
يُستفحش يُكْرَهُ . والهن : الفرَج . - اللسان .

(٢٦) مثل : هذا هَنَكٌ ، ورأيت هَنَكٌ ، ومررت بهَنَكٌ .

ثُمَّ ، لا حاجة لاشتراط : الإضافة / (١) [ص ١٧] إلى غير الياء (٢) ، في (ذُر) : لأنها مُلازمة للإضافة إلى غيرها (٣) .

[تشرح تعريف التنبيه]

٤ - (١) - (٢) - (٣) - (٤) :

فَصَمَّ اسْمَهُ إِلَى مِثْلِهِ (: يعنى : إلى اسم آخر . لِيَصَحَّ قوله .

(بشروط :

- اتَّفَاقُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى (: ك : الزيدَين ، والرجُلَين .

- (أو المعنى المَوْجِبُ لِلتَّشْبِيهِ (: ك : المَقرَّين - فى تشبیه أبى بكر

وعمر (٣) ، رضى الله عنهما - والقَمَرَين - فى تشبیه الشمس والقمر - :

إذ لولا المماثلة التى بينهما لم يُشَبَّاهُ (٤) .

١- والمراد بالاتفاق فى المعنى : كون حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر

بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر :

من العسوارِض والمَشَخَّصات ، كما فى : الزيدَين .

أر من الذاتِيات، كما فى الحيوانات إذا أُريدَ صَمَّ حيوان إلى آخر،

كالإنسان والفرَس (٥) .

(١) فى طرقة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ص ٥ ، وص ٩ ، وص ١٣ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) أى : ياء المتكلم .

(٣) أى : إلى اسم جنس ، ظاهر ، غير صيغة .

انظر : الأشمونى : ٧٣٨١ . وانظر أيضاً : الهمع : ٥٧٢ .

(٣م) انظر تعريفهما فى ص ٦٨ .

(٤) مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الشَّارِحَ يَرَى أَنَّ نَحْوَ (القمرين) مُثْنَى حَقِيقَةٌ . وفيه مذهبان : هذا

أحدهما . والآخر : أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالمُثْنَى . انظر : هـ ، وكذا المراجع المذكورة هناك .

(٥) بِأَنَّ قِيلَ فِي تَشْبِيهِمَا : حيوانان .

[شرح تعريف المتن]

والإخراج بمحتركات التعريف:

٤٢- (جاء المثنى :

هو الاسم الصالح على اثنين ، بزيادة في آخره) ، حال كونه (صالحاً^(٥) للتجريد) وعطف مثله عليه)

نحو : الزيدين ، والقمريين . إذ يصح فيهما التجريد والعطف ، نحو : زيد وزيد ، وعمرو وعمرو .

فلو دل الاسم على اثنين بغير الزيادة (١٦) ، ك : شفع (٧) وزكّا (٨) .
أو دل عليهما بالزيادة ، ولكن لا يصلح للتجريد والعطف (٩) ، ك : اثنين -

(٥) في المتن المستقل : صالح .

(٦) هذا محترز قول المصنف : (بزيادة في آخره) .

(٧) الشفع : خلاف الوتر وهو الزوج من العدد . اللسان .

(٨) في الأصل : ذكى . بالذال .

والزكا : الشفع من العدد . وقيل لهما (زكا) : لأن اثنين أركب من واحد .

ويقال فيه : زكّا ، وزكّا . بالتثوين وعدمه . اللسان .

(٩) هذا محترز قول المصنف : (صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه) .

هذا ، وقد جعل الشاوح الصلاحية للعطف المذكور والصلاحية للتجريد ، قيداً واحداً ، فأخرج به ما أخرج . ولم يجعل الصلاحية للعطف قيداً مستقلاً ، ليخرج به نحو (القمريين) . وذلك لأن نحو (القمريين) مثنى عنده ، كما تقدم في المبحث قبله . إذ للنحاة في مثله مذهبان : مثنى ، أو ملحق بالمثنى .

انظر : شرح التصريح ٦٦٨ ، وشرح اللوحة البدرية ٢٦٨ ، والهمع ٤١٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، والأشمونى

٧٥/١ - ٧٧ ، والتسهيل ١٢ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

- لم يكن مثنى (١٠٠) ، بل اسماً للتثنية (١١) .

[شرح شروط التنبيه]

(والثنية شروط ثمانية^(١١م)) .

الأول : الإفراط . فلا يُثنى : المثنى (١٢) ، ولا المجموع (١٣) على
حقه (١٣) . أى : المثنى - ولا الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد (١٤) ،
اتفاقاً .

وفى غيره من جموع التكسير خلاف (١٥) .

(١٠) أى اصطلاحاً .

(١١) أى مثنى لغوياً لاصناعياً اصطلاحياً .

(١١م) فى المتن المستقبل : ثمانية شروط .

(١٢) علة ذلك : اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، وتعقيد اللفظ وإفراط الثقل ، ولأن الجمع
يتضمن التثنية فلا داعى لها .

وأقول : ولأن تثنية المثنى تبلغ بالأحاد أربعة ، والجمع يفنى عن ذلك .

أنظر : الهمع : ٤٢/٨ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو : ١٠٤

وأما المسمى بهما : فإن أعرب بالحروف ، امتنعت تثنيته مثلها . وإن أعرب بالحركات

جازت ، ما لم يتجاوز خمسة أحرف . انظر : ياسين : ٦٧/٨

(١٣) فى الأصل : حدة . بالتاء . والمقصود به : جمع المذكر السالم . وأطلق عليه :

المجموع على حد المثنى : لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة ،

ويسلم فيهما بناء الواحد . انظر : الأسمونى : ٨٧/٨ ، وشرح كتاب الحدود فى النحو :

١١٤/٤

(١٤) وهو الذى يعرف أحياناً : بالجمع المتناهي ، أو صيغة منتهى الجموع . مثل : مساجد ،

ومصابيح . وعلة منع تثنيته : ما تقدم فى هـ ١٢ من علتين : الثانية ، والثالثة .

هذا ، وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيما ذكر . إذ الشروط المذكورة

هنا لهما . وقد نبهنا على ذلك من قبل فى هـ ١٨ ص ١٩ .

(١٥) ممن أجاز التثنية : ابن مالك والرضى . انظر : الهمع : ٤٢/٨ ، والرضى : ١٧٧/٢ =

ففى عبارته (١٦٦) قَصَّوْرَ (١٧٧) .

(الثانى : الإعراب . فلا يثنى : المبنى .

- وأما نحو : هَظِيْن) - مَّا المثنى فيه مبنى ، نحو : اللذين ،

واللتين ، وهاتين - (فَيَقِيْمُ مَوْضُوْعَهُ للمثنى (١٨٨) ، لا لأنها

مثنى (١٩١) حقيقة) عند المحققين (٢٠) .

- وأما قولهم : مَنَانٌ ، و : مَنِيْنٌ (١٩١) - فليست الزيادة (٢٢) فيهما للثنية،

= والخلاف جاز أيضاً فى اسم الجمع .

وأما اسم الجنس : فيبدو من كلام الهمع (٤٢/١) أنه أقرب إلى جواز تثنيته من الكسر واسم

الجمع . (وانظر : عجز هـ ١٤ ص ١٨ بترقيم الأصل) .

وأما جمع المؤنث السالم : فقد نص فيه الصبان (٧٦/١) على المتع . وأجازها الدنوشرى .

انظر ياسين على التصريح : ٦٧/١

(١٦) أى المصنف .

(١٧) أى لعدم ذكره كل محترزات الشرط .

(١٨) «قال الدنوشرى : المراد به : الاثنان » . انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ .

وانظر أيضاً : الصبان : ٧٦/١ .

(١٩) فى المتن المستقل : مثناة .

(٢٠) «وعليه ابن الحاجب وأبو حيان . وقيل : إنها مثناة حقيقة ، وأنها لما ثنيت أعربت .

وهو رأى ابن مالك » انظر : الهمع : ٤٢/١ . وانظر أيضاً : التصريح وياسين : ٦٧/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ،

والصبان : ٧٦/١ ، وشرح الكافية : ٢٩/١ .

(٢١) مَنَانٌ ، ومنين : استفهام عن المثنى المذكر النكرة بـ (مَنْ) على سبيل الحكاية فى

الوقف ، رفعا ونصبا وجرا .

فـ (مَنْ) الاستفهامية هى أصل الكلمتين ، وهى مجنبة طبعاً ، ثم زيد عليها الألف - أو الياء

- والنون ، دلالة على حال المسئول عنه من التثنية والإعراب ، يقول القائل : جاء رجلان .

فتقول سائلاً : مَنَانٌ ؟

انظر : الأشمونى والصبان : ٨٩ / ٤ ، ٩٠ ، والصبان : ٧٦ / ١ ، والهمع : ١٥٢ / ٢ ، والتصريح :

٢٨٧٢ - ٢٨٤ ، وياسين : ٦٧ / ١ .

(٢٢) أى : الألف - أو الياء - والنون .

بل للحكاية - بدليل : حذفهما وصلًا (٢٣) .

- وأما نحو : يازيدان ، ولا رجلين - فمشتى قبل البناء (٢٤) .

(الثالث : محذوف التركيب .

فلما يثنى : المركب تركيبًا إسناديًا اتفاقًا (٢٥) ، ولا المركب تركيب
مَزَج - على الأصح (٢٦) - : لشبهه بالمَحْكِي (٢٧) ، ولعدم السماع (٢٨) .

(٢٣) يقول القائل : جاء رجلان : فتقول سائلًا : مَنْ يَأْتِي ؟ بَرَّة (مَنْ) إلى أصلها .

(٢٤) أى : فهما من بناء المثنى ، لامن تثنية المبنى . ولم تعارض التثنية البناء ، لأن
البناء هو الطارئ على التثنية ، والحكم للطارئ .

انظر : ياسين على التصريح : ٦٧/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ .

(٢٥) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي به ، أضيف إليه لفظ (نوا ، أو : ذواتا)
، فيقال : نَوَا تَابَطَ سَرًّا ... ، أى : صاحبًا هذا الاسم . أو يقال : كلاهما يقال له تَابَطَ شَرًّا .
ونحوه . وحكم الجمع الذى على حد التثنية ، كحكم التثنية فيه .

انظر : الصبان : ٧٦/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، وياسين : ٦٧/١ ، والجمل : ٢٤٠ - ٢٤٤ ، وشرح الكافية
: ١٨٦٧٢ .

(٢٦) فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي به ، أضيف إليه (نوا ، أو : ذواتا) كما
فى المركب الإسنادى ، فيقال : نَوَا مَعْدَى كَرِيْب ... ، نوا سيبيويه أو يقال : كلاهما يقال
له معدى كريب ...

وجوز الكوفيون : تثنية نحو : بَعْلَبَك . فإن ثبت على من جعل الإعراب فى الآخر ، قلت
المَعْدَى كَرِيْبَانِ أو على من أعرب إعراب المتضامين ، قلت : المَعْدَى كَرِيْبٍ
وجوز بعضهم : تثنية ما ختم بَوِيْهِ . تلحقه العلامة بلا حذف ، فتقول : السَّيْبَوِيْهَانِ
وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فتقول : السَّيْبَوِيْيَانِ

وفى شرح الكافية (١٨٦٧٢) : إجازة تثنيته مطلقًا : معربًا ، أو مبنيًا .

وفى جمل الزجاجي (٣٤١) : أن إجازة تثنية ما ختم بويه عند من أعربه .

وحكم الجمع فيه كحكم التثنية .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والجمل : ٢٤٠ - ٢٤٣ ، وشرح الكافية : ١٨٦/٢ .

(٢٧) أى : المركب الإسنادى .

(٢٨) وأيضا : لمولده وكثرة فى الكلام . انظر : الجمل : ٢٤٣ .

(ولما المركب تركيب إضافي) - كأبي بكر - (فيستغنى بثنية المضاف عن
بثنية المضاف إليه) - وكذلك في الجمع - فيقال : آبوا بكر ، و:
آباء بكر (٢٩) .

وأجاز الكوفيون : تثنيهما وجمعهما ، فيقال : آبوا البكرين
(٣٠) ، وأباهي البكرين (٣١) .
(الرابع : التنكير -

فلما يثنى : العلم (٢٢) باقياً (٢٣) على علميته) ، بل إذا أريد تثنيته (٢٤) ،
قدّر تنكيره (٢٥) .

(٢٩) لو مثل (أبو بكر) - على معنى: آبون - لكان أحسن، لأن الحديث بصدد الجمع
السالم، لا المكسر . والمثال المستحسن صحيح وإن التبس بالواحد . انظره في: شرح
كتاب سيبويه - للرماني: ٣٦٧/١ - ٣٦٨ (قسم الصرف . بتحقيقنا)
وحكم تثنية المركب الإضافي المذكور : عام في الكنية وغيرها . انظر : شرح الكافية: ٨٧٢
(٣٠) في الأصل : أبو البكرين . برسم ألف واحدة بين الواو واللام .
(٣١) هل إجازة الكوفيين عامة ، أو خاصة بالكنية ؟ لم أقف على بيان ذلك .
هذا ، وبقي حكم المركب التقييدي العلم ، كالحَيوان الناطق : وفي ياسين ٦٧/١ - نقلاً
عن الدنوشري - : «والظاهر : أنه يثنى كل من الجزئين » . وفي الصبان ٧٧/١ : «ويظهر :
أن المركب التقييدي العلم ، كالمزجي » .
(٣٢) أي : ولا يجمع . انظر : الهمع : ٤٢/١ .
(٣٣) في المتن المستقل : العلم مادام باقياً .
(٣٤) أي : وجمعه . انظر : الهمع : ٤٢/١ .
(٣٥) ثم يعوض بعد التثنية - والجمع - عما سلب من تعريف العلمية : بتعريفه بأل ، أو
بما يفيد فائدتها : كإضافة في مثل : زيداً محمد ، وكالنداء في مثل : يا زيدان . .
وذهب بعضهم : إلى عدم التعويض .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٦/١ ، والتبصرة : ٩٧/١ ، وشرح الكافية : ١٣٧ ، ١٣٧/٢ . =

(ولهذا لا يثنى^(٣٦) الكنايات عن الأعلام ، نحو: فلان ، وفلانة^(٣٧)) ، لأنها لا تقبل التنكير^(٣٨) .

(الخامس : اتفاق اللفظ)

فلا يثنى : المختلفان فيه ، يعنى : إذا لم يتفقا فى المعنى الموجب للثنية^(٣٩) .

(السادس : اتفاق المعنى^(٤٠)) .

فلا يثنى : المشتركة^(٤١) باعتبار معنييه المختلفين ، فلا يقال : قرأ ، إن ،

= واستثنى من التعويض أشياء منها : جَمَانِيَان - للشهرين - وعرفات ... لأن التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية ، لأن التلازم فيها جعلها كالشئ الواحد المسمى

بالمثنى . انظر : الهمع : ٤٢/٨ ، وشرح الكافية : ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣٦) فى المتن المستقل : لا تثنى . والتاء أرجح ، لأن نائب الفاعل ظاهر مجازى التأنيث .

انظر : الهمع : ١٧٧/٢ سطر ٤ ، وشرح الشذور : ١٧٤ ، والمبيان : ٥٧/٢ سطر ٦٧ من أسفل .

(٣٧) فلان ، وفلانة : كنايتان عن أعلام الأناسى ، ذكرا وأنثى ، يجريان مجرى الأعلام : فى

امتناع دخول أل عليهما ، وامتناع صرف (فلانة) .

انظر : شرح الكافية : ١٣٧/٢ ، والهمع : ٧٤/٨ ، واللسان .

(٣٨) فى ياسمين : ٦٧/٨ : « قال الدنوشى : .. لا تقبل التنكير ، لأنها وضعت موضع اسم

الإشارة ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير ، فكذا ما أشبهها » .

وقال فى شرح الكافية (١٣٧/٢) : « ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام ، فلا يقال : جائئى

فلان وفلان آخر ، إذ هو موضوع للكناية عن العلم » .

(٣٩) مثال ما لم يتفقا فى المعنى الموجب للتثنية : زيد ، وعمرو . فالتثنية ممنوعة :

لاختلاف اللفظ ، وعدم الاتفاق فى المعنى المذكور .

ومثال ما اتفقا فى المعنى الموجب للتثنية : أبو بكر ، وعمر - كما سيأتى بعد أسطر ،

وكما سبق فيمبحث (شرح تعريف التثنية) - فالتثنية جائزة على سبيل التقليل - فيقال :

القمران - مع الاختلاف فى اللفظ : للاتفاق فى المعنى الجامع بينهما والموجب للتثنية

(٤٠) هذا الشرط موضع خلاف ، سأبينه فى هـ ٤ من ١٨ بترقيم الأهل .

(٤١) المشترك : اللفظ الواحد ، الدال على معنيين مختلفين ، فأكثر ، دلالة على السواء =

والمراد: الطُّهْر، والحَيْضُ - بل إذا / [ص ١٨] أريد: طُهْرَانِ، أو: حَيْضَانِ
(١) . (خلافاً للحريزى) (٢) : فى تجويزه تشنية المشترك باعتبار
معنييه (٣) .
وصَحَّحَهُ بعضهم (٤) .

= عند أهل تلك اللغة . انظر : المزهري : ٣٦٩/١ .
(١) القُرْءُ ، والقُرْءُ : الحَيْضُ ، والطهر . على الضد . وأصله : إمّا من : القُرْءُ ، بمعنى : الوقت
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ لوقت ، والطهر يَجِيءُ لوقت وإما من : أَقْرَأَتِ النُّجُومُ ، إذا غَابَتْ . أقول :
لأن الحَيْضَ يَجِيءُ فيغيب الطهر ، والطهر يَجِيءُ فيغيب الحَيْضَ . هذا ، وللقُرْءُ والقُرْءُ ،
معانٍ أُخَر . انظر : اللسان .

(٢) الحريري : هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، البصري .
والحريري : نسبة إلى عمل الحرير ، أو بيعه . توفى سنة ٥١٦ هـ . الأعلام : ١٢/٦ .
(٣) أى فى قوله :

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ . عَيْنَهُ ، فَأَنْتَنَى يَلَا عَيْنَيْنِ
حيث ثنى المشترك : العَيْنُ ، للذهب - فى قوله : بالعَيْنِ - والعَيْنُ ، للباصرة - فى قوله :
عَيْنَيْنِ - فقال : عَيْنَيْنِ .

والبيت : فى (المقامة الرحبية) من مقاماته .
ومعناه : أن المُحَدِّثَ عنه جَادَ بالذهب حين أَعْمَى بَصَرَهُ حُبَّهُ لِلْفُلَامِ موضوع المقامة ،
وَمَوْلَاً إِلَى مَا يَرِيدُ . فَلَمَّا لَمْ يَحْقُقْ بُغْيَتَهُ انْتَنَى وَرَجَعَ بِغَيْرِ ذَهَبٍ وَلَا بَصَرٍ .
انظر : مقامات الحريري : ٩١ ، وشرح مقامات الحريري - للشريشى : ٢١٧/١ ، والهمع : ٤٣/١ ،
وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٠٦ (بتحقيقنا) .

(٤) اختلف النحويون فى اشتراط هذا الشرط السادس ، وهو : اتفاق المعنى .
١- فالجمهور - ومنهم مصنّفنا ، وشارحه - : يشترطون ذلك .
وعليه : فلا يثنى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز - ولا يجمعان - وماورد من ذلك نشان أو
لحن ، مثلاً : الْقَلَمُ أَحَدُ اللّسَانَيْنِ ، ... ، ... ، وبهيت الحريري السابق .
٢- وبعضهم : لا يشترطه - وعليه : فيجوز تشنية ماسبق وجمعه : قياساً على التعطف -
الذى هو فى الأصل التثنية والجمع . وهو فى المتفقيين والمختلفين جائز بالاتفاق -
واعتباراً بما ورد من ذلك =

(وما نهضوا (٤) : العُمران) ، مما اختلف فيه اللفظ -

٣- وبعضهم - وهو ابن مالك فى شرح التسهيل - : لا يشترطه عند أمن اللبس ، احتجاجاً بما ذكر فى المذهب الثانى . فيجوز تثنية ماسبق وجمعه عند أمن اللبس بتثنيته مراداً بها فردان لأحد معنييه . نحو : عندي عَيْنَانِ : مَنْقُودَةٌ ، وَمَوْزُودَةٌ . (وابن مالك فى التسهيل ، وشرح الكافية : مع الجمهور) .

(ومن الممكن أن نسلك الحريرى مع ابن مالك فى هذا المذهب ، لأن بيته السابق يماثل المثال المذكور قريباً المذكور قريباً . هذا إذا كان البيت هو كل معتمد في معرفة رأى الحريرى ، إذ ليس فى أيدينا الآن شئ من كتبه كالملاحه ...) .

٤- وبعضهم - وعليه ابن عصفور - : لا يشترطه عند اتفاقهما فى المعنى الموجب للتسمية ، نحو : الأحمران . للذهب ، والزعفران . ولا فيشترط .

٥- وبعضهم : بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جازت التثنية والجمع ، وإلا فلا .

هذا ، وقد أورد على الجمهور : لِمَ منعتم تثنية المشترك وجمعه ، وأجزتم ذلك فى العلم المشترك ، مع أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، فهلاً أجزتم فى هذا ما أجزتم فى ذلك ؟

والجواب : أن بينهما قرناً : إذ تثنية المشترك باعتبار معنييه ، تكتسب بتثنيته باعتبار قرئى أحد معنييه . وليس كذلك العلم .

(وقد أطلت فى هذا بعض الشئ تَوْفِيَةً للبحث) .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والمبيان ٧٥/٨ ، ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ ، وشرح الحدود : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، وشرح التصريح : ٦٧/١ ، والتسهيل : ١٢ .

هذا ، وأقول : أن النحاة يَفَرِّقُونَ بين نحو : (الْقَلَمُ أَخَذَ اللّسانينِ) ، ونحو : (العُمران) ، فيجعلون الأول من تثنية اللفظ حقيقة ومجازاً ، والثانى من التثليب .

مع أنهم صرحوا بأن التثليب مجاز (انظر : هـ ٧ بعد) . فلم لم يجعلوا الجميع من واد واحد ، وهو التثليب ؟

(٤) (نحو) ليست فى المتن المستقل .

- إذ المراد : أبو بكر (٦) ، وعمر - (فمن باب التثنية) ، باستعارة اسم أحدهما للآخر (٧) ، للمأثلة بينهما (٨) .

(النسابة : أن لا يستغنى عن ثنيتين بثنية غيره ، نحو : تسوء .

فإنهم استغنوا عن ثنيتين بثنية سيي (٩) فقالوا : سيي . ولم يقولوا :

(٥) هذه الفقرة استدراك على الشرط الخامس ، وهو : اتفاق اللفظ . ولذا جاءت فى بعض نسخ المتن المستقل ، بعده . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشيتان : الخامسة ، والثامنة منها .

هذا ، ونحو (العمران) : القمran ، والآبوان ، والحسنان

(٦) فى الأصل : أبو بكر .

هذا ، وأبو بكر : هو عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر بن كعب ، التيمي ، القرشى . الصديق . مدة خلافته : سنتان وثلاثة أشهر ونصف . روى ١٤٢ حديثاً . مات سنة ١٣ هـ . الأعلام : ٢٣٧/٤ .

وعمر : هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نُفَيْل ، القرشى ، العدوى . أول من لقب بأمير المؤمنين . الفاروق . روى ٥٣٧ حديثاً . مات سنة ٢٣ هـ . الأعلام : ٤٥/٥ .

(٧) فيطلق عليه ، فيصيران متفقى اللفظ ، ويثنى بهذا الاعتبار قصداً إليهما جميعاً .

وواضح من كلام الشارح : أن هذا التثنية المذكور ، استعارة . وقيل : إنه مجاز مرسل .

وعلى الأول : مريح حاشية الدسوقي على المغنى - نقلاً عن تقرير دردير - : ٣٠٧/٢ ، وظاهر شرح الكافية : ١٧٢/٢ .

وعلى الثانى : مريح ياسين على التصريح : ٦٧/١ .

(٨) ولا بد للمُغَلَّب من مَزِيَّة : كالحِفَّة ، أو التذكير ، أو الأَشْرَفِيَّة ، انظر : ح الدسوقي : ٣٠٧/٢ ، والصبان : ٧٥/١ ، ٧٦ ، وشرح الكافية : ١٧٢/٢ .

والمثنى على سبيل التثنية سماعى ، يحفظ ولا يقاس عليه . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٠٥ ، وياسين : ٦٧/١ .

(٩) فى الأصل : شئ . بالشين . والصواب : من بعض نسخ مخطوطات المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - : ص ١٩ بترقيم الأصل ، والحاشية العاشرة منها .

هذا ، وسواء الشئ ، وسيئة : مثله . وأصل (سيئ) : سيؤى - اللسان .

سَوَامَانِ (١٨٠) ، على أن بعضهم قد حكاه عن بعض العرب (١٨١).
 (الثامسون : لمن يكون له) - أى للاسم الذى يراد تثنيته -
 - (ثاني في الوجود) -

فلا يشئ : مالا ثانى له فى الوجود (١٨٢) إذا قصد الحقيقة.
 (ولما نحو (١٨٣) : القمران) (١٨٤) - فى تثنية : الشمس ، والقمر - (فمن
 باب المجاز) ، بإطلاق اسم (القمر) على مسنى (الشمس) (١٨٥) -

(١٨٠) أى : كثيرا وقياسا .

(١٨١) انظر : الهمع : ٤٣/١ ، وياسين : ٦٧/٤ ، والصبيان : ٧٧/١ ، واللسان : (سوا : ٣٩٦ ص ٨
 من أسفل ، ٣٩٧ ص ١٠ من أسفل) .

هذا ، ومثله سواء فى الاستغناء عن تثنيتها :

- بعض : فإنهم استغنوا عن تثنيتها بتثنية (جزء) .

- ضبعان : ذكر الضباع ، وهى ضرب من السباع . فإنهم استغنوا عن تثنيتها بتثنية (ضبع)
 اسم للأنثى ، فقالوا : ضبعان . ولم يقولوا : ضبعانين ، إلا شذوذا .

(ومضبط الصبيان : ٧٥/١ : التثنية القياسية بفتح فضم (مضبان) ، وجعلها من تغليب الموث
 على المذكر . وهذا يناقض ما فى اللسان : إذ أنه ضبط المثنى بفتح فسكون ، وصرح بأن
 (ضبع) - بفتح فضم - يقال للمذكر والأنثى) .

- أجمع ، وجمعاء : فإنهم استغنوا عن تثنيتهما - على رأى جمهور البصريين - بلعلا ،
 وكلتا) . أسعاء العكد - خلافا لأخفش - غير مائة وألف : فإنهم استغنوا عن تثنيتها
 بمضاعفاتها -

انظر : الهمع : ٤٣/١ ، والصبيان : ٧٧/١ ، والتصريح وياسين : ٦٧/١ .

(١٨٢) مثل : الشمس ، أو القمر ، أو الثريا .

(١٨٣) (نحو) ليست فى الثمن المستقل .

(١٨٤) انظر أمثلة أخرى مثل (القمران) : فى عجز هـ ٥ من نفس الصحيفة ، بترقيم الأصح .

(١٨٥) أطلق المصنف والشارح على نحو (القمران) : أنه مجاز - وكذا التصريح : ٣٧/١ ، ولما

الصبيان : ٣٧/١ : فأطلق عليه : أنه تغليب . .

وكلا الإطلاقيين صحيح : لأنك عرفت - فى هـ ٧ ، ومحاذاة من الأصل أن التغليب يتضمن

[شرح تعريف الاسم الذي لا ينصرف]

مع

بيان عِلَلِ تَنَعِ الصَّرْفِ ، وشرحها

٤٣- (جرد الاسم الذى لا ينصرف) (١٥):

ما دخله يَلْتَمِزُ قَرْنَيْنِ مِنْ عِلَلٍ يَتَّصِفُ ، أو اجتمع بقوم مقامهما (١٦) -
أى : مقام العلتين .

= هذا ، وزاد السيوطى فى الهمع شرطين آخرين ، هما :

١- أن يكون لتثنية اللفظ فائدة . فلا يثنى : كَلَّ ، وَآخَدَ ، وَغَرِبَ ، وَتَيَّارَ : لإفادة الجميع العموم . فلا فائدة من التثنية . =

٢- أن لا يشبه الفعل . فلا يثنى : (أَفْعَلُ مِنْ) ، ولا (قَامَ) من : أَقَامَ الزيدان : لأن الأول شبيه بفعل التعجب ، والثانى شبيه بمطلق الفعل .

وَرُتَ هذا الشرط : بأن مانع التثنية فى (أَفْعَلُ مِنْ) عرض من التركيب مع (مِنْ) ، فلا يعتد به ، إذ (أَفْعَلُ) - فى حد ذاته - يصح أن يثنى .

وأقول : هذا الراء يمكن أن ينسحب أيضا على (أَقَامَ الزيدان) .

انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٧/١ . وانظر أيضا : ياسين : ٦٧/١ .

كما زاد الدنوشى شرطاً ثالثاً ، هو :

٣- أن لا يكون اللفظ اسم جنس يراد به الحقيقة . انظر : ياسين : ٦٧/٢ . (وانظر ما يتعلق باسم الجنس - فى هـ - ١٧ ص ١٥ بترقيم الأصل) -

(١٥) اختلف فى مأخذ (ينصرف) : من الصرف --- ، أو العريف .. ، أو الإنصراف

انظر : للتصريح وياسين : ٢٠٩/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٢٨/٣ ، والهمع : ٢٤/١ .

(١٦) لعل المصنف تابع ابن الحاجب فى الكافية فى هذا التعريف ، إذ أن للجهمور تعريفين غير هذا ، وهما : الاسم المعرب الذى لا يدخله التنوين ، أو ... الذى لا يدخله التنوين والجبر بالكسرة .

انظر : الكافية وشرحها : ٣٥/١ ، والهمع : ٢٤/٣ ، والأشمونى والصبان : ٢٢٨/٣ ، والتصريح : ٢١٠/٢ ، ولابن يعيش : ٥٨/١ .

وذلك : لان الاسم لا يُنزع من الصرف حتى يكْمُل شَبْهَهُ بالفعل ، ولا يكْمُل شَبْهَهُ به حتى يكون فيه قَرْعَتَانِ مختلفَتَانِ : مَرْجِعُ إِحْدَاهُمَا اللفظ ، والاخرى المعنى . لان فى الفعل فرعيتين بهذه المثابة : اذ فيه فرعية عن الاسم فى اللفظ - وهى : اشتقاقه من المَصدر - وفرعية فى المعنى - وهى : احتياجه للفاعل ونسبته إليه (١٧) .

وإذا كَمُلَ شَبْهُهُ (١٨) به ، ثَقُلَ فيه ما يثقل فيه ، فلم يدخله التوین وكان فى موضع الجر مفتوحاً .

ثُمَّ يَتَسَنَّ (١٩) العلل التسع بقوله :

(وجمعها) - أى : العلل التسع - (بعضهم فى بيتين فقال (٢٠) :

عَدَلٌ ، وَوَصَفٌ ، وَتَأْنِيَةٌ ، وَمَعْرِفَةٌ رَعْجَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالْكُنُوزُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَرَزَنٌ فِعْلٌ . وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ (٢١)

(١٧) إنما لزم فرعيتان ، لا واحدة : لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة وضعيفة ، سواء فى الفعل أم الاسم - فاحتيط لتقويتها باثنتين . وأيضاً : لأن الواحدة معارضة بأصالة الاسم ، والاعتبار بالواحدة يؤدي إلى كثرة غير المنصرف ومخالفة الأصل ، وانجذاب الأصل إلى الفرع لا يكون إلا بأمر قوى .

انظر : شرح الكافية : ٣٦٨ ، وياسين : ٢٠٩/٢ ، والصبان : ٢٢٩/٣ ، والتبصرة : ٥٤٠/٢ .

(١٨) فى الأصل : شَبْهَهُ .

(١٩) يعنى : المصنف الأبدى .

(٢٠) فى المتن المستقل : وجمعها بعضهم فى هذين البيتين . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٠ بترقيم الأصل .

(٢١) البيتان من (البسيط) . وقبلهما فى المتن المستقل : ص ٢٠ - بيت ثالث يجمع العلل كلها ، وهو :

اجْمَعْ ، وَرَزَنٌ ، عَادِلًا ، أَتَتْ بِمَعْرِفَةٍ ، رَجْعٌ ، وَرِزٌّ ، عُجْمَةٌ ، فَالْوَصَفُ قَدْ كَمَلَا
كما أن هناك بيتين ، كل منهما على حدة ، يجمع العلل كلها أيضاً . وهما = :

: لَا تَحْقِيقُ (٢٢) . إذ قد اختلف في عدّها : فقليل : إنها تسع - كما قال المصنف (٢٣) - وقيل : إنها اثنان (٢٤) - وقيل : إنها أحد عشر (٢٤) .
أر : تقريب على فهم المبتدئ . لأن ذكر (التسع) منظومة يقرب فهمها .

- و(زائدة) في البيت : منصوبة على أنها حكاية عن حال، في مثل قولنا : يمنع الاسم الصرف النون زائدة .
 ولا يصح رفعها : على أن تكون خبر مبتدأ ، هو (النون) ، لأن هذه الجملة ، وهي قولنا (النون زائدة) ، ليست من أسباب منع الصرف .
 ولا : على أن تكون صفة لها (٢٥) ، لكونها نكرة وهي معرفة .
 إلا أن يقال : اللام في (النون) زائدة ، بدليل : ذكر بقية الأسباب بالتنكير -

= جَمْعٌ ، وَوَزْنٌ ، وَعَدْلٌ ، وَصَفٌ مَعْرِفَةٍ . : تَرْكِيبُ عَجْمَةٍ ، تَأْنِيثٌ ، زِيَادَتُهَا وَوَزْنُ الْمَرْكَبِ ، عَجْمَةٌ ، تَعْرِيفُهَا : عَدْلٌ ، وَوَصْفُ الْجَمْعِ ، زَيْدٌ ، تَأْنِيثُهَا
 انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - ١٢٥ : وحواشيها .

(٢٢) الفقرة التالية في تفسير قوله في آخر البيت الثاني : تقريب . وانظر تفسير آخر للمصنف ٢٧٠/٣ .

(٢٣) وهذا ما عليه جميع الكتب المتداولة . ونص الهمع (٢٥/١) : على أنه مذهب الجمهور .

(٢٤) لم أقف على من قال بذلك . وقيل أيضاً : ثمانية - وقيل : عشرة . انظر : المقتصد : ٩٦٥/٢ ، والصبيان : ٢٣٤/٣ ، والهمع : ٢٥/١ .

هذا ، ولعل الشارح ذكر العدد : على معنى السبب (٢٥) أي لكلمة (النون) .

فِيْمَنْعُ الصَّرْفُ :

١- مافيه ألف التائيث (٢٦) ، ك : حُبْلَى ، وصَحراء : لقيامها مقام علتين : لأنها زائدة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تائيث معناه .
ففى المؤنث بها : فرعية فى اللفظ - وهى : لزوم الزيادة حتى كأنها من الاصول - وفرعية فى المعنى - وهى : دلالة على (لُحْص ١٩) التائيث ٢٦ .
وهو فرع عن التذكير ، لاندراج كل مؤنث تحت المذكر ، كشخص وإنسان ، من غير عكس - .

٤٤- ٢- وماكان على صيغة متتهى الجُموع - وهو : ماكان أوله مفتوحاً ، وثالثه ألف مكسور ما بعدها ، يليها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن - ك: مساجد، وقناديل : لأن فيه فرعية اللفظ - بخروجه عن صيغ الأحاد العربية .

كما علم فى موضعه (٢) - وفرعية المعنى - بالدلالة على الجمعية . وهى فرع الأفراد -

٣ - ومافيه الرَّصْفِيَّةُ، مع زيادة الألف والنون (٢) غير صالح للهاء (٤) ك: سَكْران - إذلايقال فى مؤنثه : سكراته - .

(٢٦) أى : مطلقاً : مقصورة أم ممدودة ، فى نكرة أم معرفة ، فى مفرد أم جمع ، فى اسم أم صفة . انظر : الهمع ٢٥٨/١ ، والأشمونى : ٢٣٠/٣ ، والتصريح : ٢١٠/٢ .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب يشتمل على وقف للكتاب ، ومكان الوقف - وهو : «وقف برواق الأروام» .

(٢) يعنى : فى مضائنه من كتب النحو الأخرى ، إذ لم يتقدم له ذلك فى هذا الكتاب .

(٣) وهو على : فعْلان - بفتح فسكون . انظر : التصريح : ٢١٣/٢ ، والأشمونى : ٢٣٤/٣ - ٢٣٥

(٤) فى الأصل : بالهاء . والمراد . بـ(الهاء) : تاء التائيث . وإنما اشترط عدم صلاحية (فَعْلان) للهاء : لتبقى الألف والنون فى حكم الزيادة ، بدليل سقوطهما فى المؤنث (فَعْلَى) =

- ٤- أو مع ^(١٥) وزن (أَفْعَل) غير صالح لها ^(١٦) ، أيضاً: ك: أحمر .
 ٥- أو مع ^(١٧) العَدْل ^(١٨) ، ك : ثلاث ^(١٩) . لأن الوصف فرع الموصوف ،
 والمزيد فرع على ما زيد عليه ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم - وكما أن
 الاسم أصل والفعل فرع ، فكذلك وزنهما ^(٢٠) -
 ففيه الفرعتان .
 ٦- وما فيه العلمية، مع التركيب ^(٢١) : ك : بَغْلَبَك ^(٢٢) .
 ٧- أو مع ^(٢٣) زيادة الالف والنون ^(٢٤) : ك: مَـزْـوَان .

= أما التأنيث باللهاء : فيجعلها كالأصول ، بدليل وجودهما في المذكر والمؤنث . انظر
 الأشمونى : ٢٣٤/٣ .

(٥) أى : أو ما فيه الوصفية مع

(٦) أى : للهاء - وإنما اشترط عدم صلاحية (أَفْعَل) للهاء : لئلا يَضعف شبهه بلفظ المضارع ،
 إذ تاء التأنيث لا تلحق آخره . انظر : التصريح : ٢١٢/٢ ، والأشمونى ٢٢٥/٣ .

(٧) العدل مطلقاً : إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، لغير : قَلْب ، أو تخفيف ، أو إلحاق ،
 أو معنى زائد . تحقيقاً أو تقديرًا . انظر : النظر الصبان : ٢٣٧/٣ ، وشرح الكافية : ٤٧١ ،
 وشرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٢٧ ، والهمع : ٢٥/١ ، وابن يعيش : ٦٧/١ .

(٨) معدول عتق ثلاثة ثلاثة ، على مذهب الجمهور . انظر : الأشمونى والصبان : ٢٣٨/٣ ،
 والهمع : ٣٧١ ، ٢٧ ، ... ، وشرح الكافية : ٤٧٢ ، والتصريح : ٢١٤/٢ ، والأصول : ٨٨/٣ ،
 والتبصرة : ٥٦/٢ .

(٩) وأيضاً : وهم معدول فرع على ما عدل عنه - إذ تقدم له (العدل) . فلعله سها عن ذلك .

(١٠) أى : المزجي . انظر التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٣ ، والهمع : ٣٢/١ .

(١١) بعلبك : موضع . اللسان : (بعل ، بكك) .

هذا ، وفي مثله إعرابان آخران : التضائيف ، وبناء الجزعين على الفتح . ما لم يكن آخر
 الأول ياء فيسكن على الأعراب الثلاثة .

انظر : التصريح : ٢١٦/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٣ ، وابن يعيش : ٦٥/١ .

(١٢) أى : أو ما فيه العلمية مع ... (وكذا نظائره بعد) .

(١٣) مثلث الفاء ، وغير مقيد بسكون العين - بخلاف نظيره مع الوصفية ، كما سبق في هـ =

- ٨- أو التانيث: ك: طَّلَحَ ، وزينب - عَلم امرأة - .
 - ٩- أو العَجَمِيَّة : ك : إبراهيم .
 - ١٠- أو رَزَن الفعل : ك: يزيد ، ويشكَّر .
 - ١١- أو زيادة الالف (١٤) للإلحاق (١٥) : ك: أَرطَى (١٦) - علما - .
 - ١٢- أو العدل: ك : عمر .
- لأن التعريف فَرَع التثنية - لأنك تقول : رَجُل . ثُمَّ تقول: الرجل -
والتركيب فرع الأفراد، والمزيد فرع ما زيد عليه ، والتانيث فرع
التذكير، والعجمة فرع العَرَبِيَّة - إذ لغة كل قوم أَصْلٌ بالنسبة إليهم -

= من نفس الصحيفة - انظر : التصريح : ٢١٧/٢ ، والأشمونى : ٢٥٧٣ ، والهمع : ٣٧١ .
(١٤) أى : المقصورة - وإنما اختصَّت ألف الإلحاق المقصورة بمنع الصرف - مع العلمية - دون
الممدودة : حملا للمقصورة على مثيلتها للتانيث ، لمشايهتها فى : أنها زائدة ليست
مبدلة من شئ ، وأنها تقع فى وزن صالح لألف التانيث : كَأَرطَى ، وسَكَّرَى .
أما الممدودة ، فلم تشبه مثيلتها للتانيث : لأن المُلْحِقَة مبدلة من ياء ومثيلتها مبدلة من
ألف ، والياء ليست مانعة للصرف بخلاف الألف ، والمُلْحِقَة لاتقع فى وزن صالح لألف
التانيث : كعِيبَاء . إذ لاتأتى المؤنثة على مثالها . وأيضا : ضَعُفُ المؤنثة فى باب التانيث
لكونها مبدلة ، فلم تنهض أن يَحْمَل عليها غيرها .
وإنما حَمَلَت المُلْحِقَة على مثيلتها ، ولم تستقل بالمنع مثلها : لأن المُلْحَق بغيره أنزل
رُتَبَةً مِمَّا لم يَلْحَق ، فتعلقت بها فى الحُكْم .
انظر : الأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، والهمع : ٣٧١ ، والتصريح : ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية :
٣٧٨ .

(١٥) الإلحاق: جَعَلَ كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها . انظر : الصبان
: ٢٦٢/٣ ، وشرح الشافية : ٥٢/١ ، والهمع : ٣٢/١ .
هذا ، ومثل ألف الإلحاق المقصورة فى المنع من الصرف مع العلميّة ، تشبيها بألف التانيث
: ألف التثنية . انظر : الهمع : ٣٢/١ ، والأشمونى والصبان : ٢٦٢/٣ ، وشرح الكافية : ٣٧/١ ،
والتصريح : ٢٢٢/٣

(١٦) الأَرطَى : شجر يَنبُت فى الرَّمْل ---- اللسان : (أرط، رطا) .

- وَوَزَّنَ الفعل فرع وزن الاسم - كما تقدّم (١٧) - والعدل فرع المعدول عنه .
ففى كل ذلك : فَرَعَيْتَا اللفظ ، والمعنى .
والحاصل : أنَّ جميع ما يمنع من الصرف : اثنا عشر نوعاً :
- خمسة مع التنكير ، وهى : مافيه ألف التأنيث ، أو الوصفية مع زيادة
الألف والنون ، أو مع (١٨) وزن الفعل ، أو مع العدل^(١٨)؛ وما كان على
صيغة مُتَّهَى الْجَمْع .
- وسبعة مع التعريف : وهى ما تقدّم (١٩) .

(١٧) تقدم قبل أسطر ، عند التذييل الوصفية وماعها .

(١٨) أى : أو الوصفية مع

(١٩) تقدم قبل أسطر ، عند ذكره العلمية وماعها ، من رقم ٦ - ١٢ فى مَكْتَبِ الْكِتَاب .
وإنَّما صَرَّحَ الشارح بأنواع العلل التى مع التنكير - عند إيراد هذا الحاصل - وأحال على
ما تقدم فى أنواع العلل التى مع التعريف : بُعِدَ ذِكْرُ الْأَوَّلَى لبعده ذكر الأولى - عند
تفصيلها . من هذا (الحاصل) ، وقُرِبَ ذِكْرُ الثَّانِيَةِ - عند تفصيلها - من هذا (الحاصل) .
وهذه مَنَاطِقِيَّةٌ فى التصنيف ، تُعَدُّ مَحَمَّدَةً لِأَصْحَابِهَا .

[شرح تعريف الفاعل - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع

بيان : جواز حذفه ، وأسباب الحذف

٤٥ - (ج م الفاعل :

ما - أى : اسمٌ - (أُسْنِفَ بِأَيْهِ فِعْلٌ ، ثَمَّ مَقْصَدُهُ) . عليه ، (فارغ) من الضمير ، (غير مصوغ للمفعول) .

فالمسند إليه (٢٠) : يعمُّ الفاعل ، والنائب عنه ، والمبتدأ ، واسم (كان) (٣١) .
وتقييده (٢٢) بالفعل : يُخرج : المبتدأ .

وتقييد الفعل بالتمام : يخرج : اسم (كان) (٣١) .

وبالتقدم (٢٣) : يخرج : متأخر الفعل عنه . ك : زيد ، من قولك : زيد قام . فإنه مبتدأ ، والفاعل ضمير مُسْتَكِنٌ فى الفعل (٢٤) .

وبأنه غير مصوغ للمفعول (٢٣) : يخرج : النائب عنه (٢٥) .

(٢٠) أى المفهوم من قوله (ما أسند إليه) .

(٢١) وأيضاً : واسم (كاد) . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٩٤ .

(٢٢) أى : المسند إليه .

(٢٣) أى : وتقييد الفعل بـ

(٢٤) هذا مذهب البصريين . والكوفيون : يُجيزون كون المقدم فاعلاً . انظر : الهمع : ١٥٩٧١ ، والتصريح : ٢٧٠٨ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، والأشمونى والصبيان ٤٥٨٢ .

(٢٥) بقى على الشارح تقييد الفعل بـ (فارغ من الضمير) . فلعله اعتبره قيداً لبيان الواقع . وقد اعتبره الهمع (١٥٩٧١) : قيداً للاحتراز ، فأخرج به نحو : «وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ قَلَمُوا» - الأنبياء : ٣/٢٦ -

لكن فى عبارته (٢٦) قُصُرُ : لإفهامها انحصار الفاعل فى (المسند إليه الفعل) ، وليس كذلك ، إذ يشاركه فى ذلك : ما أُسْنَدَ إليه المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والظروف ، والجار والمجرور (٢٧) .

(يجوز) (٢٨) حذف الفاعل : بِمَا لِلْجَهْلِ بِهِ ، لَوْ لَغَرَضُ / [ص] لفظى ، لَوْ معنى .

فالأول) - أى : حذفه للجهل به - : (كـ: سَرَقَ المِطْمَعُ) ، إذا جَهِلَتْ مَنْ سَرَقَهُ .

(والثانى) - أى : حذفه لغرض (١) - : (نحو قولهم : مَنْ طَابَتْ سِرِّيَّتُهُ ، جُمِعَتْ سِرِّيَّتُهُ) .

فإنه لو قيل : حَمِدَ النَّاسُ سِرَّتَهُ - اختلفت السَّجْعَةُ (٢) - وَسَكَتَ (٣) عن التمثيل للثالث - وهو : حَذُّهُ لأمر معنى - لأنه كثير لا يَنْضَبُطُ (٤) .

(٢٦) أى : المصنف الأبدى .

(٢٧) وكذا بقية ما يعمل عمل الفعل فى رفع الفاعل ، من : اسم الفعل ، واسم المصدر ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، انظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٧ ، وشرح الشذور : ٣٨١ - ٤١٩ ، والتصريح : ٢٦٩/١ ، والأشمونى والمصبان : ٤٣/٢ .

(٢٨) من (يجوز) إلى (سيرته) فى آخر نص المتن هنا : ليست فى المتن المستقل . (١) أى : لفظى .

(٣) أى : المصنف الأبدى .

(٤) ومن أمثلته : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » - النساء : ٢٨/٤ - فقد حذف الفاعل ؛ لِئَلَّا يَعْلَمَ بِهِ . وهو (الله) ، جل وعز .

هذا ، وانظر أسباب حذف الفاعل - بأوسع مما هنا - فى : الهمع : ٨٦٧/٤ ، والأشمونى والمصبان : ٢٦٧/٢ ، والتصريح : ٢٨٦/١ .

[فصل واحد]

فى

شرح شروط إعمال (إِذَنْ) (٥) النصب فى المضارع

(ويُشترط فى إعمال (إِذَنْ) فى المضارع النصب (شروطاً):

أحدها : تصدُّرها (٦) .

(٥) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لشروط إعمال (إِذَنْ) - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة وص ٢٦ بترقيم الأصل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل).

هذا ، وقد اختلف فى كتابتها بالنون ، أو الألف . على أربعة أقوال :
بالنون مطلقاً ، بالألف مطلقاً ، بالنون إن أعملت وبالألف إن ألغيت ، بالنون إن ألغيت
وبالألف إن أعملت .

وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف إجماعاً .

انظر : الهمع : ٢٣٢/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٩٧/٣ ، وشرح الشافعية : ٣١٨/٣ ، وشرح
الكافية : ٢٣٨/٢ ، والتسهيل : ٣٣٣ ، والمغنى والدسوقي : ١٧/٤ .

وهل هى : حرف ، أو اسم ظرف ؟ خلاف .

وعلى الحرفية : بسيطة ، أو مركبة ؟ . خلاف . وعلى التركيب : مركبة من (إِذْ ، وَأَنْ) ، أو من
(إِذَا ، وَأَنْ) ؟ . خلاف . وعلى البساطة : ناصبة بنفسها ، أو بـإِنْ مضمرة بعدها ؟ خلاف .

أما على الإسمية : فبسيطة ، ناصبة بأن مضمرة . وهل أصلها : إِذْ ، أو إِذَا ؟ خلاف .

وهل يوقف عليها : بالنون ، أو الألف ؟ خلاف . هذا فى غير القرآن . أما فيه : فبالألف
إجماعاً .

وهل معناها : الجواب والجزاء دائماً ، أو غالباً ؟ خلاف .

ثم هل : هى نوع واحد على ما فيه من الخلافات السابقة ، أو نوعان : حرف ناصب للمضارع
مختص به ، واسم أصله (إِذْ ، أو إِذَا) غير مختص بالمضارع فلا ينصبه ؟ خلاف

انظر : الهمع : ٦/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٩١ ، ٢٩٧/٣ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ، وشرح الكافية
: ٢٣٨ ، ٢٣٥/٢ ، والمغنى والدسوقي : ١٧/٤ .

(٦) وذهب الفراء : إلى عدم اشتراط التصدير . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ . =

والثاني : استقباله .

والثالث : اتصاله بها ، أو انفصاله بـ : قَسَمَ ، أَرِنْدَاءُ ، أَوَيْدَالًا (الناحية (٧) .
كقولك لَمَنْ قَالَ : غَدَا أَزُورُكَ :- إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، أَوْ : وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ (٨) ،
أَوْ : يَازِيدُ (٩) أَكْرَمَكَ (١٠) ، أَوْ : لَا أَكْرَمَكَ (١١) .

وقد (١٢) أشار (١٣) إلى ذلك بقوله :

(يَجْمَعُهَا) - أَيْ : الشُّرُوطُ - (قَوْلُ الشَّامِيِّ) :

١- أَعْمِلْ (يَافِئُونَ) مَا لِي إِذَا (١٤) أَعْمَلْتَ أَوَّلًا :- وَسُقِنْتَ فَعَلًا بِعَمَلِهَا مُسْتَقْبَلًا
٢- وَأَحْضَرُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا (١٥) أَوْ (يُفَصِّلُ) .

= والمعجب من الفراء : أنه يوجب الرفع إذا وقعت بعد اسم (كان) وأول مفعول (قَلَنْ) ، مع
عدم اشتراطه التصدر . انظر : الهمع : ٧/١ .

(٧) وجوز ابن بابشاذ : الفصل بالدعاء أيضًا . وابن عصفور والأبدى : بالظرف والكسائي
وهشام : بمعمول الفعل . (مع رجحان النصب عند الكسائي ، والرفع عند هشام) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والمغنى : ١٩/١ ، والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ، وشرح
الكافية : ٢٣٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٨) يعنى : إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ .

(٩) فى الأصل : أَوْ مَا زِيدَ .

(١٠) يعنى : إِذَنْ يَازِيدُ أَكْرَمَكَ .

(١١) يعنى : إِذَنْ لَا أَكْرَمَكَ .

(١٢) فى الأصل : أَوْ قَدْ .

(١٣) أَيْ : المصنف الأبدى .

(١٤) بعد هذا فى المتن المستقل : رحمه الله . انظر : كتاب الحدود : ص ٢٦ بترقيم الأصل .

(١٥) الزيادة ليستقيم الرجز . وفى المتن المستقل : أَعْمَلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ .

(١٦) فى الأصل : إِذَا عَمَلْتَهَا . برسم ألف واحدة بين الذال والعين .

- بالبناء للمفعول (٢٧) - ويحتمل : أن يكون للفاعل (١٨) ، والمفعول محذوف ، والالف (٢٩) للإطلاق ، أى : احذر أن تفعلها .

٢- (إِلَّا بِحَلْفٍ) - مصدر : حَلَفَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا بِحَلْفٍ .
 ٣- وَإِنْ نَجَّيْهِ بِحَرْفٍ مَقْفٍ أَوْ لَا . فَأَحْسَنُ التَّوَجُّهِينِ أَنْ لَا تُغْمَلَا
 فلو لم تَصَدَّرْ (٢٠) : كما إذا وقعت بين ذى خبر وخبره (١٨) ، أو شروط وجوابه (٢٢) .

أو كان الفعل بعدها حالا : كقولك لمن قال : انا أحبك : إِذْنًا أَصَدَّقَكَ (٢٣) .

أو فصل عنها الفعل بغير ما ذكر (٢٤) : كقولك : إِذْنًا أَكْرَمَكَ .
 وجب الغاؤها ورفع الفعل بعدها (٢٥) :

(١٧) أى فى : (تُفَصَّلًا)

(١٨) فى الأصل : الفاعل .

(١٩) فى الأصل : ولام .

(٢٠) عدم التصدير ، صادق على أمرين : أن تكون (إذن) متوسطة - كما ذكر الشارح - أو تكون متأخرة ، وهذا من الشرح : شروع فى بيان محترزات الشروط الثلاثة ، وأحكامها - وعللها .

(٢١) مثل : إنا إذن أكرمك .

(٢٢) مثل : إن تزرنى إذن أكرمك .

هذا ، وبقي من صور هذا المتوسط : صورة ثالثة ، وهى : أن تقع (إذن) بين قسم وجوابه .
 مثل : والله إذن لا أكرمك - إذ قد ذكروا أن لهذا المتوسط - بالاستقراء - صوراً ثلاثاً .

انظر : شرح الكافية : ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، والصبيان : ٢٨٨/٣ ، والتصريح وياسين : ٢٣٤/٢ ، والهمع : ٧/٢ .

(٢٣) فى الأصل : إذا صدقك - يرسم ألف واحدة بين الذاي والصاد .

(٢٤) أى من : القسم ، والنداء ، و (لا) النافية - انظر : الشرط الثالث ، قبل سطور .

(٢٥) فى الصورة الأولى - من المحترز الأول - خلاف - وهى : ما إذا وقعت (إذن) بين ذى خبر وخبره :

فأجاز هشام : النصب بعد مبتدأ . وأجازه الكسائى : بعد اسم (إن) ، وبعد اسم (كان) .
 وأجازه الفراء : بعد اسم (إن) . وأجازه أبو حيان - قياساً على قول الكسائى - : بعد أول

لأنها عند توسطها : تشبه (الظن) المتوسط بين المفعولين - لأنها
مثل (ظن) في : جواز تقدمها على الجملة ، وتأخيرها (٢٦) عنها ،
وتوسطها بين جزءيها . ولذلك أعملت حثلا عليها - فكما يجب إلغاؤها
عند التوسط (٢٧) ، كذلك يجب إلغاء (إذن) عنده (٢٨) .

وإذا كان الفعل حالا : لا يجوز نصبه ، لأنه لا يكون إلا مرفوعاً (٢٩) .

= مفعول (ظن) .

انظر : الهمع : ٧/٢ ، والصبان ٢٨٨/٣ ، والتسهيل : ٢٣٠ .

(٢٦) الأولى : وتأخرها . ليشاكل نظيره قبله ويعدّه (تقدمها وتوسطها) .

(٢٧) وجوب إلغاء (ظن) عند التوسط بين المفعولين ، مثل : زيد ظننت قائم - كما ذكر
الشارح - : هو مذهب الأخفش وابن أبي الربيع . أما مذهب الجمهور : فالجواز ، (مع
الاختلاف : الإعمال أولى ، أو هما سواء) .

انظر - في المذهبين - : الهمع : ١٥٣/١ - وفي مذهب الجمهور - : التصريح : ٢٥٤/١ ، ٢٥٨ ،
والأشموني ، والصبان : ٣٦٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٧٠٨٤/٧ ، وشرح الكافية : ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ،
والتبصرة : ١١٣/١ ، والتسهيل : ٧١ .

(٢٨) وكذلك يجب إلغاء (إذن) عند تأخرها ، بل أولى بلا خلاف . انظر - في هذا الحكم
وعلته - : الهمع : ٧/٢ ، والأشموني : ٢٨٧/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٣ .

هذا - وانظر مثل تعليل الشارح للإعمال (إذن) ، في : الأشموني : ٢٩٧/٢ ، والتصريح :
٢٢٥/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

وانظر تعليقات أخرى لإلغائها عند التوسط - وكذا : لإعمالها عند التصدر - : في : ح
الدسوقي على المغني : ١٩/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٢ ، والتصريح :
٢٢٤/٢ ، وابن يعيش : ١٧/٧ .

(٢٩) في الأصل : الأمر مرفوعاً .

هذا - والتعليل الذي ذكره الشارح بقوله (لأنه لا يكون إلا مرفوعاً) ، لا يختلف كثيراً عن
المعقل له ، وهو قوله : (.... لا يجوز نصبه) .

وانظر لذلك تعليقات أخرى في : الصبان : ٢٨٧/٣ ، والدسوقي : ١٧/١ ، والتصريح : ٢٣٤/٢ ،
والهمع : ٦٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وإذا انفصل الفعل بغير ما ذُكِرَ (٣٠) : كان جزءاً من الجملة ، فلم
تَقَوَّ على العمل فيما بعده (٣١) .

بـخلاف: إذا فُصِّلَ بما ذكر (٣٠) ، لأنه ليس جزءاً منها ، بل :
زائدة (٣٢) للتقوية (٣٣) ، أو للنفي . فقَوِّتْ على العمل (٣٤) .

ولهذا لم يَصْرَّ الفصل بالقَسَمِ : بين المضاف والمضاف إليه في قولهم:
إِنْ الشَاةُ لَتَجَرَّتْ (٣٥) فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهِ - رَبِّهَا (٣٦) .

ولا : بين الجار والمجرور ، في قولهم : اشتريته بـ - وَاللَّهِ - أَلْفَ
درهم (٣٨) .

(٣٠) انظر : هـ - ٢٤ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(٣١) انظر تعليقات أخرى في: التصريح : ٢٣٥/٢ ، والصبان : ٢٨٨/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ .

(٣٢) في الأصل : زائدة .

(٣٣) التقوية : بالنسبة للقسم ، والفداء .

(٣٤) انظر - في هذا التعليل أيضاً - : التصريح : ٢٣٥/٢ - ١ وتعليقات أخرى - في : الهمع :

٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٧/٢ .

(٣٥) في الأصل : لتجير - وَاجْتَرَّتْ الشَاةُ - وَكَذَلِكَ كَرِشٍ - : أَخْرَجْتُ مِنْ بطنها ما تَمَضغه ثم
تَبْلَعه . اللسان .

(٣٦) هذا القول بحكاية أبو عبيدة . انظر : التصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٧٧/٢ ، والهمع :

٢٧٨/٢ وإجازة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه ، في الاختيار : مذهب الكوفيين

وإن كان ظاهر كلام الإنصاف يُشعر بإجازته عند البصريين أيضاً .

انظر التصريح : ٥٧/٢ ، ٥٨ ، والأشمونى : ٢٧٧-٢٧٨/٢ ، والهمع : ٥٧/٢ ، والإنصاف :

٤٣٥/٢ .

(٣٧) في الأصل : هو الله . برسم ألفين .

(٣٨) هذا القول : حكاية - بدون كلمة (درهم) - ابن كيسان عن الكسائى . انظر : التصريح :

٢٣٥/٢ .

ولو لم تتوسط (٣٩) إلا بين عاطف .. ومعطوف : كقولك : فإذا أكرمك -
- جاز: أعمالها ، رإلغارها (٤١) - وهو أجرد (٤٢) . كما أشار (٤٣) إليه في

(٣٩) أى : إذن . وهذا الحكم الآتى فى هذه الفقرة : مرتبط بمحترز الشرط الأول ، فهو
مستثنى من الحكم الذى ذكرناه هناك .

انظر : الشرط الأول ، ومحتززه بحكم المحترز - فى الأصل بإزاء الأرقام (٦ ، ٢٠ ، ٢٥) على
الترتيب .

(٤٠) أطلق الشارح - تبعاً لما فى الأبيات السابقة - لفظ (العاطف) . والمراد به : الواو ،
والفاء . دون غيرهما .

وعلى الإطلاق : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والهمع : ٧/٢ ، والتسهيل : ٢٣٠ ، والألفية حيث قالت :
(.. إذا إذن مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا) .

قال الدنوشرى (فى ياسين على التصريح : ٢٣٥/٢) : « .. وظاهر إطلاق الألفية : يقتضى
التسوية » . يعنى : بين الواو والفاء وغيرهما

و على التصريح بالواو والفاء : التبصرة : ٣٩٧/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ ، والمغنى : ١٧١ ،
والتصريح : ٢٣٥/٢ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ .

(٤١) انظر تحليل هذا الحكم ، فى : شرح الكافية : ٢٣٧/٢ ، والصبان : ٢٨٩/٣ ، والتصريح :
٢٣٥/٢ ، والتبصرة : ٣٩٧/١ ، والهمع : ٧/٢ ، والدسوقي : ٢٠/١ ، وابن يعيش : ١٦٧ .

وانظر أيضاً تفصيلات أخرى فى المسألة ، فى : المغنى : ٢٠/١ ، والأشمونى : ٢٨٩/٣ ،
والتصريح : ٢٣٥/٢ .

(٤٢) أى : لأن (إذن) غير متصدرة فى الظاهر انظر : الصبان : ٢٨٩/٣ ، وشرح الكافية :
٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ .

(٤٣) أى : الشاعر ، فى الأبيات الثلاثة السابقة قبل سطور .

الآيات . وبه قرأ السبعة (٤٤) قوله تعالى: «وَإِذَا (٤٥) لَا يَلْبِسُونَ (٤٦) .
خَلْفَكَ (٤٧) إِلَّا قَلِيلًا (٤٨) » .

(٤٤) سبعة القراء ، هم : نافع (قارئ المدينة ، المتوفى سنة ١٦٩هـ) ، وابن كثير (قارئ مكة ، المتوفى سنة ١٢٠هـ) ، وعاصم سنة ١٢٧هـ ، وحمزة سنة ١٥٦هـ ، والكسائي سنة ١٨٩هـ . قرأ الكوفة - وأبو عمرو بن العلاء (قارئ البصرة ، سنة ١٥٤هـ) ، وابن عامر (قارئ الشام ، سنة ١١٨هـ) .

انظر : كتاب السبعة في القراءات - لابن مجاهد - : ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ .

(٤٥) كتبت (إذ) بالألف مخالفاً مذهبا في كتابتها بالذون من قبل : لأنها هنا في القرآن . انظر - هـ من نفس الصحيفة بترقيم الأصل .

(٤٦) في الأصل : يلبسون . بالسين .

(٤٧) (خلفك) : قراءة ابن كثير ونافع ، وأبى عمرو ، وعاصم في رواية أبى بكر ، وأبى جعفر . ووافقهم : ابن محيص ، واليزيدى .

(وخلفك) : قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، ويحيى ، قوب ، وخلفه ووافقهم : الحسن ، والأعمش .

انظر : كتاب السبعة : ٣٨٣ ، ٢٦٤ ، والمبعر المحييط : ٦٦ ، ٦٧ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٧٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع (مكنى - مجمع الفحة العربية : ١٣٩٤ - ١٩٧٤) : ٥ .

(٤٨) الإسراء : ٧٦/٧٧

.....

هذه وانتزام أعمال (إذن) مع استيفاء الشروط : لغة أكثر العرب . والتزام إهمالها مع استيفاء الشروط : لغة أقل العرب .

انظر : الصبان : ٢٨٧/٣ ، ٢٨٩ ، والنهمج : ٧/٢ ، والأشموقي : ١٩١/٣ ، والتقصيرج : ٢٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٧ ، ٢٣٨/٢ ، وكتاب سيبويه : ١٦/٣ .

[شرح تعريف المنادى]

مع

بيان أحرف النداء - واستعمالها : قَرَبًا ، أو بُعْدًا

٤٦- (المنادى) (٤٩) :

هو المُنَادَى (يا) ، أو المُنَادَى (٥٠) (ص ٣١) (١) ~~أو المُنَادَى~~ .

وهى : الهمزة - للقريب (٢) - نحو: أَزِيدُ أَقْبَلَ . وأَيْ، وأَيَّا، وهَيَّا -

للبعيد (٣) ، أو نحوه : كالتائم، ~~أو السامى~~ (٤) .

~~(المتحقق)~~ : نحو : يازيدُ -

(٤٩) فى المتن المستقل : حد المنادى . انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٢٦ بترقيم الأمل .

(٥٠) فى المتن المستقل : أو يراعى .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى ها ص ٤ ، وها ص ٩ ، وها ص ١٣ ، وها ص ١٧ . وفيه من : «وقف محمد الكفوى ، على طلبه العلم بجامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) هذا مذهب الجمهور - وحقَّقَ شيخ ابن الحَبَّاز إجماعهم ، فجعلها : للمتوسط . انظر : المعنى : ٩٨ ، والهمع : ١٧٤/٢ .

(٣) أما بالنسبة لـ (أى) ، ففيها ثلاثة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للمتوسط .

وأما بالنسبة لـ (أيا) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما بالنسبة لـ (هيا) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما بالنسبة لـ (يا) ، ففيها أربعة أقوال : للبعيد ، للقريب ، للبعيد ، للقريب ، للمتوسط ، للقريب .

انظر : الهمع : ١٧٢/١ ، والتصريح : ١٦٢/٢ ، والأشمونى : ١٣٣/٣ ، والمعنى : ٨٧/١ ، ١٧ ، ٣٢/٢ ،

وابن يعيش : ١١٨/٨ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ .

(٤) بقى من أدوات النداء ، ثلاثة : آ ، أَيْ ، وآ .

أما (آ) ، ففيها قولان : للبعيد ، للقريب .

وأما (أَيْ) ، ففيها قول واحد : للبعيد .

فأما (آ) : فأجاز بعضهم استعمالها قليلا فى النداء الحقيقى ، للبعيد . والجمهور على :

- (أر تقديراً) (١٥) : كقوله - تعالى - : "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا" (١٦) .

= أنها مختصة بالندبة .

انظر : الهمع : ١٧٢/١ ، والتصريح : ١٦٢/٢ ، وياسين عليه : ١٦٤/٢ ، والأشمونى والمبان : ١٣٤/٣ ، والمغنى ١/١٧ ، ٨١ ، ٢٩٧ (والدسوقي عليه فى الموضع الثانى) ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٢ ، والمقتضب : ٢٣٢/٤ .

(٥) ولا يقدّر إلا (يا) خاصة . انظر : المغنى : ٢٣٦/٢ ، والتصريح : ١٦٤/٢ .

(٦) يوسف : ٢٩/١٢ .

[شرح تعريف المبتدأ]

١. والإخراج بمحتركات التعريف

٢٧- (المبتدأ) :^(٧)

هو الاسم ، المرفوع ، العاري عن المعارى من العوامل اللفظية ، غير الزائفة -
حالة كونه - : (مُخْبَرًا عنه ، أو وصفًا رافعًا لِمُخْبَرٍ بِهِ) مُعْتَمِدًا على نفي
أر استفهام (٨) .

فَسَاوَلْ (الاسم) (٩) : الصريح (١٠) - نحو: زيد قائم - والمؤزَّل (١١) -
نحو: عندي أنك قائم - والمرفوع وغيره ، وأسماء الأفعال (١٢) وغيرها ،
والمعاري عن العوامل اللفظية والمُقْتَرَنَ بها .
وخرج بتقييده (١٣) بلا المرفوع) : غيره .
وبالمجرد (١٤) عن العوامل اللفظية) : ما اقترن بها . كاستمى :
(كَانَ) و(مَا) .

(٧) في المتن المستقل : حد المبتدأ . انظر كتاب الحدود : ص ٢٢ بترقيم الأصل .

(٨) فالمبتدأ - على هذا - نوعان : مخبر عنه ، أو وصف رافع

مثال الأول : محمد فاهم .

ومثال الثاني : ما فاهم المحمدان ، أفاهم المحمدان ؟

وسنذكر ذلك الشارح في نهاية المبحث .

(٩) أي لفظ (الاسم) المذكور في أول التعريف .

(١٠) أي : الاسم الصريح .

(١١) في الأصل : والمول .

(١٢) مثل : هَيْهَاتَ ، أَفِيَّ ، مَهْ ، بِمَعْنَى : بَعْدَ ، اتَّصَجَّرَ ، اسْكُنْ .

(١٣) أي : بتقييد (الاسم) ، وهو المذكور في أول التعريف للمصنف .

(١٤) أي : وخرج بتقييده بلا المجرد ...) . ويعنى به (المجرد) : ما سبق للمصنف من قوله :

العاري .

- رَقِيْدٌ (١٥) (العوامل) بلا اللفظية : لأنه (١٦) لَا يَتَجَرَّدُ عن المعنوى ،
إذ العامل فيه - على الصحيح - معنوى ، وهو الابتداء (١٧) .
واللفظية (١٨) ب (غير الزائدة) : لأنه لَا يَشْتَرُطُ [أَنْ] (١٩) يتجرد عن
الزائدة، نحو : يَحْسِبُكَ درهمٌ (٢٠) ، وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ (٢١) .
وبقوله (مُخْبِرٌ عَنْهُ ، أَوْ وَصَفٌ) : أسماء الأفعال (٢٢) . على أنها

(١٥) يمكن ضبط الكلمة : قَيِّدَ . أى : المصنف الأبدى .

(١٦) أى : المبتدأ . وفى الأصل : لأنها .

(١٧) هذا مذهب البصريين . وهناك ثلاثة مذاهب أخرى :

١- المشهور عن الكوفيين : أن العامل فى المبتدأ هو (الخبر) . فهو لفظى .

٢- وقال بعض الكوفيين : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (الضمير العائد من الخبر
إليه) . فهو لفظى أيضاً .

٣- وقال بعض النحاة : العامل فى النوع الأول من المبتدأ هو (إسناد الخبر إليه) . فهو
معنوى .

انظر - فى المذاهب الأربعة - : شرح الكافية : ٨٧/١ - وفى الثلاثة الأول - : الهمع : ٩٤/١ ،
والإنصاف : ٤٩٤/١ - وفى الأولين - : التصريح : ١٥٨/١ ، وابن يعيش : ٨٤/١ ، والأشمونى :
١٩٣/١ .

(١٨) أى : وقيد (اللفظية)

(١٩) الزيادة ليستقيم بها الكلام .

(٢٠) فالمبتدأ - حينئذ - مجرور لفظاً ، مرفوع تقديرًا أو محلاً . انظر : الصبان : ١٨٩/١ .
هذه واختار الكافيجي - وصوبه السيوطي - : أن (بحسبك) خبر مقدم ، لأنه محط الفائدة ،
إذ القصد : الإخبار عن (درهم) بأنه كافيك . انظر : الهمع : ٩٣/١ .

(٢١) آل عمران : ٦٢/٣ . وزيادة (مِنْ) فى نحو الآية قياسية . أما زيادة (الباء) فى نحو
(بحسبك) فسماعية . انظر : الصبان : ١٨٩/١ .

(٢٢) أى : وخرج بقوله (مخبراً ...) . وفى الأصل : مخبر .

(٢٣) أى : لأنها - على الصحيح - أسماء غير مصفات ، ولا يخبر عنها . انظر : الهمع : ١٠٥/٢ ،

والأشمونى : ١٩٥/٣ ، ١٩٦ .

خرجت^{١٢١} ب (المرفوع^{٢٥٧}) .

وإنما أخرجها غيره^{٢٦١} بهذا^{٢٧٧} : لأنه لم يذكر المذكور (المرفوع) .

وبقوله (رايها لمكتنى به) : قائم . من قولك : أقائم أبوه زيد^{٢٨١} .

فوضح من هذا : أن المبتدأ ، إمّا :

ذو^{٢٩١} خبر : كزيد) ، من قولك : زيد قائم .

وإمّا وصف^{٣٠١} مُستند إلى الفاعل أو نائبه : ك (سارٍ ومُكْرَم) ، من

قولك : أسار^{٣١١} ذان ؟ ، وأسار^{٣٢١} : ما تُكْرَمُ العمران .

(٢٤) أى : أيضاً .

(٢٥) أى : الذى هو القيد الأول ، قبل أسطر .

وإنما خرجت أسماء الأفعال بـ (المرفوع) : لأنها مبنية . فنظر كونها مبنية ، فى : ص ١٣

بترقيم الأصل ، وكذا ما يتعلق بذلك فى المراجع المذكورة فى هـ ٢ منها .

(٢٦) أى : غير المصنف . والأولى : غيرى . لأن المصنف لم يتحدث عن إخراج فى المتن .

ولعل من هذا الغير : الأشمونى ، فانظره : ١٨٨/٦ ، ١٨٩ .

(٢٧) أى : بـ (مخبراً)

(٢٨) أى : لأن (أبوه) لا يحتفى به الوصف قبله فى حصول الفائدة ، لاحتياج الضمير إلى

مرجع يسبقه . مع قطع النظر عن (زيد) .

ولكن يعرّب المثال هكذا : (زيد) مبتدأ مؤخر . و (قائم) خبر مقدم . و (أبوه) فاعل له

(قائم) . وفيه إعرابان آخران : انظر المصباح : ١٨٩/٦ ، ١٩٠ ، والتصريح : ١٥٧/٦ .

(٢٩) فى الأصل : ذو . مؤلف .

(٣٠) أى : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوب ، أو

(ذو) التى بمعنى : صاحب . انظر : الهمع : ٩٤/٦ ، والتصريح : ١٥٧/٦ ، والأشمونى

والمصباح : ١٩٠/٦ ، وشرح الكافية : ٨٦/٦ .

(٣١) لافرق فى الاستفهام والتحقى بين الهمزة و(عا) أو غيرهما . وقيل : هما فقط . هذا ،

واشتراط : الاعتماد على الاستفهام والتحقى : مذهب جمهور البصريين . وعدم الاشتراط :

مذهب الكوفيين والأخفش . واشتراطه استحساناً : مذهب ابن مالك .

انظر الهمع : ٩٤/٦ ، والتصريح : ١٥٧/٦ ، والأشمونى والمصباح : ١٩٠/٦ ، ١٩٢ ، والتسهيل : ٤٤

[شرح تعريف الخبر والإخراج بمحترزات التعريف]

٤٨ - (جاء الخبر : هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة) .
فخرَجَ (٣٢) : فاعل الفعل . فإنه ليس مع المبتدأ (٣٣) .
لكنْ دَخَلَ فيه (٣٤) : فاعل الوصف المذكور (٣٥) . إذ يتنظم منه مع
المبتدأ جملة ، وهو ليس بخبرٍ (٣٦) .
(فـ انظر : ٣٧) :

(الجار والمجرور ، والظرف :
إفرا ، وقَعَا : صفة ، أو صلة ، أو حالاً ، أو خبراً (٣٧م) - بتعلّقاً بمحذوف)
وجوباً (٣٨) ، لأنهما معمولان والمعمول لأبد له من عامل .

(٣٢) أى بقول المصنف : (مع المبتدأ) .
(٣٣) بل مع الفعل .
(٣٤) أى : الخبر . والشارح شارح فى إيراد اعتراض على تعريف المصنف : بأنه غير مانع
من دخول ما هو أجنبي عن الخبر فى الخبر .
(٣٥) الوصف المذكور : هو النوع الثانى من نوعى المبتدأ . فانظر فى المبحث السابق .
(٣٦) وإنما هو فاعل أو نائبه ، للوصف .
فلو أن المصنف زاد فى تعريف الخبر بعد قوله (مع المبتدأ) عبارة : الذى ليس الوصف
المذكور - لكان التعريف مانعاً من دخول ما هو أجنبي عن الخبر فى الخبر .
(٣٧) كلمة (فائدة) : ليست فى الأصل - وإنما زُدتْها من المتن المستقل .
انظر : كتاب الحدود - للأبدى - ص ٢٢ يترقيم الأهل .
(٣٧م) فى المتن المستقل : أو خبراً ، أو حالاً .
(٣٨) أى إذا كان كَوْنًا عامًّا . انظر : المغنى : ١٠٠/٢ ، والدسوقي عليه : ٩٧/٢ ، ١٠٠ ، والهمع
: ٨٧/١ ، والتصريح : ٣٨٨/١ ، والأشموئى : ٢٠٣/١ ، والصبان : ٢٠٧/٢ ، ١٨٢/٢ ، وياسين
= ١٤٢/١

ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحذُوفُ :

(تَقْصِيرُهُ : كَاشِحٌ) ، أَوْ نَحْوَهُ (٣٩) - عِنْدَ بَعْضِهِمْ (٤٠) - : لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ وَالْحَالِ ، الْإِنْفِرَادَ (٤١) . بِدَلِيلٍ : تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ بِالْوَصْفِ (٤٢) .

(وَأَوْ : اسْتَقَرَّ) ، أَوْ نَحْوَهُ (٤٣) - عِنْدَ الْأَكْثَرِ (٤٤) - : لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي

= هَذَا ، وَوَجُوبِ التَّعَلُّقِ بِمَحذُوفٍ ، لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ خِلَافَ فِي الصِّفَةِ وَالصِّلَةِ وَالْحَالِ . انْظُرْ : الْمَغْنَى : ٩٧/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ ٣٤٠/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٢٨/٣ (فِي الثَّلَاثَةِ) ، وَالْهَمْعُ : ٨٧/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٤٧/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٦٣/١ (فِي الصِّلَةِ) ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٨٨/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٩٢/٢ (فِي الْحَالِ) .

أَمَّا الْخَبَرُ فَفِيهِ خِلَافٌ : قِيلَ : لَيْسَ هُنَاكَ مُتَعَلِّقٌ مَحذُوفٌ . وَقِيلَ : هُنَاكَ ... وَعَلَى الثَّانِي : فَقِيلَ : الْمَتَعَلِّقُ يَجِبُ حَذْفُهُ . وَقِيلَ : يَجُوزُ إِظْهَارُهُ . وَقِيلَ : إِنْ نُقِلَ ضَمِيرُهُ الْمُسْتَقَرَّ فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ وَجِبَ حَذْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ - بِأَن ذِكْرَ الْمُتَعَلِّقِ أَوَّلًا - جَازَ إِظْهَارُهُ . انْظُرْ : الْمَغْنَى : ٩٧/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٩٨/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٦٦/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٩٢/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٠/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ وَالصَّبَّاحُ : ٢٠٠/١ . (٣٩) مِثْلُ : مُسْتَقَرَّ .

(٤٠) مِنْهُمْ : ابْنُ مَالِكٍ ، وَابْنُ السَّرَاجِ ، وَابْنُ جُنَى . وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى : سَيَبَوِيهِ ، وَالْأَخْفَشِ ، وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعُ : ٩٨/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٩٣/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٠١/١ ، وَالتَّسْهِيلُ : ٤٩ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٠/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٦٦/١ . (٤١) انْظُرْ - تَعْلِيلَاتٍ أُخْرَى - فِي : الْهَمْعِ : ٩٨/١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ٢٠٧/١ ، وَالتَّصْرِيحِ : ١٦٦/١ ، وَالْمَغْنَى : ٩٧/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٩٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٠/١ . (٤٢) مَنَعَ الرِّضَى وَالدَّمَاجِيْنِي وَالصَّبَّاحُ : اقْتِضَاءُ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْجِعَ الْمَفْرَدِ أَنْ تَتَوَلَّى بِالْمَفْرَدِ . انْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٩٣/١ ، وَالصَّبَّاحُ : ٢٠٧/١ . (٤٣) مِثْلُ : كَانَ .

(٤٤) مِنْهُمْ : الْفَارَسِيُّ ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ . وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى : سَيَبَوِيهِ ، وَالْأَخْفَشِ ، وَأَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعُ : ٩٨/١ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٦٦/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

الْعَمَلُ ، الْفِعْلُ (٤٥) .

(٤٦) في الصلوة ، فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا تَقْصِيرُ : مُسْتَقَرٌّ . لِأَنَّهَا (٤٦) لِلنَّكَوْنِ بِالْأَجْمَلِ (٤٧) .

وإنما لم يَجْزُ أَنْ يُقَالَ فِي (جاء الذي في الدار) : إِنْ الْمَقْدَرُ (مُسْتَقَرٌّ) خبر المحذوف - على حَدِّ قِراءة بعضهم (٤٨) : تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ (٤٩) ، بِالرَّفْعِ (٥٠) - لِأَنَّ (٥١) قَلِيلٌ . وَهَذَا التَّرْكِيبُ مُطَّرِدٌ (٥٢) .

(٤٥) انظر - تعليلاً آخر - في : شرح الكافية : ٩٣/١ ، وابن يعيش : ٩٧/١ ، والهمع : ٩٨/١ . هذا ، وهل الخلاف بين الفريقين في : أَيُّهُمَا يَقْدَرُ (الْوَصْفُ ، أَوِ الْفِعْلُ) ، أَوْ أَيُّهُمَا أَوْلَى ؟ على الأول : ظاهر ابن يعيش : ٩٠/٢ ، والمغني : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية : ٩٣/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ ، ٣٨٨ .

وعلى الثاني : صريح الهمع : ٩٨/١ ، والدسوقي : ٩٩/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٠٧/١ ، ٢٠٢ ، والتسهيل : ٤٩ .

هذا ، ولابن هشام رأي ثالث ، وهو : أَنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ تَقْدِيرُ الْمُتَعَلِّقِ اسْمًا وَلَا فِعْلًا ، بَلْ بِحَسَبِ الْمَعْنَى ... انظر : المغني : ٩٩/٢ ، والصبان : ٢٠٧/١ ، والتصريح : ١٦٦/١ .

(٤٦) وكذا في صفة المبتدأ النكرة المخبر عنه بجملة مقرونة بإلغاء ، نحو : رَجُلٌ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ . انظر : المغني والدسوقي : ٩٨/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٠٢/١ .

(٤٦م) في المتن المستقل : إِلَّا فِي الْوَاقِعِ صِلَةٌ ... فِيهِ ... لِأَنَّ الصِّلَةَ .

(٤٧) انظر : علة وجوب كون الصلة جملة ، في : شرح الكافية : ٢٤/٢ ، ٢٧ .

(٤٨) هم : يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق . ووافقهما : الحسن ، والأعمش .

انظر : البحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، والإتحاف : ٢٦١ . وانظر أيضاً : معاني القرآن - للزجاج - : ٣٣٧/ .

(٤٩) الأنعام : ١٥٤/٦ .

(٥٠) على أن (أحسن) اسم خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ .

(٥١) أي : حذف العائد المرفوع المبتدأ في الآية - في غير (أي) - مع عدم طول الصلة . كما

هو مذهب البصريين . انظر : الهمع : ٩٨/١ ، والتصريح : ١٤٢/١ ، ١٤٤ ، والأشموني : ١٦٨/١ ، وابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والدسوقي : ٩٨/٢ .

(٥٢) الاستدراك المذكور في هذه الفقرة ، ينقله النحاة عن ابن يعيش . انظر الصبان : ١٦٣/١ .

[شرح تعريف المفعول به]

(المفاعيل خمسة) (٥٣) :

٥٩ - مفعول به) : وهو ما وُقعَ عليه فِعْلُ الفاعل .

٥٠ - والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بشيء لا يعقل الفعل إلا بعد تعلقه (٥٤) .

فلا يَرِدُ عليه :

نحو : ماضربُ زيداً ، و : لاتضرب زيداً (٥٥) - : لِتَرْقُبَ فَهْمُ الفعل

وتعلقه (٥٤) على (زيد) ونحوه .

ولا المفعول فيه (٥٦) [ص ٢٢] - وهو : الظرف - : لأن تعقل (١) الفعل ليس

بعد تعلقه (٢) ، بل الأمر بالعكس : لأن المراد بـ (الفعل) : الحدث -

الذي هو : المصدر - وهو لا يدلّ على (الزمان ، المكان) إلا بالالتزام ،

فيتوقف تعلقهما (٣) عليه .

= ٢٠٢ ، وياسين ١٤٧٨ ، والمفني : ٩٨٧٢ ، وابن يعيش : ٩٠٧٦ .

(٥٣) اقتصر المصنف على بيان أنواع المفاعيل ، دون أن يذكر تعريف واحد منها ، فتكفل

الشارح بذلك .

(٥٤) في الأصل : تعلقه .

(٥٥) أى : فلا يرد ... بأن يخرج من المعرف . بل هو داخلٌ فيه بمقتضى التفسير السابق ،

لمعنى وقوع الفعل .

(٥٦) هو معطوف على كلمة (نحو) . أى : ولا يرد ... بأن يدخل في المعرف . بل هو خارجٌ

منه بمقتضى

(١) في الأصل : يعقل . بالياء .

(٢) في الأصل : يعقله . بالياء .

(٣) في الأصل : يعقلهما . بالياء . =

[شرح تعريف المفعول فيه]

- والإخراج بمحترزات التعريف -

- ٥١- (ومفعول فيه (٤) : وهو ما فُعلَ فيه فُعل (٥) ، مذكور لفظاً أو تقديرًا (٦) ، من زمان أو مكان .
- فخرج : نحو: يَوْمَ الْجُمُعَةِ طَيِّبٌ . لأنه - وإن فُعلَ فيه فُعل (٧) - لكنه ليس بمذكور لفظاً أو تقديرًا .
- ٥٢- والمراد بالزمان : اليوم ، والليلة ، وأجزاءهما - كالساعات ، والأوقات - وماتركب منهما : كالجمعة ، والشهر ، والسنة .

-
- = هذا ، وفي نصاب المفعول به خلاف . انظر : التصريح وياسين ٢٠٩/١ ، وشرح الكافية : ١٢٨/١ ، والهمع : ١٦٥/١
- (٤) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق مباشرة، ويسميه البصريون : طرفاً . والفراء : مَحَلًّا . والكسائي وأصحابه : مِيقَةً : انظر : التصريح : ٣٣٧/١ .
- (٥) المراد بالفعل : الْحَدَّثَ . لا الفعل الاصطلاحي : لأنك إذا قلت : ضربت أمس - فقد فعلت لفظاً (ضربت) اليوم ، أى تكلمت به اليوم . وأما ما فعلته بالأمس فهو (الضرب) الذى هو مضمون (ضربت) . انظر : شرح الكافية : ١٨٣/١ .
- (٦) مثال الملفوظ : صَلَّيْتُ الْيَوْمَ عِنْدَ الْبَيْتِ . ومثان المقدّر : الصوم اليوم عند الفجر .
- هذا ، ونصاب المفعول فيه : الفعل بنوعيه المذكورين . انظر : التصريح : ٣٢٤/١ ، والأشمونى : ١٢٧/٢ ، والهمع : ١٩٥/١ ، والتبصرة : ٢٠٤/١ .
- (٧) إنه لا يخلو من فعل .

[شرح تعريف المفعول معه]

[والإخراج به حركات التعريف]

٥٣- (ومفعول معه^(٨) : وهو المذكور بعد الواو، لمصاحبة^(٩) معمول فَعَلٍ لفظاً أو معنى^(١٠) .

فَخَرَجَ ^(١١) : مذكر بعد الفاء وغيرها ^(١٢) . نحو : زيدٌ فعمرو .
وَ ^(١٣) : مذكر ^(١٤) بعد الواو للمصاحبة معمول : بأن لا تكون ^(١٥) الواو للمصاحبة ، نحو : جاءني زيد وعمرو قَبْلَهُ أو بعده ^(١٦) .

(٨) هو معطوف على (مفعول به) في أول المبحث السابق على سابقه ، أو على (مفعول فيه) في أول المبحث السابق مباشرة . وكذا يقال في نظيريه بعد بما يناسبهما .

(٩) المراد بالمصاحبة : مشاركة المذكور بعد الواو للمعمول قبلها في الفعل المتقدم في وقت واحد . انظر شرح الكافية : ١٩٤/٨ . وانظر الأمثلة في الحاشية التالية .

(١٠) مثال الفعل لفظاً : عِشْتُ وَالتَّدَقُّ . ومثال الفعل معنًى : مَالِي وَالْكَذَّبُ .

(١١) أي بقوله (المذكور بعد الواو)

(١٢) أي من بقية حروف العطف .

(١٣) أي : وخرج . أي بقوله (المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول)

(١٤) في الأصل : فعمرو وماذكر . بواو واحدة أقرب مكاناً في رسمها إلى الميم بعدها منها إلى الراء قبلها . وإنما زِدَتْ واواً أخرى : لَغَلْبَةٍ (عمرو) في أمثلة النحويين ، ولمُشَاكَلَةِ نظائره في أمثلة المبحث .

(١٥) في الأصل : لا يكون . بالياء . والياء - وإن كانت جائزة ، لأن اسم الناسخ (الواو) مؤنث مجازي ، إذ الشارح قد عبّر عن حروف الهجاء بضمير المؤنث في قوله قبل سطرين (وغيرها) - إلا أن الأرجح التاء ، تكون اسم الناسخ ظاهراً مجازي التأنيث . انظر المراجع المذكورة في هـ ٣٦ من ١٧ بترقيم الأمل .

(١٦) لأن التقييد بالقبلية أو البعدية يناهض المصاحبة . فالعطف في مثله واجب ، لعدم

كون الواو للمصاحبة . انظر : التصريح : ٣٤٣/٨ ، ٣٤٤ .

أو للمصاحبة، ولكن المصاحب غير معمول (١٧) كقولك: زيد وعمرو (١٨) أخواك .

ولا يتنقض الحد بيثل قولنا : جاتى زيد وعمرو (١٩) معه :- لأن
المصاحبة ليست من الواو (٢٠) .

والمراد بالفعْل لفظاً) : الفِعْل (٢١) واسما الفاعل والمفعول (٢٢) ،

(١٧) أى : غير معمول فعل لفظاً أو معنى . انظر التعريف فى أول المبحث .

(١٨) العطف فى مثل هذا المثال - مما لا يتقدم الواو فيه إلا مفرد - واجب . انظر : الهمع : ٢٢٧/١ ، والتصريح : ٣٤٤/١ ، ٣٤٣ ، والأشمونى : ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٨/١ . (وأرى : أن خلاف الصيمرى لا وغيره ، المذكور فى هذه المواضع : لا يتأتى فى هذا المثال ، لأن محلّ خلافهم فى مثل : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ . وانظر أيضاً : التبصرة : ٢٥٧/١)

(١٩) فى الأصل : وعمر . وإنما زِدْتُ الواو : لمثل ما ذكرت فى نظيره فى هـ ١٤ .

(٢٠) ومن هنا يجب العطف فى المثال المذكور ، لأن الواو - حينئذ - لا يمكن أن تكون نصاً فى المصاحبة ، الذى هو أساس النصب فى المفعول معه . راجع : الصبان : ١٣٤/٢ ص ١٣ - ٧ من أسفل .

(٢١) انظر مثاله فى : هـ ١٠ .

(٢٢) مثل : المجتهدُ صاعِدٌ والمجدُّ ، والغنى مذمومٌ واليحلُّ .

والصفة المشبهة (٢٣) ، ونحوها (٢٤) .

وب (٢٥) (الفعل تقديرًا) : غَيَّرَهَا ، مِمَّا يُسْتَبْط منه معنى الفعل . نحو : مَالِكٌ زَيْدًا ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَعَثْرًا . أَيْ : مَا تَصْنَعُ (٢٦) .

(٢٣) يَكْرَهُ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ مُشْكِلٌ : لَأَن النِّحَاةَ اسْتَثْنَوْا الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ وَاسْمَ التَّفْضِيلِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ . وَحُجَّتُهُمْ : أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهِيَ لَا يَعْمَلَانِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ .

انظر : الصبيان : ١٣٤/٢ ، ١٣٦ . وانظر أيضًا : المغنئى والدسوقي : ١٩٦/٢ (فى الحديث عن : حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا) .

وأقول : لعلَّ الشارح سَخَا فى نكوه المشبهة ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ فى عامل المفعول معه بمذهب الجمهور : من أَنَّهُ مَا تَقَدَّمَ الْوَاوُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ . بَلْ يَأْخُذُ بغيره : من كون العامل : الْوَاوُ ، أَوْ فِعْلًا مَضْمَرًا بَعْدَهَا ، أَوْ الْخِلَافَ .

(انظر فى العامل : الهمع : ٢١٩/٨ ، والتصريح : ٢٤٣/٢ ، وشرح الكافية : ١٩٥/٨)
والأشمونى والصبيان : ١٣٥/٢ ، وابن يعيش : ٤٩/٢ ، والتسهيل : ٩٩) .

أَوْ لَعَلَّهُ لَا يَسْتَثْنِي الْمَشْبَهَةَ ، وَيَكُونُ هَذَا شَيْئًا انْفَرَدَ بِهِ ، أَوْ تَابَعَ فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ . وَقَدْ يَكُونُ مَبْعَثُ الْإِحْتِمَالِ الْآخِيرُ - لَوْ صَحَّ - : أَنَّ الْمَشْبَهَةَ تَنْصَبُ مَعْمُولُهَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِصْحَابِ هَذَا الْقَدَرِ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ الَّذِي هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ (انظر فى تشبيه المفعول معه بالمفعول به : الهمع : ١٦٥/٨ ، والتصريح : ٣٢٣/٨ ، ٣٢٣) وَأَمَّا أَقْوَى فِى الْعَمَلِ مِنْ فِعْلِهَا الْإِلَازِمُ - بِدَلِيلِ نَصْبِهَا التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ - وَالْإِلَازِمُ يَنْصَبُ الْمَقْمُولُ مَعَهُ ، وَأَنْ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ قَدْ يَعْمَلُ فِيهِ مَا فِيهِ رَاحَةُ الْفِعْلِ كَالْإِشَارَةِ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِ (انظر فى مذهب الفارسي : الهمع : ٢٢٠/٨ ، والتصريح : ٣٤٣/٨ ، والأشمونى والصبيان : ١٣٥/٢) .

(٢٤) كَالْمَصْدَرِ ، وَاسْمُ الْفِعْلِ : مِثْلُ يَهْجِيْنِي عَمَلُكَ وَالْإِحْلَاصُ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا . انظر : الأشمونى والصبيان : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، والهمع : ٢١٩/٨ ، ٢٢٠ ، والمغنئى والدسوقي : ١٩٦/٢ ، ١٩٧ .

(٢٥) أَيْ : وَالْمُرَادُ بِهِ .

(٢٦) وَالنَّصْبُ فِي نَحْوِ الْمِثَالَيْنِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَاجِبٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ - وَتَقْدِيرُ الْعَامِلِ - كَمَا نَكَرَهُ الشَّارِحُ - عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْجُمْهُورِ . وَالَّذِي قَوَّى تَقْدِيرَ الْفِعْلِ فِيهِمَا :

[شرح تفسیر المفردات]

والإخراج بمحتويات التعريف

٥٤- (مفعول له (٢٧) : وهو مفعيل لأجله فعل (٢٨) مذكور .

فَدَخَلَ : نحو : ضربته تأديباً . لأن التأديب فعل لأجله فعل مذكور ، وهو الضرب .

وخرج : نحو : أعجبني التأديب . لأنه ^(٢٩) - وإن فعل لأجله فعل ،
من : الضرب ، والسَّتم ، وغيرهما - إلا أن الفعل المفعول لأجله ^(٢٩) لم
يُذكر ، لأن المذكور الإعجاب ، ولم يفعل لأجل التأديب .

٥٥- فالْمَفْعُولُ لَهُ : عِلَّةٌ غَائِبَةٌ لِلْفِعْلِ ، أَيْ : سَبَبٌ حَامِلٌ لِلْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ .

والفعل : قد يكون سبباً للمفعول له فى الخارج ، وقد لا يكون .

فالأول : نحو : ضربته تأديباً . لأن الضرب سبب للتأديب فى الخارج .

والثاني : نحو : تعدتُ جُنبًا . فإن التَّمَوُّدَ ليس سبباً للجهن في الخارج .

== الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ، والجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل .

انظر : شرح الكافية : ١٩٧، ١٩٧١، والأشمونى والمصبان : ١٣٦، ١٣٧، ١٤، والتصريح :

٣٤٥/١ ، والهمع ٢٢٧/٦ ، والتسهيل : ٩٩ ، وابن يتيش : ٥٠/٢ .

(٢٧) انظر : هـ ٨ . ويسمى المفعول له أيضا : المفعول لأجله ، ومن أجله . انظر : التصريح

٣٣٤/١ ، والأشمونى : ١٢٢/٢ .

(٢٨) المراد بالفعل : الحَدَّث . لا الفعل الاصطلاحي . وسيذكر الشارح ذلك في نهاية

المبحث . وانظر أيضاً : شرح الكافية ١٩٧٤ - وكذا : ١٨٢/١ منها (عند تفسير نظير هذا

اللفظ في تعريف المفعول فيه)

(٢٩) أى التّأديب .

والمَرَاد بـ (الفعل) (٣٠) ههنا: المَصْدَر (٣١)، لا الفعل الاصطلاحى ،
والمصدر مذكور فيه ضمناً .

[شرح تعريف المفعول المطلق]

- وإيضاح جهات التعريف -

٥٦- (ومفعول مطلق) (٣٢): وهو ما ليس مَقْبَرًا (٣٣) ، مِنْ مَقْدَر (٣٤) :

(٣٠) أى المذكور فى تعريف (المفعول له) أول المبحث .

(٣١) يعنى : الحَكْمَةُ - انظر : هـ - ٢٨ .

هذا ، والمفعول له إذا توفرت فيه شروطه - جاز نصبه وجزه بحرف تعليل : فإن كان مجزئاً ،
من آل والإضافة - فالنصب أكثر - وإن كان مقترباً بآل ، فالجر أكثر - وإن كان مضافاً ،
استوى نصبه وجزه -

وإن فقد فيه شروط - ماعدا الثالث ، بعد - ، وجب جزه عند شارده .
وشروطه على حثف فيها : المَعْنَوِيَّة ، والقَلْبِيَّة ، واليَدِيَّة ، والاشترائك مع فعله فى الوقت
والفاعل ، ...

والمشهور : أنه لا يسمى مفعولاً له إلا المنصوب .

انظر : التصريح : ٣٦٤/٣ ، والهمع : ١٩٤/٨ ، والأشمونى والصبان : ١٢٢/٧ ، وشرح الكافية :
١٩٧/٨ ، وابن يعقوب : ٥٢/٧ .

هذا ، وفى نَحْوِ المفعول له خلاف . انظر : الهمع : ١٩٤/٨ ، والتصريح : ٣٣٧/٨ ،
والصبان : ١٢٢/٣

(٣٢) انظر : هـ - . وإنما سمى مفعولاً مطلقاً : لأنه لم يقيد بجائز غيره من بقية المفاعيل .
انظر الهمع : ١٩٤/٨ ، والتصريح : ٣٢٢/٨ ، والأشمونى والصبان : ١١٠/٢ ، وشرح الكافية : ١١٢/٨ .
وإنما لم يقيد بجائز : لأنه من مفعول الفاعل حثرفة بخلاف بقية المفاعيل ، ... ، ولأن العامل
يصل إليه دائماً بحرف جر لا لفك ولا تعليل . انظر ياسين : ٣٢٣/٨ ، والأشمونى
والصبان : ٩٩/٢ ، والهمع : ١٨٧/٨ ، وشرح الكافية : ١١٣/٨ ، وابن يعقوب : ١١٠/٢ .

(٣٣) إنما حُفِىَ لِقَرْنٍ بالذبح دون غيره : لأنه الذى يَشْتَرِك مع المفعول المطلق : فى أنه
قد يجىء مَبْنًى مَرْجُوحاً عليه ، أو عَدَدُهُ مَثَل - ماسياتى بعد - : ضَرْبُكَ ضَرْبُ أَيْمٍ . ومثل :
ضَرْبُكَ ضَرْبَتَايَ - انظر : الأشمونى والصبان : ١٠٩/٢ .

(٣٤) بيان له - (ع) -

مفيد توكيد عامله (٣٥) ، أو بيان نوعه (٣٦) ، أو عَدَدِه (٣٦) .
فَخَرَجَ (٣٧) : المصدر في نحو قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَ أَلِيمٍ - : لأنه خبر .
 و (٣٨) : (مُذِيرًا) ، من قوله - تعالى - : " وَلَّىٰ مَذْبِئًا (٣٩) " . لأنه حال (٤٠) ،
 لا مصدر .

و (٤١) : المصدر المؤكّد في قولك : أَمَرْتُ سَيِّئَ سَيْرٍ - : لأنه ليس مؤكّداً
 لعامله (٤٢) .

ودخل : أنواع المفعول المطلق :
 - ما كان منها منصوباً : نحو : ضربت ضرباً ، أو : ضرباً شديداً (٤٣) ،
 أو : ضربتين (٤٤) .

(٣٥) أي توكيد الجانب المصدريّ للعلاقة فقط ، وهو الحَدَث . لأن العامل قد يدلّ على أكثر
 من الحدث ، كما لو كان فعلاً ، مثلاً . انظر : الأشموني والصبان ١٠٩/٢ ، والتصريح وياسين
 ٣٢٣/١ ، وشرح الكافية : ١١٤/١ .

(٣٦) أي زيادة على التوكيد فيهما - إذ التوكيد موجود في الأنواع الثلاثة - إلا أنه غير
 مقصود فيهما . انظر : التصريح : ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ ، وياسين : ٣٢٤/٢ ، والصبان : ١١٠/٢ .
 هذا ، وأمثلة الأنواع الثلاثة - كما ستأتى في أواخر المبحث - على الترتيب : ضربت ضرباً
 ، وضربت ضرباً شديداً ، وضربت ضربتين .
 (٣٧) أي بقوله (ليس خبراً) .

(٣٨) أي : وخرج . أي بقوله (من مصدر) .
 (٣٩) النمل : ١٠/٢٧ ، والقصاص : ٣٧/٢٨ .

(٤٠) أي مؤكّدة لعاملها . وهي كلّ وصّف يستفاد معناه من صريح لفظ عامله ، مع التخالف
 بينهما لفظاً أو التوافق فيه . انظر : الهمع : ٢٤٥/٨ ، والأشموني : ١٨٥/٢ ، والتصريح : ٣٨٧/١ .
 (٤١) أي : وخرج . أي بقوله (مفيد توكيد عامله) .

(٤٢) إذ عامله المبتدأ (أمرك) ، وهو لم يؤكده . وإنما أكّد الخبر (سَيِّئَ السَّيْرِ) الأول .

(٤٣) أي : ضربت ضرباً شديداً .

(٤٤) أي : ضربت ضربتين . والأمثلة الثلاثة على الترتيب : للمؤكّد ، والمبيّن للنوع =

-أو مرفوعاً^(٤٥)، لأنه نائب عن / [ص ٢٣] الفاعل : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .
٥٧ - والمراد بـ (المصدر)^(١) : اسم المعنى المنسوب للفاعل أو
للتائب عنه : كالأمر ، والضرب . فإنهما اسما المعنى^(٢) المنسوب إلى
الفاعل [أو إلى التائب عنه]^(٣) في قولك : أَمَرَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ عَمْرُو .

== والمبين للعدد .

- هذا ، وفي ناصب المفعول المطلق تفصيل وخلاف . انظر : الهمع : ١٨٦/١ ، ١٨٧ .
(٤٥) أى : أو ما كان منها مرفوعاً . وإن كان المرفوع لا يسمى فى الاصطلاح مفعولاً مطلقاً ،
بل نائب فاعل . انظر : المبين : ١١٠/٢ .
(١) أى المذكور فى تعريف (المفعول المطلق) أول المبحث .
(٢) رسمت فى الأصل هكذا : المعنى .
(٣) زيادة يحسن بها الكلام . ويمكن أن لاتزاد ، فتكتب الفقرة هكذا : « ... للفاعل - أو
للتائب عنه - : كالأمر ، والضرب .
فإنهما ... إلى الفاعل فى قولك : أمر زيد ، وضرب عمرو »

[شرح تعريف النعت]
- والإخراج بهتحرزات التعريف

مع

بيان حكمه فى تبعيته لمنعوته

٥٨- (النعت: ٤).

هو الناطق لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد^(٥)، (المشعر بعلامة :
- فيه) - أى : صفة من صفاته - إن كان (حقيقياً) ، نحو : مررت برجل
كريم .

٥٩- (أو فيما يتعلق به) (١٦) إن كان (سببياً) (٧) : وهو مآرف ظاهرأ
متلبأ بضمير الموصوف - نحو : مررت برجل كريم أبوه .

ثم هو :

٦٠- موضح للمنعوت - أى : رافع عنه احتمال الشك^(٨) - إن كان
(معرفة) .

(٤) فى المتن المستقل : حد النعت . انظر : كتاب الحدود - للأبدي - ص ٢٢ بترقيم الأصل .
هذا ، و (النعت) : مصطلح الكوفيين - و (الوصف ، والصفة) : مصطلح البصريين . وربما
استعملوا (النعت) أينما . انظر : الجمع : ١١٦٢ .

(٥) الإعراب الحاصل : أى الموجود فى المتبوع فى تركيب ما - والمتجدد : أى الذى يكون
فى تركيب آخر . وسواء فى ذلك الإعراب اللفظى أو التقديرى ، أو المخلط .

(٦) فى الأصل : أو مافى تعلق به .

(٧) وكذلك إن كان (مجازياً) - كما سيأتى فى أواخر المبحث - : وهو المشعر بعلامة : ما
تعلق بالمتبوع ، وكان رافعاً ضميره . وانظر فيه أينما : التصريح : ١٠٧٢ .

(٨) تفسيره (موضح) بهذا ، أحد تفسيريْن . والآخر : رافع عنه الاشتراك اللفظى أدوات فى
المعارف على سبيل الاتفاق . انظر : التصريح : ١٠٨٢ ، والمبان : ٤٧٣ .

٦١- ومخصّص له - أى: مُقلَّل الاشتراك فيه (٩) - إن كان (نكرة) (١٠) .
فـ (كـرِيم) فى قولنا : مررت برجل كريم (١١) - مقلَّل الشركة فى
(رجل) .

و(الخِطّاط) فى قولنا : مررت بزيد الخياط (١٢) - رافعٌ عن (زيد)
احتمالَ الشركة .

فـ (التابع) (١٣) : مُتتارِل لكل من التوابع الخمسة .
وخرج بـ (إشماره بعلامة فيه ، أو فى متعلّقه) : ماعداه منها . فإن جميعها
ماعداه لا يتدلّ على معنى فى متبوعه ، بل فى نفسه .

- (النعنة إن كان جاريًا على ما (١٤) هو له) - وهو الحقيقى - : (فَيَتْبَعُهُ) -
أى : من هو له - (فى أربعة من عشرة :
فى واحد من : الرفع ، والنصب ، والجور .

(٩) وتفسيره (مخصص) بهذا أحد تفسيرين . والآخر : رافعٌ عنه الاشتراك المعنوى الواقع
فى النكرات على سبيل الوضع . انظر : التصريح : ١٠٨/٢ .

وانظر فى مثل تفسير الشارح للمصطلحين : التصريح : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية ٣٠٧/١ ،
والصبيان : ٥٧/٣ (للثانى)

(١٠) كون النعت موضحًا أو مخصصًا : هو الأصل والغالب فيه . وقد يكون لغيرهما : من
المدح ، والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والتعميم ، والتخصيص - مقابل التعميم - ،
والتفصيل ، والإبهام ... أنظر : التصريح وياسين : ١٠٨/٢ ، والأشمونى والصبيان : ٥٧/٣ ،
وشرح الكافية : ٣٠٣/١ ، والهمع : ١١٦/٢ ، والتسهيل : ١٦٧ ، وابن يعيش : ٤٧/٣ .

(١١) وكذا : كريم أبوه .

(١٢) وكذا : الخياط أبوه .

(١٣) أى المذكور فى تعريف (النعت) أول المبحث . والشارح - بهذا - شارحٌ فى بيان
الجنس والفصل فى التعريف .

(١٤) فى المتن المستقل : من -

وواجب من : التعريف ، والتذكير .

وواجب من : الإفراد ، والتثنية ، والجمع .

وواجب من : التذكير ، والتأنيث (١٥) .

فتقول :

مررت برجل كريم ، ورجلين كريمين ، ورجال كرماء .

وبامرأة كريمة ، وامرأتين كريمتين ، ونساء كريمات .

وبالرجل الكريم ، والرجلين الكريمين ، والرجال الكرماء .

وبالمرأة الكريمة ، والمرأتين الكريمتين ، والنساء الكريمات .

وكذلك في الرفع ، والنصب .

- وإن كان جارياً (١٦) على غيره مَن هو له : فينبغ في الاثنين من

خمسة (١٧) :

في واجب من : الرفع ، والنصب ، والتذكير (١٨) .

وواجب من : التعريف ، والتذكير .

ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يرفع ضمير المنعوت ، بل رَفَعَ

ظاهراً (١٩) مُتَلَبِّساً بضميره .

(١٥) في المتن المستقل : التأنيث ، والتذكير .

(١٦) (جارياً) ليست في المتن المستقل .

(١٧) من أول الفقرة إلى هنا ، وضع بإزاء معظم كلماتها من أعلى علامة هكذا (ـهـ) .

لعلها لإبطال أو استبدال . ولكن الفقرة جميعها سَوِيَّة ومعتبرة ، ولا شيء فيها .

(١٨) في المتن المستقل : الرفع ، والنصب ، والجر .

(١٩) أو ضميراً بارزاً . مثل : جاء غلامٌ رجلين ضاربهُ هَماً . انظر : التصريح : ١١٧/٢ .

فتقول :

مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وامرأةٍ كريمٍ أبوها ، وبرجلين كريمٍ أبوهما ،
وبامرأتين كريمٍ أبوهما ، وبرجالٍ كريمٍ أباهُم (٢٠) ، وبنساءٍ كريمٍ أباهُن .
وكذلك [فى الرفع ، والنصب ، والتعريف] (٢١) .
- فإن رَقَعَ ضمير المنعوت ، كقولك : مررت برجلٍ حَسَنٍ الرَّجُلِ (٢٢) -
فهر كالحقيقى .

[شرح تعريف العطف

- والإخراج بهتريزات التعريف]

مع

ذكر حروف العطف

٦٢- (حرف العطف) - يعنى : عطف النَّسق (٢٣) - :

(٢٠) فى الأصل : أباهم . والنعت فى مثل هذا - وهو ما أسند إلى جمع - يجوز إفراده
وتكسيره . على خلاف فى الأفصح : التكسير ، الأفراد ، التكسير - إن تبع جمعا - والأفراد -
إن تبع غيره - انظر : التصريح : ١١٠/٢ ، والأشموئى والصبان : ٦٧/٣ .
(٢١) زيادة يحسن بها الكلام . انظر نظيرها قبل سطور .
(٢٢) هذا هو النعت المجازى ثالث أنواع النعت ، وهى : الحقيقى ، والسببى ، والمجازى .
وانظر : هـ - ٧ .

هذا ، وفى عامل النعت خلاف : عامل المنعوت ، التبعية ، مقدّر من جنس عامل المنعوت .
انظر : شرح الكافية : ٢٩٩/١ ، والأشموئى والصبان : ٥٨/٣ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح :
١٠٨/٢ .

(٢٣) العطف : المّيل والرجوع إلى الشيء . فكأن الثانى أُمِيلَ به إلى الأول . والنسق -
مصدر ، أو اسم مصدر - : ما جاء من الكلام على نظام واحد . فكأن (عطف النسق) يعنى :
الكلام المعطوف بعضه على بعض على نظام واحد . انظر : الصبان : ٨٥/٣ ، ٨٩ ، وابن يعيش
: ٨٨/٨ ، ٧٤/٣ ، والتصريح : ١٣٠/٢ ، ١٣٤ ، وياسين : ١٣٤/٢ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، واللسان : =

(هو النابغ لما قبله ، المُشارك له فى إعرابه) - عَطَف تفسير .

(١٢) وبه دَخَلَ : كلّ تابع - (بواسطة هذه الحروف العشرة) -

- يُخرج : ما مضاه - .

والحروف العشرة، هى : الواو ، والفاء ، والهمزة ، و(حَتَّى) (١٥) و(أَمْ)

(١٦) - بعد همزة التسوية ، أو همزة مُثَنِّية عن لفظ (أَيَّ) (١٧) - و(أَوْ) ،

و (بَلْ) ، و(لَا) ، و(لِئِنْ) ، و(إِذَا) . - فى مثل قولك : الكلمة /

[ص ٢٤] : إمّا اسم ، وإما فعل ، وإما حرف - .

وبعضهم (١) : لا يعلّوها من حروف العطف ، ويجعل العطف مستفادا من

(عطف ، نسق) .

هذا ، و(النسق) : مصطلح الكوفيين . و (العطف بحرف ، والشركة) : مصطلح البصريين .

انظر الهمع : ١٢٨/٢ ، وابن يعيش : ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والتصريح : ١٣٤/٢ .

(٢٤) يعنى : عطف (المشارك) على (التابع) . أى بحذف الواو .

(٢٥) كَوْن (حتى) عاطفة : مذهب البصريين . وأنكر ذلك الكوفيون . انظر : المغنى : ١٤٠/٨ ،

والهمع : ١٣٧/٢ ، والتصريح : ١٤٧/٢ ، والأشمونى : ٩٠/٣ ، وابن يعيش : ٨٧/٨ .

هذا ، وقد بالغ ابن درستويه فى الإنكار : فأنكر (حتى) وما بعدها . انظر : ابن يعيش : ٨٧/٨

(٢٦) كون (أَمْ) عاطفة : مذهب الجمهور . وأنكر ذلك أبو عبيدة . انظر : الهمع : ١٣٢/٢ ،

والأشمونى : ٩١/٣ ، والدسوقي : ٤٢/١ .

(٢٧) مثال الأول : سَوَاءٌ عَلَى أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ . ومثال الثانى : أزيد عندك أَمْ عمرو؟ . أى :

أيهما عندك . وتسمى (أَمْ) فى النوعين : مَثْمِلَةٌ .

وإنما قَيِّدها الشارح (أَمْ) بذلك : لتخرج (المنقطعة) ، لأنها غير عاطفة عند الجمهور .

انظر : التصريح : ١٤٤/٢ ، والمباني : ١٠٤/٣ .

(٢٨) كون (لِئِنْ) عاطفة : مذهب الأكثرين . وخالف ذلك يونس . انظر التصريح : ١٤٦/٢ ،

والأشمونى : ٩٧/٣ ، والهمع : ١٣٧/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ .

(١) هذا البعض : يونس ، والفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ،

والأشمونى : ١٠٩/٣ ، والمغنى : ٦٣/١ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وابن يعيش :

٨٩/٨ ، ١٠٣ .

الواو التي قبلها ، وهى جائية لمعنى من معانى (أو) (٢) . وهو اختيار ابن مالك (٣) :
لأنّها لو كانت عاطفة لَمَا تَقَدَّمَتْ على المعطوف عليه (٤) ، ولما وقعت بعد الواو (٥) :

لأن حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ، ولا يدخل عليه عاطف .

[شرح تعريف التوكيد]

- وإيضاح جهات التعريف -

٦٣- (التوكيد) (٥) :

هو خطاب لما قبله - دَخَلَ : كَلَّ تَابِع - (المقرّر معناه) (٦) -
- أى : المُحَقَّق لمفهومه ومدلوله فى أذن السامع . أعنى: جعله ثابتاً مستقراً محققاً ، بحيث لا يظنّ به غيره -

(٢) وهى خمسة : الشكّ ، والإيهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتفصيل (التقسيم ، أو التفريق المجرد) . انظر : الهمع : ١٣٥/٢ ، والتصريح : ١٤٦/٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، والأشمونى : ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤/٣ .

(٣) كما فى التسهيل : ١٧٤ . وانظر أيضاً : الهمع : ١٣٥/٢ ، والأشمونى : ١٠٦/٣ .

(٤) انظر المثال السابق - (إما) قيل أسطر .

هذا ، وفى عامل النسق خلاف : عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف ، مقدّر من جنس عامل المعطوف عليه ، حرف العطف بالتيابة . انظر : ابن يعيش : ٢٨٨/٨ وشرح الكافية : ٢٠٠/١ ، والهمع : ١١٥/٢ ، والأشمونى والصبيان : ٥٨/٣ ، والتصريح : ١٠٨/٢ .

(٥) فى المتن المستقل : حد التوكيد . ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أكثر . انظر : التصريح : ١٢٧/٢ ، والأشمونى : ٧٢/٣ ، والهمع : ١٢٢/٢ ، وابن يعيش : ٣٩/٣ .

(٦) التعريف فى المتن المستقل ، هكذا : هو التابع لما قبله ، المشارك له فى إعرابه ، المقرّر معناه فى نفس السامع -

كقولك : جاء زيد زيد . إذا ظَنَّ المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه ، أو عن حمله على معناه .

وبه (٧) خَرَجَ (٧) : ماعداه . على نَظَرٍ في الثمت ، وعطف البيان : لأنهما مَقَرَّانِ معنى المتبوع . ألا ترى : أنك إذا قلت : مررت بزيد - فإنه يُشَكُّ : أيَّ زيدٍ هو من الزيود؟ فلما قلت : الطويل - عُلِمَ أنه : أيَّ زيدٍ هو .

وهذا الحدّ : غير مُتناول لجميع أنواعه (٨) . لانه (٨) :

- إما لتثريب معنى المتبوع - كما تقدم (٩) . -

- وإما لدفع توهم التجوُّز - أعنى : التكلم بالمجاز - : نحو : قَطَعَ

اللصَّ الأمير الأمير - أو : نفسه ، أو : عَيْثُه - : لئلا يُتوهم : أن إسناده

القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانِه (١٠) - مثلا -

- أو لدفع توهم النسيان : نحو : جاءني زيد زيد - : لئلا يتوهم : أن

الجائى عمرو ، وإنما (١١) ذكر (زيد) على سبيل التَّهْوِ .

- أو لدفع توهم عدم الشمول : نحو : جاءني القوم كلهم - : لئلا يتوهم : أن

(٧) أي بقوله (المقرر معناه) .

(٨) أي التوكيد .

(٩) أي في مطلع المبحث . والشارح - هنا - شارح في بيان أغراض التوكيد .

(١٠) فالـتـجـوـز المدفوع توهمه - على هذا البيان من الشارح - : مجاز بالحذف . ويمكن أن

يجعل التجوز : مجازا لغويا - في المسند إليه - أو مجازا عقليا .

انظر : ياسين : ١٢٠/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٩/١ .

(١١) في الأصل : عمر وإنما - بواو واحدة - وإنما زِدْتُ الواو الأخرى : لمثل ما ذكرت في

تظهيره من السبب الأول ، في هـ ١٤ ص ٢٢ .

بعضهم لم يجيء ، إلا أنك لم تعتد به . أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كما يقال : بنو فلان قتلوا زيدا . وإنما قتله واحد منهم .

٦٤- ويؤتى فى الغرض الأول والثانى ^(٧٣) : باللفظى ^(٧٤) - وهو : تكرير اللفظ الأول ، أو الإتيان بمُرَادِفِهِ - ^(٧٥) وبـ النفس ، والعين ^(٧٦) مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابِقاً له فى الإفراد والتذكير وفروعهما ^(٧٧) .

وفى الثالث ^(٧٨) : باللفظى . خاصّة ^(٧٩) .

وفى الرابع ^(٨٠) : بـ (كُلّ) وتوابعه ^(٨١) .

(٧٢) فى الأصل : بنوا . يَأْلَف . وهى جائزة عند الكوفيين . انظر الهمع : ٢٣٨/٢ ، وشرح الشافية : ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

(٧٣) وهما : تقرير معنى المتبوع ، ودفع توهم التجوز . انظرهما قبل أسطر .

(٧٤) أى : بالتوكيد اللفظى . كما فى بعض أمثله السابقة .

(٧٥) المترادف : هو الاتِّفَاقُ المفردة الدالة على شىء واحد باعتبار واحد . انظر : المزهج : ٤٠٢/١ . ومثاله هنا : قُتِلَ بالخير حقيق جدير .

(٧٦) منع الرضى : التوكيد بهما فى الغرض الأول . انظر : شرح الكافية : ٣٢٩/١ .

(٧٧) فروعها : التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

أما لفظ (النفس ، والعين) : فيطابق المؤكّد إفراداً وجمعاً . وأما مع المثنى : فالأفصح جمعهما على (أفعل) - ويجوز إفرادهما ، وتثنيتهما .

والأمثلة : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدون أنفسهم بالهندات أنفسهم - والزيدان أو الهندان أنفسهما ، تنفسهما ، نفساهما .

انظر : التصريح : ٣٢٧/٢ ، والأشموئى : ٧٣/٣ ، والهمع : ١٣٢/٢ .

(٧٨) أى ويؤتى فى الغرض الثالث . والثالث هو : دَفْعُ توهم النسيان . انظره قبل أسطر .

(٧٩) ظاهر الهمع (٣٢٢/٢) : مجيء المعنوى فيه . ولعلّ الشارح تابع الرضى فيما ذهب إليه . انظر : شرح الكافية : ٣٢٩/١ . وانظر أيضاً : الصبان : ٧٣/٣ .

(٨٠) أى : ويؤتى فى الغرض الرابع . والرابع هو : دفع توهم عدم الشمول . انظره قبل أسطر .

(٨١) وهى : جميع ، عمّة ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبقع - كلا ، كلتا ... =

[شرح تعريف البَدَل

- والإخراج بمحتركات التعريف]

٦٥- (جاء البَدَل (٢٢) :

هو الخابم) - دَخَلَ : كَلَّ تابع - (المقصود بالحكمه) -
- خَرَجَ : التوكيد ، والنعت ، وعطف اليان : لانها مَكَلَّات للمقصود
به .

والمعطوف (٢٣) بنير (بَلَّ) فى الإثبات : لانه :

إما غير مقصود بالحكم أَلْتَبَّ : وهو : المعطوف يـ (لَا) ، أو يـ (لَيْز) ،
أو بـ (بَل) فى النفى . نحو : جاء زيد لا عمرو ، وما (٢٤) جاء زيد بل
عمرو (٢٥) ، أو : لكن عمرو (٢٥) .

= هذا ، وفى عامل التوكيد نفسى الخلاف فى عامل النعت ، المذكور فى هـ ٢٢ من ٢٣ .

(٢٢) (البَدَل) : مصطلح البصريين . (الترجمة والتبيين ، والتكرير) : مصطلح الكوفيين .

انظر : التصريح : ١٥٥/٢ ، والأشمونى : ١٢٣/٣ ، والهمع : ١٢٥/٢ .

(٢٣) هذا معطوف على (التوكيد) وما بعده . فيكون الخارج بالقيد السابق (المقصود
بالحكم) : أربعة أشياء .

(٢٤) فى الأصل : عمرو ما . بواو واحدة . وإنما زدت الواو الأخرى لمثل ما ذكرت فى نظيره

فى هـ ١٤ من ٢٢

(٢٥) فى الأصل : عمر - بدون واو . وإنما زدت الواو : لمثل ما ذكرت فى هـ ١٤ من ٢٢ -

هذا والمعطوف فى الأمثلة الثلاثة : غير مقصود بالحكم السابق . وهو المجزئ - كما فى
الأول - ونفى المجزئ - كما فى الآخرين .

أو مقصودٌ به هو والمتبرعُ : وهو المعطوف بغيرها (٢٦) -
(بِلا واسطة) (٢٧) - حَرَجَ : المعطوف بـ (بَل) في الإثبات . نحو :
جاء زيدٌ بل عمروٌ : لأنه - وإن كان مقصوداً (٢٨) بالحُكم (٢٩) - لكته
برأسطها - ≡

(٢٦) أى بغير الحروف الثلاثة قبل : (لا) ، (لكن) ، (بل) في النفي . وهى : بقية حروف
العطف : الواو ، الفاء ، ثم ... (انظرها في المبحث قبل السابق مباشرة) . فلو قلت : جاء
زيد وعمرو - كان المقصود بالمجئ المعطوف والمعطوف عليه - لا أن المعطوف هو
المقصود بالحكم وحده .

(٢٧) المراد بالواسطة هنا : حرف العطف .

(٢٨) وضع في الأصل خط أفقى تحت عبارة (كان مقصوداً) فخلعه لزيادة التنبيه عليها ، أو
للإشارة إلى كونها اعتراضاً بين المتلازمين (اسم إن ، وخبرها) .
(٢٩) أى دُونَ المعطوف عليه .

هذا ، وفى عامل البذل خلاف : مُقَدَّر من جنس عامل المبدل منه ، عامل المبدل منه ، عامل
المبدل منه نيابة عن المقدر . انظر : الهمع : ١١٥/٢ ، والتصريح : ١٠٨/٢/٢ ، وشرح الكافية
: ٣٠٠/١ ، وابن يعيش : ٦٧/٣ ، والصبيان : ٥٨/٣ .

[فائدة]

فى

شرح مواضع وجوب استتار الضمير (٣٠) - وجوازه

(يجب استتار الضمير (٣١) فى أربعة (٣٢) مواضع :

فى الفعل المضارع المبني بالضمزة - ك : أَرَأَيْتُ - (أو بالنون) (٣٣) -

ك : نَقِيطُ (٣٤) - (أو يَنْشَأُ) (٣٥) - ك : تشكر - وفى فعل الأمر للواحد -

ك : اضرب -

ويجب استتاره أيضاً فى :

اسم الفعل لغير الماضى (٣٦) : ك : أَوْه - بمعنى : أَرْجَع - ونَزَالِ

يازيد (٣٧) - بمعنى : انزل (٣٨) -

(٣٠) انظر بياننا لمصيب ذكر المصنف لمواضع وجوب استتار الضمير - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة ص ٢٩ بترقيم الأصل ، من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٣١) الضمير المستتر : هو ما ليس له صورة وجود فى اللفظ ، بل يَنْوَى ويقدر . انظر : شرح كتاب الحدود - للفاكهى - : ١٤٢ ، والتصريح : ٩٦/١ ، والأشمونى : ١١٢/١ .

والمستتر وجوباً : هو ما لا يخلفه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل . انظر : شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ ، والتصريح : ١٠٠/١ .

(٣٢) بل فى عشرة : ذكر الشارح - بعد أسطر - واحداً بوذرت أنا خمسة فى هـ ٦ بعد .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سبق نظيره فى هـ ١ ص ٩٥ ، ١٣ ، ١٧ . وفيه هنا : «وقف محمد الكفوى» على علماء جامع الأزهر ، لله تعالى» .

(٢) نغيبط : نَسَرَّ . المصان .

(٣) أى فى خطاب الواحد . انظر التصريح : ١٠٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والأشمونى : ١١٢/١ .

(٤) هذا هو الموضع الخامس .

(٥) وكذلك يقال لغير المفرد المذكر . وهكذا كل اسم فعل أمر . انظر : المصان : ١١٢/١ .

(٦) من مواضع وجوب استتار الضمير أيضاً : أفعال الاستثناء (حَسْبَ ، عَدَا ،

ويستتر جوازا (٧) في :

فعل الغائب (٨) ، والغائبة (٨) ، وفي الصفات المحضة (٩) - نحو : زيد قام (١٠) ، وهند تقوم (١٠) ، وعبد الله منطلق .

ففي كل منها ضمير مستتر جوازا :

لأنه يصح أن يخلفه الظاهر - نحو : قام زيد ، وتقوم هند - والمنفصل - في نحو : زيد إنما قام هو (١١) -

= حاشيا ، ليس ، لا يكون) ، و(أفعل) في التعجب ، و(أفعل) في التفضيل - في غير مسألة الكحل ، وبدون تدور - والمصدر النائب عن فعله ، والصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره (عند بعضهم) (٢)

انظر : التصريح : ١٠٧/١ ، والأشمونى والصبان ١١٢/٨ ، والهمع : ٦٢/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٣ .

(٧) المستتر جوازا : هو ما يخلفه اسم ظاهر ، أو ضمير منفصل . انظر شرح كتاب الحدود : ١٤٣ ، والتصريح : ١٠٧/١ ، والأشمونى : ١١٣/١ .

وسيشير إلى هذا التعريف المشرح في التعليل الآتي بعد أسطر .

(٨) ماضيا أو مضارعا . وذلك في غير ما تقدم في مواضع وجوب الاستتار : من أفعال الاستثناء ، والتعجب . انظر : هـ .

(٩) الصفة المحضة : هي الخالصة من شائبة الاسمية . انظر : التصريح : ١٠٧/١ ، والصبان : ١١٢/١ . والمراد بها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، انظر : التصريح : ١٠٧/١ .

(١٠) وكذا : زيد يقوم ، وهند قامت . انظر : هـ . ولكن انشراح صفة مسلك الاختفاء إيجازا : بالمقابلة للنائب بالماضي ، وللغائبة بالمضارع .

(١١) من مواضع استتار الضمير جوازا أيضا : اسم الفعل المماضي (مثل : هتبهات زيد هتبهات) ، والظروف والحار والمجرور (صفة ، أو صلة ، أو خبر ، أو حال) .

انظر : التصريح : ١٠٧/١ ، ١٠٢ ، والصبان : ١١٢/١ ، والهمع : ٦٢/١ ، والتصريح : ٦٤ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٤ .

ثُمَّ لَا يَسْتَر من الضمائر إلا المرفوع - بخلاف: المجرور ، والمنصوب :-
لأن العُمدة (١٢) ثَمًّا لَمْ يُسْتغْن عنها في المعنى ، صَحَّ أَنْ تُقَدَّر مع العامل
في قُوَّة المنطوق به . ولا كذلك الفُضلة .

[شرح تعريف الموصول الاسمي]

٦٦- (جاء الموصول (١٣) إلى اسمي (١٤) :

- ما انفقت^{١٥} ارتباطاً إلى ما انفكت - أى : ضمير (١٦) مُطابق له في
الإفراد والتذكير وفروعهما (١٧) - (أو خلفيه) - من الظاهر ، كقوله (١٧) :

(١٢) العمدة : ما يمتد عليه . والواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث ، فيه سواء .
اللسان .

(١٣) سَمِيَ بذلك : لأنه لَا يَتَمَّ بنفسه ، بل تصله بكلام بعده يبيِّن معناه ، فهو موصول بما
بعده : مِنْ وَصَلَ الشَّيْءَ بِفِيهِ : إِذَا جَعَلَهُ مِنْ تَمَامِهِ . وما بعده : صلة . لأنها اتصلت بما قبلها
لتبيين معناه .

انظر : ابن يعيش : ١٣٨/٣ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، واللسان .

(١٤) سيأتي (الموصول الحرفي) في المبحث التالي .

(١٥) افتقر : احتاج . اللسان .

(١٦) وَسَمِيَ ذَلِكَ الضمير (عائد) : لَعُودِهِ إِلَى الْمَوْصُولِ وَرَجُوعِهِ إِلَيْهِ . وفائدته : الربط
بين الصلة والموصول .

(١٧) فروعهما : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، ثم المطابقة المشروطة هذه : قد تتحقق
لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط ، أو معنى فقط . انظر الصبان : ١٦٢/١ ، والتصريح : ١٤٠/١ ،
والأشموني : ١٦٢/١ .

(١٧م) هو مجهول القائل .

سَعَادُ التى (١٨) أَضْنَاكَ حُبَّ سَعَادَ (١٩) .

- (١٨) إلى (جمله قسريحة) : فى صلة غير الألف (٢٠) واللام (٢١) من المرصولات ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، أو : الذى أبوه قائم ، أو : الذى عندك (٢٢) - أو : فى الدار (٢٣) - (أو مؤولة) : فى صلة الألف واللام ، نحو : جاء الضارب . لأنه فى معنى : الذى صَرَبَ .

ويشترط فى الجملة :

- أن تكون خبرية (٢٣) - كما مثلنا - : فلا يجوز : جاء الذى أضربته أو : الذى هل تضربه .

(١٨) فى الأصل : الذى . ويمكن تمثييته معنى ، على تقدير : الذى أضناك هو حب سعاد . لكن لا يتأتى الاستشهاد عليه . وما أثبت فى المصليب : من المراجع المذكورة بعد فى تخريج الشاهد .

(١٩) هذا الشطر صدر بيت عجزه : وإعراضها عنك استمر وزاد .
والبيت (من الطويل) .

وهو فى : شرح الشذور : ١٤٢ ، وشطره الأول فى الأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٥ .

والشاهد فيه : وضع الظاهر موضع الضمير عائدا ، فى (حب سعاد) ، أى : حبها ، إذ الظاهر هو الموصول فى المعنى . وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(٢٠) فى الأصل : الأفراد . فى موضع : الألف .

(٢١) أما صلة الألف واللام : فستأتى قريبا تحت قوله (أو مؤولة)

(٢٢) أدخل الشارح فى التمثيل (الظرف، والجار والمجرور) تحت (الجملة الصريحة) - كما سيصرح بذلك فى آخر المبحث - وعلى هذا أيضا : الصبان (١٦٣/١) .

وأما غيرهما : فجعلهما تحت (شبه الجملة، أو المؤولة) . انظر : التصريح : ١٤٧/١ ، والأشمونى : ١٤٦/١ ، ١٦٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٤ .

(٢٣) الخبرية : هى المحتملة للمصدق والكذب فى نفسها ، من غير نظر إلى قائلها . وإنما اشترطت الخبرية : لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك =

- تَنْهَوْدَة (٢٤) - كما تقدم - أو مُنْزَلَة منزلة المعهودة ، كقوله -
تعالى - : " فَفَشَّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشَّيْهِمْ " (٢٥) ، ر إلا لم تصلح للتعريف .
وأطلق (٢٦) (الجملة) (٢٧) على : الظرف ، والمجرور -؛ لأن الصلة في
الحقيقة متعلقهما، وهو (٢٨) فيها (٢٨) لا يكون إلا جملة . كما تقدم (٢٩)

[شرح (٣٠) تعريف الموصول الحرفي]

مع

بيان حروفه

٦٧- (جاء الموصول الحرفي : ما أقول مع [ما] (٣١) يليه بمصدر ،
ولم يفتح إلى ما ذكره) .

وهو ستة :

= انظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٤ ، والتصريح : ١٤٠/١ ، والمصباح : ١٦٢/١ .
(٢٤) أى : معلومة للمخاطب . وذلك : ليتأتى له عن طريقها المعرفة بالموصول .
(٢٥) طه : ٢٠٠/٧٨ .

(٢٦) يعنى : المصنف . وأقول : عبارة المصنف لا تدل على إطلاق (الجملة) على (الظرف
«والمجرور» - كما رأى الشارح - بل الذى أدخلهما تحتها هو الشارح نفسه . انظر :
عبارتيهما قبل أسطر ، مع ٢٢
(٢٧) أى فى تعريف الموصول قبل أسطر .
(٢٨) أى : ومتعلقهما فى الصلة .
(٢٩) انظر : ص ٢٦ بإزاء هـ ٤٧ .

(٣٠) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان الشارح كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد
تعريف (الموصول الحرفي) بدون شرح ، كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العنوانات
كلها على وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا : فى هـ ٢٩ ص ٢ .
(٣١) (الزيادة من المتن المستقل . انظر : كتاب الحدود للأبدي ص ٢٥ .

- (٣٢١) : فى نحو قوله - تعالى - : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » (٣٢) .
 أى : صيامكم .
 - (وَأَنْ) (٣٢١) : فى نحو قوله - تعالى - : « أَرَأَيْتُمْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَتَا أَنْزَلْنَا » (٣٥) .
 أى : أنزلنا .
 - (وَمَا) (٣٦) : فى نحو قوله - تعالى - : « يَبَا تَسْرَا يَوْمَ الْحِسَابِ » (٣٧) .
 - (وَكَيْ) (٣٨) : فى نحو : « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » (٣٩) . أى :
 لَعَدَمِ كَوْنِ حَرَجٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ .

(٣٢) أى الناصبة للمضارع . وتوصل بالفعل المتصرف - على خلاف - : مضارعا - باتفاق - .
 أو ماضيا ، أو أمرا - على خلاف من جهتين مختلفتين - انظر : المفنى والدسوقى : ٢٨٨/١ ،
 والصبان : ١٧٥/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، ٢/٢ ، والتصريح وياسين : ١٣٠/١ ، وشرح الكافية :
 ٣٨٧ ، ٣٨٧/٢ .

(٣٣) البقرة : ١٨٤/٢ .

(٣٤) أى إحدى أخوات (إِنَّ) ، فإن كان خبرها مشتقا : فالمصدر المؤول منه مضاف إلى
 اسمها . وإن كان جامدا : فالمصدر المؤول من (الكون) مضافا إلى اسمها .
 وفى حال ما إذا كان الخبر منفيا : أتينا بلفظ (عَدَم) وأضفناه إلى المصدر الذى قدرناه .
 انظر : الصبان : ١٧٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٧ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٤٧/٢ .
 (٣٥) العنكبوت : ٥٦/٢٩ .

(٣٦) كَوْنُهَا حرفا مصدريا : مذهب الجمهور . وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ماضٍ غالبا
 . وأجاز بعضهم : بالاسمية . انظر الهمع : ٨٧/١ ، والتسهيل : ٣٧ ، والصبان : ١٧٦/١ ،
 والتصريح : ١٣٠/١ ، والمفنى : ٣٠٥/١ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ ، وابن يعيش : ١٤٢/٨ ، ١٤٣ .
 (٣٧) ص : ٢٦٣٨ .

(٣٨) أى الناصبة للمضارع . وتوصل به خاصة مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرًا . انظر :
 الصبان : ١٧٦/١ ، والتصريح : ١٣٠/١ ، والهمع : ٨٧/١ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ ، والتسهيل : ٣٧ .
 (٣٩) الأحزاب : ٣٧/٣٣ .

- (لَوْ ٤٠٧): فى نحو : «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ مَرَّةٍ» (٤١) . ومنه قول قَتِيلَةَ (٤٢):

ما كَانَ صَرَكَ لَوْ مَتَّتَ وَرَبَّيَا ۖ مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمَحْنَقُ (٤٣)
أى : ما كان ضرك المَنَّ .

- (الَّذِى ٤٤) : فى نحو: «وَحُفَّتُمْ كَالَّذِى خَاصَّ» (٤٥) . أى : كحُفَّتِهِمْ .

(٤٠) كَوْنُهَا مصدرية : مذهب غير الجمهور . والغالب فيها : وقوعها بعد مُفْهِم التَّمَنَّى .
وتوصل : بفعل متصرف غير أمر . وأجاز بعضهم : مجيء (أَنْ) ومدخولها بعدها ، على
جعل المصدر المؤول خبرا لمحذوف . انظر : الهمع : ٨٧١ ، والصبان : ١٧٧١ ، والأشمونى
: ٣٤٤/٤ ، والمغنى : ٢٧٣/٨ ، والتصريح : ١٣٧/٨ ، ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية : ٣٨٧/٢ ،
والتسهيل : ٣٨٩ .

(٤١) البقرة : ٩٦/٢ .

(٤٢) فى الأصل : قتيبة . والصواب من مراجع تخريج البيت (المغنى : ٢٧٣/٨ ، والتصريح :
٢٥٤/٢ والأشمونى والصبان : ٣٤٤/٤ ، والعينى على الأشمونى) .

وقتيبة : هى بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبى - صلى الله عليه وسلم - حين
قتل أباهما صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر ...

وليس النضر أخاها - كما يذكر العينى - انظر : التصريح والصبان : ٣٤٤/٤ ، والدسوقي :
٢٧٣/٨ ، واللسان : (غيظ ، حنق) .

(٤٣) وانظر فى البيت أيضا : الصبان : ١٧٧١ ، وشطره الأول فى الهمع : ٨٧١ .
والبيت من (الكامل) . والمحقق : شديد الاغتياب . والشاهد فيه : وقوع (لو) المصدرية بعد
غير مفهم التمنى ، وهو قليل .

(٤٤) كونها حرفا مصدرية : مذهب غير الجمهور . انظر : التصريح : ١٣٧/٨ ، والصبان :
١٧٥/٨ .

(٤٥) التوبة : ٦٧/٨ .

[شرح تعريف التمييز - والإخراج بمحترزات التعريف]

مع بيان تَوْعَى التمييز

٦٨- (ج) (٤٦) التمييز (٤٧) :

هو الاسم (- خَرَجَ : الفعل ، والحرف (٤٨) - (المنصوب) -
خرج : المرفوع ، والمجرور . ودَخَلَ : كل منصوب يستغرقه -
(المفسر لما انْبَهَمَ من الهيئات) - خرج : الحال ، وغيره من
المنصوبات :

أما غير الحال : فظاهر . وأما الحال : فلأنها مفسرة لما انبهم من
الهيئات (٤٩) - .

(٤٦) بين (حد التمييز) وما تقدمه من (حد الموصول الحرفي) جاء في المتن المستقل
(ص ٢٥) : (حد الحال) . وفيه يقول المتن : «حد الحال: هو الاسم، المنصوب ، المفسر لما
انبهم من الهيئات» .

(٤٧) ويقال له أيضاً : المميّز ، والتبيين ، والميّن ، والتفسير ، والمفسّر . انظر : الهمع :
٢٥٠/٨ ، والأشمونى ١٩٤/٢ .

(٤٨) أخرج الشارح هذين بـ (الاسم) - مع أنه جنس فى التعريف ، والأجناس ليس من شأنها
الإخراج ، بل بيان أهل الذات - لأنهم قالوا أيضاً : إذا كان بين الجنس وقصّله عموم وخصوص
من وجه ، صح أن يخرج بالجنس ما تناوله عموم فصله . وهذا متحقق هنا بالنسبة للفعل .
إلا أنه ممّ إليه الحرف - وإن كان سيخرج بـ (المنصوب) - : تبعاً للفعل ، على ما يبدو لى .
انظر فى هذه القاعدة المنطقية : شرح كتاب الحدود : ٨٠ (فى تعريف الكلمة) ، وباسين :
٣٩٤/٨ (فى باب التمييز) .

(٤٩) أى فهى تفسر الإبهام الواقع فى هيئة الذات ، لا فى نفس الذات . وأنظر تعريف الحال
فى هـ ٤٤ .

وفى هذا الحَدِّ قُصور (٥٠) :

لأن التميز ليس مُنحصراً فى (مُفسَّر المُبهم من الذوات) ، بل هو على نوعين (٥٠) :

٧-٦٩ أحدهما: ما يَتَّين الإبهام فيها (٥١) . وهو : مادَّل (٥٢) على مقدار (٥٣) أو شَبْهه (٥٤) .

٧- فالأول (٥٥) : مادل / هس [٣٦] على : مِسَاحَة - نحو : ماله شَبْرٌ (١) أرضاً ، ومافى

(٥٠) يمكن أن لا يكون فى الحد قصور : على اعتبار أن المصنف لعله تأثر بأبن الحاجب إذ جعل التمييز مطلقاً مفسِّراً لإبهام الذات فقط . ثم نَوَّع الذات المُبهِمة إلى نوعين : مذكورة - وهذا هو المعروف عند غيره بتمييز : الذات ، أو المفرد ، أو الاسم - ومقدَّرة - وهو المعروف عند غيره بتمييز : النسبة - لأن المبهم فى الحقيقة ذات ، لأن قولنا : طاب زيد نفسه ، لا إبهام فى نسبة الطيب إلى زيد ، إنما الإبهام راجع إلى الأمر المتعلِّق بزيد الذى نُسب إليه الطيب ، فالمُبهم أمر مقدَّر ، وهو ذات . وإنما سمَّاه غيره (تمييز النسبة) : نظرا إلى الظاهر .

انظر فى مذهب ابن الحاجب هذا - : الصبيان : ١٩٤/٢ ، والكافية وشرحها : ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، ١٧٠ . (٥١) أى : فى الذوات .

(٥٢) أى المبهم . لأن التمييز لا يَدُلُّ على ذلك ، فالشارح وإن أراه التخيوع على التمييز ، إلا أن التعريف للمبهم فالعبارة فيها تسامح .

(٥٣) المقدار : ما يُعرف به قَدْرُ الشئ مما وضع لذلك وعُرف بين الناس . والتمييز فى الحقيقة : للمقدَّر ، لا للمقدار .

انظر : شرح الكافية : ٢١٧/١ ، والتصريح : ٣٩٦/١ ، والصبيان : ١٩٦/٢ .

(٥٤) شبه المقدار : ما يُعرف به قَدْرُ الشئ تقريبا ، مما لم يوضع للتقدير به عُرْفاً . انظر : التصريح وياسين : ٣٩٦/١ ، وشرح الكافية : ٢١٧/١ .

(٥٥) وهو مادل على مقدار .

(١) الشبر : ما بين أعلى الإبهام ، وأعلى الخنصر . اللسان .

السماء قَدَّرَ رَاحَةً (٢) سَحَاباً - أَوْ: رَزَنٍ - نحو: له مَتَوَانٍ (٣) عَسَلًا ،
وَرَطْلٌ (٤) سَمْنًا - أَوْ: كَيْلٍ - نحو: له قَفِيزٌ (٥) بَرًّا (٦) ،
وَمَكْرُوكَانِ (٧) دَقِيقًا - أَوْ: عَدَدٍ (٨) - نحو: «أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» (٩) ، و«أَرْبَعِينَ
لَيْلَةً» (١٠) .

والثاني (١١): نحو: «مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرٌ أَوْ» (١٢) ، وَذَنْوَبٌ (١٣) لَمَاءٌ ،

(٢) الراحة: الكَفَّ . اللسان . وجعل هذا المثال ابن هشام فى شرح الشذور : ٢٥٦ - من
(المقدار) مرة ، بأخرى من (شبه المقدار) . وهو فى الشذور كما فى الثانى، فربما يكون
مرجع ذلك النسخ .

(٣) منوان ومنيان : تثنية (مَنَّا) ، والمنا : ميزان ومِكْيَال . ويقال فيه أيضا : مَنَّ وقدره فى
الميزان : رَطْلَان . اللسان : (منى ، من)

(٤) فى الأصل : ورطلا . والرطل : ميزان ومِكْيَال . وقدره فى الميزان : ثنتا عشرة أَوْقِيَّة
بأواقى العرب ، والأوقية : سبع مثاقيل ، وقيل : أربعون درهما . والرطل : نصف منا . وقيل
هو منا . والأوقية مِكْيَالٌ أيضا . اللسان : (رطل ، أوق)

(٥) القفيز : مِكْيَال ، ويمساح . فالمِكْيَال : ثمانية مكاكيك عند أهل العراق .
والمَكْرُوك : صاع ونصف . وقيل : القفيز : يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى
البلاد . والقفيز فى المساحة : أربع وأربعون ومائة ذراع - اللسان : (قفز ، مكك)

(٦) البر : الحنطة ، والقمح . اللسان .

(٧) انظر تفسيره فى هـ .

(٨) أدخل الشارح (العدد) فى (المقدار)، بناء على أنه من جملته ، وهو أحد قولين .
والآخر : أنه ليس من جملته . انظر : التصريح : ٣٩٦/١ .

وممن أفردته عن المقدار : ابن هشام فى أوضحه ، (انظر : التصريح) ، وشرح الشذور : ٢٥٥ ،
٢٥٦ ، والسيوطى فى الهمع : ٢٥٠/١ .

(٩) يوسف : ٤/١٢ .

(١٠) البقرة : ٥٧/٢ .

(١١) وهو ما دل على شبه مقدار .

(١٢) الزلزلة : ٧/٩١ . ومعنى (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) : وزن ذرة . والمِثْقَال - فى الأصل - : درهم =

وراقود^(١٤) خلا^(١٥) ، وخاتم^(١٦) حديد^(١٧) .

٧٢- والنوع الثاني^(١٧) : ما يبين إجمالاً في نسبة العامل^(١٨) إلى :
فاعله : نحو طاب زيد نفساً . فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) مجملة ،
بينها التمييز .
أو إلى مفعوله : نحو : "وَجَرَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا" (١٩) . فنسبة (فجرنا)
إلى (الأرض) مجملة أيضاً ، بينها التمييز .

= و ثلاثة أسباعه (١٤٤) . اللسان .

(١٣) الذنوب : الدلو مطلقاً ، أو التي فيها ماء ، أو الممتلئة^{١٤} ، أو القريبة من الامتلاء .، أو
الدلو العظيمة . كل ذلك يذكر ويؤنث . اللسان .

(١٤) الراقود : إنشاء حَرْفٍ ، طويل الأسفل ، مَطْلَى داخله بالقار . معرب . اللسان .

(١٥) واضح من هذا المثال والمثاليين قبله ، أن المبهم فيها (مثقال ، ذنوب ، وراقود) من
(شبه المقدار) و وزن ، أو كيلا : لأنها عرف بها قَدْر الشيء على نحو ما ، لكن لم توضع
للتقدير بها عرفاً . (انظر تعريف شبه المقدار في هـ ٥٤ ص ٢٥٥)

(١٦) جعل الشارح هذا المثال من (شبه المقدار) ، وجعله الأشموني ١٩٦/٢ من المحمول
على (شبه المقدار) ، وجعله ابن هشام في أوضحه (مع التصريح : ٣٩٦/١) وشرح الشذور :
٢٥٦ - : نوعاً مستقلاً ، أطلق عليه : (ما كان المبهم فيه فرعاً لتمييزه) ، وجعله الرضى

٢١٧/٨ : نوعاً مستقلاً أيضاً ، أطلق عليه (غير المقدار) . ولكل وجهة .

ولعل وجهة شارحنا : أن (خاتم) وما يماثلها ، يشير إلى تصوّر قَدْر الشيء وهيئته على
نحو ما ، فـ (خاتم) تشير إلى الصيغر والهيئة الصناعية وهكذا في مثله
فلذا جعله من (شبه المقدار) .

(١٧) كان النوع الأول : ما يبين الإبهام في الذوات . انظره بإزاء هـ ٥٤ ص ٢٥٥ .

(١٨) فعلاً كان ذلك العامل ، أو ماجرى مجراه : من مصدر ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ،
أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو اسم فعل . وكذا كل ما فيه معنى الفعل . مثال المشبهة
- مثلاً - : زيد طيبٌ أباً .

وأقول : لعل أمثلة بعض ما ذكر ، هي ممّا يُعرف عند بعضهم : بالمُحمَّول عن المبتدأ ،
وغير المحمول عن شيء .

انظر : الأشموني : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٠/٨ . وانظر أيضاً : شرح الشذور : ٢٥٧ ،
والتصرح : ٣٩٧/٨ ، والصبيان : ١٩٥/٢ .

(١٩) القمر : ١٢/٥٤ .

ويجوز جَرَّ مَادَّل (٢٠) على المقدار وشبهه : بإضافة المميّز إليه . إلا أن يكون (٣) مضافاً إلى غيره ، ممّا لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف (٢٢) .

فيقال : مَالَهُ شَبْرٌ أَرْضٍ ، وَمَنَوَا سَنِينَ ، وَقَفَّيْزُ بَيْرٍ (٢٣) ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ (٢٤) .

وفى (أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلًا) (٢٥) : هو أَحْسَنُ رَجُلٍ . لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .

ولا يجوز فى (مِلٌّ الْأَرْضِ دَقْبًا) (٢٦) : مِلٌّ ذَهَبٍ . لأنه لا يستقيم (٢٧) .

(٢٠) أى = تمييز مادل . لأن الجر إنما هو للتمييز ، لئلا دل على المقدار وشبهه . فالعبارة على حذف مضاف تسامحا . وانظر : ٥٢٥ ص ٢٥ .

(٢١) أى المميّز .

(٢٢) مما يستثنى أيضا تمييز العدد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) . انظر : التصريح : ٣٩٧/٨ .

ولعل الشرح لم يصرّح باستثنائه - مع أنه أدخله فى المقدار قبل أسطر - اكتفاء بالإشارة إلى ذلك بعدم إيراد مثاله ضمن الأمثلة التالية الجائز فيها الجر .

(٢٣) فى الأصل : وقفيّزا برا .

(٢٤) يجوز فى مثل هذا المثال : النصب ، والإضافة - كما ذكر الشارح - والإتباع . انظر : ياسين : ٣٩٧/٨ .

(٢٥) هذا المثال غير داخل فى أصل المسألة حتى يحتاج إلى إخراج به بقوله قبل (ممّا لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف) : لأن أصل المسألة جواز جر تمييز المقدار وشبهه ، والمضاف فى المثال ليس من ذلك ، بل هو من تمييز النسبة . فالحكم فى المثال - وإن كان كما ذكر - إلا أنه ليس من مسائلنا .

انظر : الأشموني والمصبان : ١٩٧/٢ ، والتصريح : ٣٩٨/٨ . وانظر أيضا : ١٨

(٢٦) آل عمران : ٩٧/٣ .

(٢٧) لأن اليل هو قدر ما يملأ ، ولا معنى لقولنا : قدر ما يملأ الذهب . انظر : شرح الكافية : ٢٢٧/٦ = .

[مأخذة]

فى

شرح ترتيب المعارف من حيث الأعرافية (٢٨) .

(المعارف ٢٩) :

- المصطلحات (٣٠) : وأعرافها : المتكلم - لعدم إمكان الشركة فيه - ثم

: المخاطب - لجواز وقوعها فيه - ثم : الغائب (٣١) .

- (ثم : الأعلام) :

= هذا، وناسب تمييز الذوات : مميّزه بلا خلاف . وناسب تمييز النسبة فيه خلاف : ما فى الجملة من فعل أو شبهه ، نفس الجملة بتمامها . انظر : الأسمونى : ١٩٧/٢ ، ١٩٥ ، والهمع : ٢٥٠/٨ ، ٢٥١ ، والتصريح : ٣٩٥/١ .

(٢٨) انظر بياننا لسبب ذكر المصنف لترتيب المعارف من حيث الأعرافية - مع بعدها عن موضوع الكتاب ، وهو الحدود - : فى الحاشية الثالثة من ٢١ بترقيم الأسفل من كتاب الحدود (وهو المتن المستقل) .

(٢٩) مبني الأعرافية بين أنواع المعرفة وبين أنواع كل نوع - على : تطرّق الاحتمال إلى المدلول قلة وكثرة أو عدمه ، ودلالة اللفظ على المدلول بنفسه أو بغيره ، ومشاهدة المدلول ومواجهته أو عدمه ، والإشارة الحسية أو عدمها ، وقرب مكان المدلول أو بعده ، واختصاص اللفظ بمدلول واحد أو عدمه ، والتعهد بالمدلول أو عدمه ، والافتقار إلى الوصف أو عدمه ، وتعدد وسيلة الإدراك أو عدمها ، ووضع اللفظ لمدلوله بوضع جزئى أو كلى ، وقبول التذكير أو عدمه ... فهذه - وما يماثلها - هى التى انبثى عليها ترتيب المعارف ، وتحكمت فى أقوال النحاة .

انظر الهمع : ٥٥/٨ ، بولساين ٩٥/٣ ، والصبان : ١٠٧/٨ ، والإنصاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ ، وشرح الكافية : ٣١٢/٨ ، وابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٣٠) أى بعد اسم الله تعالى ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . انظر : الهمع : ٥٥/٨ ،

والصبان : ١٠٧/٨ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، ٣٧ .

(٣١) أى : لكثرة وقوع الشركة فيه عن (المخاطب) .

- ثم : الإشارة (٣٢) . ثم : الموصولات - ومقتضى كلام ابن الحاجب (٣٢) : أنهما سواء -
- ثم : المعروف (٣٤) بالالف واللام - وفى رتبته : المنادى المعين (٣٥) - وهذا هو المشهور (٣٦) عن سيبويه .

-
- (٣٢) قول المتن المستقل : ثم أسماء الإشارة - انظر : كتاب الحدود : ص ٢٥ .
(٣٣) حيث أطلق عليهما معاً مصطلح (المبهمات) . انظر : الكافية - بشرح الرضى : ١٢٨/١ س ٣ - وانظر أيضاً : الرضى : ١٣٠/١ س ١٠ من أسفل .
(٣٤) فى المتن المستقل : المحلى -
(٣٥) أى المعين بسبب النداء - والمراد به : النكرة المقصودة . كما هو صريح : التصريح وياسين : ٩٥/١ ، والأشمونى والصبان : ١٠٦/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦/١٣٥ ، والهمع : ٥٥/١ . وكان يتخفى على الشارح أن يصرح بذلك : لأن عبارته توهم إدخال نحو (يازيد ، وياعبد الله) ، بناء على أن المنادى فيهما تعين وتعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية ، كما هو رأى لبعضهم - ويحتمل أن الشارح منهم - . انظر هذا رأى فى : الهمع : ٥٥/١ ، والصبان : ١٠٦/٢
هذا، وكون (المنادى المعين) فى رتبة المعروف بالالف واللام - كما ذكر الشارح - : أحد قولين - والآخر : أنه فى رتبة (الإشارة) . انظر : الهمع : ٥٥/١ ، والأشمونى والصبان : ١٠٦/١ ، والتصريح : ٩٥/١ ، والتسهيل : ٢١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ :
ومن تأقلم القول : أن الفاكهى فى مصنفه (شرح كتاب الحدود : ١٣٦) ، والأشمونى : ١٠٦/١ - قد نسباً زيادة (المنادى المقصود) إلى ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) ، مع أنه يوجد فى كافية ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) . انظر : الكافية والرضى : ١٢٨/١ س ٢ ، ١٣١/٥ من أسفل .
والعجيب من الفاكهى - مع أنه أكثر مراعاة فى تلك النسبة - : أنه عند تعليقه لعدم ذكر المتقدمين للمنادى ضمن المعارف ، قد نقل تعليلاً لذلك عن الرضى من الموضع الثانى المشار إليه .
(٣٦) مقابل المشهور عن سيبويه : تقديم الأعلام على المضمورات - انظر : الهمع : ٥٥/١ . هذا ، وسيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين . توفى سنة ١٨٠هـ . البغية : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

وفيه اختلافات كثيرة (٣٧) . وفائدتها تظهر (٣٨) في الوصف : لأنه يُشترط

(٣٧) سأحاول جهد الطاقة - ترتيب المعارف حسب المذاهب المختلفة - سوى المذكور في

هذا الشرح - :

- ١- المضمّن ، العلم ، الإشارة ، المعرفة بآل والموصول . ونسب لسيبويه والجمهور .
 - ٢- العلم المضمّن ، المبهّم ، المعرفة بآل . وعليه الكوفيون ، والسيرافي ، ونسب لسيبويه .
 - ٣- المبهّم ، المضمّن ، العلم ، المعرفة بآل . ونسب للكوفيين . وعليه ابن السراج .
 - ٤- المبهّم ، العلم ، المضمّن ، المعرفة بآل . وعليه ابن السراج .
(هذا تذكره المراجع عنه ، لكن الذي في الأصول : ١٤٧ - وهو الموضع الذي يظن منه مذهبه - : المكنى ، المبهّم ، العلم ، المعرفة بآل)
 - ٥- المضمّن ، العلم ، اسم الإشارة ، المعرفة بآل ، الموصول . وعليه ابن كيسان .
 - ٦- ضمير المتكلم ، ضمير المخاطب ، العلم ، ضمير الغائب السالم من إبهام ، الإشارة والمنادى ، الموصول والمعرفة بآل . وعليه ابن مالك . (هذا مافى التسهيل والتصريح ، والأشمونى . لكن مافى الرضى عنه : أن العلم وضمير المخاطب في درجة . وما فى الهمع : أن المعرفة بآل بعد الموصول . ونقل التصريح أيضاً عن بعض مخطوطات التسهيل : أن المعرفة بآل بعد الموصول)
 - ٧- المعرفة بآل (ذكر الهمع والصبان : أنه مذهب . لكن لم ينسبها ، ولم يرتبها ما بعده) .
وأما ترتيب الضمائر من حيث الأعرافية : فضمير المتكلم ، المخاطب ، الغائب .
وترتيب الأعلام : أسماء الأماكن ، الأناسى ، الأجناس .
وترتيب الإشارة : ما للقريب ، ما للمتوسط ، ما للبعيد .
وترتيب الموصول : المختص ، المشترك .
وترتيب المعرفة بآل : ما ألّ فيه للعهد ، ما للاستغراق ، ما للجنس .
- انظر في هذا المبحث : شرح الكافية : ٣١٢/١ ، ٢٩٧/٢ ، وابن يعيش : ٥٦ / ٢ ، ٨٧/٥ ،
والإنصاف : ٧٠٧/٢ م ١٠١ ، والهمع : ٥٥/٨ ، والأشمونى والصبان : ١٠٧/١ ، والتصريح
وياسين : ٩٥/١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٦ ، والتسهيل : ٢١ ، والجمل : ١٧٨ ، والأصول :
١٤٧/٨ .
- (٣٨) فى الأصل : يظهر .

فى الموصوف : أنك يكون (٣٩) أَخْصَرُ مساوياً (٤٠) . فما وقع منها موصوفاً للآخر (٤١) ، فهو أعرف بالنسبة إليه .

- والمضاف إلى واحد منها (٤٢) : بمنزلتها . إلا المضاف إلى الضمير ، فإنه بمنزلة العَلَم (٤٣) . بدليل : أنك تقول : مررت بزيدٍ صاحيك . فتصف العلم بالمضاف إلى الضمير ، فلو كان ترتيبه كانت الصفة أعرف . وهو لا يجوز .

(٣٩) أى أعرف . فإن جهة الأخص - حسب المذاهب المذكورة فى هـ ٣٧ - تابعة لغير الأخص ، فهو بَدَلٌ عنه صاحبه فذلك المذهب . انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ س ٥ ، ٣١٢ س ٢ ، س ٤ من أسفل ، وإصنبان : ١٨٧/٣ س ١٨ .

(٤٠) هذا الشرط : مذهب الأكثر . وأجاز غيره : أن يكون الوصف أخص . بل قال بعضهم : توصف كل معرفة - إلا الإشارة - بكل معرفة . انظر : الصبان : ١٠٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٦٧/٣ .

(٤١) فى الأصل : الآخر -

(٤٢) أى إضافة مكسنة -

(٤٣) فى رتبة (المضائق) - من حيث الأعرافية - أربعة مذاهب ، ذكر الشارح أصحابها وعزى لسيبويه والأكثرين - وبيقتها هى :

١- أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه ابن مالك وغيره . ونسب لسيبويه .

٢- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه المبرد .

٣- أن المضاف فى رتبة ما تحت ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المعروف بأل .

انظر الهمازي : ٥٧/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح الشذور : ١٥٦ ، والأشمونى والصبان : ١٠٧/١ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١ .

[شرح (٤٤) تعريف المصدر]

- ٧٣- (جاء المصدر : هو الاسم المطبق على الجذر (٤٥)) .
قد تقدم التيه على ذلك فى (المفعول المطلق) (٤٦) .

[شرح تعريف الاستثناء]

- والإخراج بهنرات التعريف

مع

بيان أقسام المُستثنى

- ٧٤ - (جاء الاستثناء) (٤٧) - بمعنى : المستثنى . وإلا فالاستثناء
بالمعنى المصدري : إخراج . لا : مُخَرَج (٤٨) .
والمستثنى : على قسمين - : مُتَّصِل ، وَمُنْفَصِل .

(٤٤) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) لأن كان الشارح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد
تعريف (المصدر) بدون شرح كما ذكره المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على
وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيرا لهذا أيضا فى هـ- ٣٠ ص ٢٥ ، هـ- ٢٩ ص ٣ .
(٤٥) فى المتن المستقل : حدث .

(٤٦) تقدم للشارح - فى الموضوع المشار إليه - تعريف (المصدر) بنفس المعنى المذكور
هنا ، ولكن بصيغة أخرى . أنظر : أوائل ص ٢٣ بترقيم الأصل (فى أواخر مبحث للمفعول
المطلق) .

هذا ، وقد جاء فى المتن المستقل بعد نهاية حد المصدر المذكور ، زيادة - نقلا عن بعض
نسخ تحقيق المتن - تضمنت ستة عشر نائبا مما ينبو عن المصدر فى الانتصاب على
المفعول المطلق . وقد جاءت هذه الزيادة منظومة فى أبيات عِدَّتْهَا سِتَّةً . أنظر فى العناوين
عن المصدر : الأشمونى ١١٢/٢ .

(٤٧) فى المتن المستقل : المستثنى .

(٤٨) أى كما جاء فى أوائل تعريف المصنف الآتى بعد سطر .

فالمتمصل - : (هو المَخْرَج^(٤٩) ابـ (بالآ) ، أو يَحْصِي أحوالها^(٥٠)) -
وهي : غَيْرٌ ، وسوى ، وحاشا ، وخَلَا ، وَعَدَلَه ، وَلَيْسَ ، ولا يَكُون -
٧٥- (تَحْقِيقًا) إن كان المشتى منه مذكوراً^(٥١) - نحو : قام القوم إلا
زيداً . ويُسمَّى الاستثناء فيه : (تَامًّا)^(٥٢) .

(٤٩) غَيَّرَ الشارح وجهة المصنّف في تعريفه الاستثناء ، إذ المصنّف - كما هو الظاهر -
يعرّف الاستثناء مطلقاً : متمصلاً ، أو منقطعاً . ولكن الشارح حَمَّنَ تعريف المصنّف بـ
(المتصل) - بعد أن كان قد قَسَمَ المستثنى إلى : متصل ، ومنفصل (منقطع) - ثم بعد أسطر
سيذكر تعريف (المنقطع) .

وجميع المراجع التي بأيدينا تلتقي مع المصنّف في إيرادها تعريفًا عامًا للمستثنى ، ثم
تَنوِّع مَعْرِفَةَ كل نوع - اللهم إلا ما صنع ابن الحاجب في الكافية (بشرح الرضى : ٢٢٤/١) ،
حيث قَسَمَ ثم عَرَّفَ ، لأنه زعم أن بين المتمصل والمنقطع فَرْقًا معنويًا من جهة أن المتمصل
مَخْرَجٌ ، وأن المنقطع غير مَخْرَجٍ . ولذا لا يمكن جمعهما في تعريف واحد على أنه عاد
ونذكر إمكان جمعهما في تعريف واحد من جهة اللفظ .

أما شارحنا : فدافعهُ إلى ما صنع : اختلافُ النوعين في الأدوات ، بدليل إخراجهِ (المنقطع) -
بعد أسطر - بالقيّد (يُبالِ أو إحدى أخواتها) ، المذكور في تعريف (المتصل) .
هذا ، وفي كيفية تحقيق الإخراج كلام طويل للنحاة - انظر : شرح الكافية : ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ ،
والصبيان : ١٤٧/٢ ، والتصريح وباسين : ٣٤٧/١
(٥٠) في المتن المستقل : أو بإحدى أخواتها .

(٥١) جعل الشارح كلمة (تحقيقًا) إشارة إلى (الاستثناء التام) ، كما جعل - بعد سطرين -
كلمة (تقديرًا) إشارة إلى (الاستثناء المَفْرَغ) : وذلك لأنه حَمَّنَ هذا التعريف بـ (المتصل) ،
كما أوضحنا في هـ ٤٩ .

وعليه مثل ما صنع : الكافية والرضى : ٢٢٤/١ ، والأشعوتى والصبيان : ١٤٧/٢ .
أما الهمع : ٢٢٢/١ ، والتصريح : ٣٤٧/١ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٤٠ ، فقد جعلوا (تحقيقًا)
إشارة إلى (المتصل) ، و(تقديرًا) إشارة إلى (المنقطع) : وذلك لأن تعريفاتهم للاستثناء
مطلقًا : متمصلاً ومنقطعاً .

٧٦- (أو ~~نطق~~ ^{٥٧}) إن كان (٥٧) غير مذكور (٥٢) . نحو : ما قام إلا زيد .
ويسمى الاستثناء فيه : مَفْرَغًا (٥٣) .

فـ (المُخْرَج) (٥٤) : يَتِمُّ : المتصل ، والمنقطع ،

٧٧- وقوله (٥٥) (بِإِلَاءٍ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) : يخرج : المنقطع . لانه :
المُخْرَجُ بـ (إِلَاءٍ ، أَوْ غَيْرِ ، [مر ٧] (١) أَوْ يَتَدَّ (٢) ، خاصة (٣) مَا دَخَلَ فِي
حُكْمِ دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ (٤) .

نحو : ما فيها إنسانٌ إلا رَيْدٌ (٥) ، وما عندي أحدٌ غيرُ قَرَسٍ ، وقوله -
صلى الله عليه وسلم - : * أَنَا أَقْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَادِّ يَتَدُّ أَنَّى مِنْ قَرِيشٍ
، وَاسْتَرْفِضْتُ فِي بَنِي سَعْدِ

(٥٢) أى المستثنى منه .

(٥٣) انظر : هـ ٥١ .

(٥٤) أى المذكور فى تعريفه (المتصل) قبل أسطر - والشارح - بهذا - شارع فى بيان
الجنس والفصل فى التعريف .

(٥٥) أى المصنفه الأبدى .

(١) فى طرة هذه الصحيفة من أعلى ، مكتوب سيق نظيره فى : ١٥٩ ، ١٢٠ ، ١٧٠ ، ٢٥٠ . وفيه
هنا : توقف محمد الكفوى ، لله تعالى ، يروا الأروام - شرح الحدود فى النحو - .

(٢) بيد - و : مَيْدٌ . لغة - . غَيْرٌ . وقيل : عُلَى . (اللسان) - وقيل : مِنْ أَجْلِ .

وهى اسم ، ملازِمُ النصب والإضافة إلى (أَنْ) وملتها - مستثنى به فى المنقطع خاصة .
وقيل : حرف . انظر الهمع : ٢٣٢/١ .

(٣) انظر فى تخصيص بعض أدوات الاستثناء ببعض أنواعه : ياسين : ٢٤٧/١ ، وشرح
الكافية : ٢٣٠/١ ، والهمع : ٢٣٢/١ .

(٤) أى لكلمة (الاستثناء) ، إذ لها دالتان : دلالة المنطوق - وهى : الإخراج - ودلالة
المفهوم - وهى : عدم الإخراج . والمنقطع داخل فى حكم الثانية ، لأنه لا إخراج فيه حقيقة .

(٥) رفع (وتد) : مرجوح . ونصب (غير) : واجب ، أو راجح . انظر : شرح الشذور : ٢٦٥ .

[شرح تعريف الإضافة . وإخراج محترقات التعريف]

مع بيان أقسام الإضافة

٧٨- (الإضافة (٧) :

نسبة تقييدية) - لا خبرية - (بين اسمين) - لما تقدم أنها لا تكون
في غير الأسماء (٨) - (توجب لثانيهما الخفض) بحرف جر
مقدر (١١)

وهي على قسمين :

٧٩- (أ) مفعولية - وتسمى (١٢) أيضا : محصنة (١٣) - : إن كان المضاف غير
صفة مضافة إلى معمولها :

بأن لا يكون (١٤) صفة ألبتة . نحو : غلام زيد .

(٧) في المتن المستقل : حد الإضافة .

(٨) تقدم هذا مع علته في مر (في مبحث : شرح خواص الاسم : خواصه من معناه : الخاصة
السابعة) .

(٩) (الخفض) : مصطلح كوفي . انظر : ابن يعيش : ١١٧/٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ .

(١٠) خرج بهذا القيد : الوصف . فإنه نسبة تقييدية بين اسمين ، لكن لا توجب الخفض
لثانيهما .

(١١) في عامل الجر في المضاف إليه . أقوال : المضاف ، حرف جر مقدر - وهو ما عليه
لشارح - معنى اللام ، الإضافة . انظر : التصريح : ٢٤/٢ ، والأشمونى والصبان : ٢٣٧/٢
بوالهمع : ٤٧٢ ، وشرح الكافية : ٢٥/١ ، ٢٧٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٧ ، وابن يعيش : ١١٧/٢

(١٢) في الأصل : ويسمى بياء المضارعة .

(١٣) سيأتى لشارح - بعد سطور - تعليل التسمية بهما . كما تسمى كذلك : حقيقية .
انظر : الأشمونى : ٢٤٧/٢ .

(١٤) أى المضاف .

أو يكون صفةً ، لكنَّ غيرَ مضافةٍ إلى معمولها . نحو : مُضَارِعٌ يَصْرُ (١٥) .
فإنَّ (مُضَارِعٌ) صفةٌ غيرُ مضافةٍ إلى معمولها، لأنَّ (مِصْرَ) ليس بمعمولٍ
لِـ(مُضَارِعٍ) (١٦) .

فَعْلِمٌ مِنْ هَذَا :

- أنَّ إضافةَ المَقْدَرِ إلى (فاعله) - نحو: عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَارِ (١٧) للثَّوبِ
- أو إلى (مفعوله) - نحو : عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الثَّوبِ العَصُونِ (١٨) -
مَعْنَوِيَّةٌ (١٩)، لأنَّ المضافَ غيرَ صفةٍ ، إذ المراد بها هنا : اسمُ الفاعلِ ،
والمفعولُ، والصفةُ المشبهةُ - بمعنى الحال أو الاستقبال (٢٠) .
- وأنَّ مثل قولنا: هذا مَضْرُوبٌ زَيْدٍ ، أو: هذا ضاربٌ زَيْدٍ - صفةٌ معنويةٌ
، لأن الوصفَ فيهما ليس مضافاً إلى المفعولِ، لأنَّ المفعولَ - في الأوَّلِ -
الضميرُ المستترُ الراجعُ إلى (هذا) (٢١) - والثاني - غيرُ عاملٍ، لأنَّ اسمَ

(١٥) مضارع : مُشَابِه . اللسان . وهذا المثال أخذهُ الشارحُ من (شرح الكافية : ٢٧٢/١ ، ٢٧٧ ،
٢٧٨) ، ولكنَّ الكلمةَ فيه بالصاد المهملة : مضارع . فعلمنا هناك محرفةً عما هنا .

(١٦) أى : لأنَّ (مضارع) اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي ، وهو لا يعملُ النصبَ ، فلا يكونُ له معمولٌ
حتى يضافَ إليه . انظر : شرح الكافية : ٢٧٣/١ .

(١٧) القَصَارُ ، والمُقَصَّرُ : المَحْوَرُ للثَّيابِ - - يقال : قَصَرَ الثَّوبُ : حَوَّره ودَقَّه - وسُمِّيَ بذلكَ
: لأنَّه يَدُقُّها بالقَصَرَةِ ، التي هي القطعةُ من الخشبِ ، والتَّحْوِيرُ : تغييرُ الشيءِ من حالٍ إلى
حال . اللسان : (قصر ، حور)

(١٨) (العصون) هكذا الكلمةُ في الأصل . ولم يظهر لى - بعد المراجعة - المرادُ منها .
ولعلمنا محرفةً عن (المَقَصَّرُون) جمع : المَقَصَّرُ - بمعنى : القَصَارُ - انظر هـ - ١٧ .

(١٩) أى على الصحيح . انظر : الهمع : ٤٨/٢ ، ٤٧ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ ، والتصريح : ٢٧/٢ .

(٢٠) قيل : هذا القَيْدُ لا يناسبُ المشبهةَ ، لأنها ليست بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل
للثبوت والدوام . انظر : الصبان : ٢٤٠/٢ .

(٢١) و(زيد) فى المثال هو الضارب .

الفاعل بمعنى الماضي (٧٢) لا يعمل (٧٣) ، إذا لم يكن صلة الألف واللام .
وتفيد (٧٤) هذه الإضافة :
تعريف المضاف إليه (٧٥) - إن كان المضاف معرفة - وتخصيصه - إن
كان نكرة) .

واقعية (معنوية) - لأن ذاتها (٧٦) ترجع إلى (اليعنى) - واسمها -
نوعا عالية من شائبة الانتماء (٧٧) .

واقعية (٧٨) - إن كان المضاف معرفة مثلاً إلى ميمها (٧٩) .
كقولك : ضارب عرو (٨٠) - الآن ، أو غداً - زيداً ، أو : مضروب

(٨٢) الذى أرى : أن الوصف فى مثاله الثانى هذا ، مطلق الزمن ، إذ لم يفتقد ، ولا قرينة .
ولكن مع هذا فالحكم كما ذكر الشاويح ، لأن مطلق الزمن والماضى سواء فى أنهما لا يجملان
(المصدر : المصباح : ٢٣٧٧) ، وإن كان الرضى (٢٧٦٨ ، ٢٧٧٨ ، ٢٧٨٠ ، ٢٧٨٢) قد أطلق مطلق الزمن
فى الحكم بما هو بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٨٣) أن هذا غير الكسائى واختاره . المخرج : ٩٤٢ ، والخصيص : ٦٦٢ ، ٢٨ ،
والنسخة : ٢٩٣٢ ، أو شرح الكافية : ٢٠٠٢ ،
(٨٤) فى الأصل : ويطبقه بغيره .

(٨٥) فى الأصل : تعريفاً . فى الأصل : ليد . هذا هو معنى المصباح : أن المصباح فى هذا :
أنه المصباح إن كان فى الأصل : ليد . ليد المصباح : أن المصباح فى (المصباح) والمصباح هو
(المصباح) .

المصباح : ليد على هذا المصباح . المصباح فى هذا المصباح : المصباح :
لأنه فى الأصل : المصباح : ليد .

(٨٦) والمصباح المصباح : ليد . ليد المصباح : ليد . ليد المصباح : ليد .
لأنه هو القسم الثانى من قسم الإضافة .

(٨٧) ليد : ليد . أو ميمها .

(٨٨) فى الأصل : ميم . وإضافة ليد : ليد . ليد : ليد .

الأب (٣١) - الآن ، أو غداً - عمرو (٣٢) ، أو : جازعُ (٣٣) القلب - الآن ،
أو غداً - بكرٌ .

وسُجِّتْ (لفظة ٣٤) : لأن فائدتها عائدة (٣٥) إلى اللفظ ومى : تخفيه
بحذف النون (٣٦) ، أو تحسينه (٣٧) - كما عُلِمَ من (باب الصفة المشبهة) - .

(٣١) (الأب) هو المضروب .

(٣٢) فى الأصل : عمراً .

(٣٣) جازع : حزين غير صابر . اللسان . وهذا مثال للصفة المشبهة .

(٣٤) وتسمى أيضاً : غير مَحْضَة ، ومَجَازِيَة . انظر : الأشمونى : ٢٤٧٢ .

(٣٥) فى الأصل : فائدة .

(٣٦) أى إن وُجِدَا . أو : يقدَّر وجودهما إن لم يوجد . ويعنى بالثونين : التلوين - لأنه نون
ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً - ونون المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما . هذا
التخفيف كله فى المضاف . ويذكر الرضى (٢٨٧٢٨٠/٨) : أن التخفيف قد ينال المضاف إليه
- أيضاً كما فى (حَسَنَ الوجْهَ والحسن الوجه) ، إذ فيه قد حذف الضمير من المضاف إليه
واستتر فى الوصف .

هذه والتخفيف بحذف النون : ثابت أيضاً للإضافة المعنوية .

(٣٧) التحسين : يكون فى بعض صور المشبهة . وذلك فى مثل : هو الجازعُ القلب - : لأن
فى رفع (القلب) على الفاعلية للصفة ، قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف
لفظاً . وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، قبح إجراء وصف اللازم مجرى وصف
المتعدى . وفى الجر تخلص من القبحين : إذ صار فى الصفة ضمير مقدر يعود على
الموصوف بعد تحويل الإسناد عن الظاهر إليه ، واللازم كالمتعدى فى الإضافة . انظر :
التصريح : ٢٧٢ ، والأشمونى : ٢٤٧٢ .

[شرح تعريف الجملة]

مع

بيان العلاقة بين الجملة والكلام

٨١- (جملة الجملة : ما ترتب من كلمتين ، فأكثر ، بشرط الاستقامة ، أفادت أو لم تفد) (٣٨)

فهى أعم من الكلام (٣٩) : إذ يشترط فيه الإفادة ، بخلافها .
ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب . وليس ذلك
بمفيد (٤٠) ، فليس كلاما .

وظاهر كلام (صاحب المفضل) (٤١) - كما قال بعضهم (٤٢) - : أنها مرادفة
للكلام .

(٣٨) فى الأصل : أفادت أو لم يفد . وفى المتن المستقل : أفاد أم لم يفد . وفى بعض نسخ
مخطوطات المتن المستقل : أفادت أم لم تفد .

(٣٩) أى عموماً مطلقاً : لم يفتقها عليه ، وعلى غيره .

وهذا أحد قولين فى العلاقة بين : الجملة ، والكلام . وسيذكر الشارح القول الآخر بعد
أسطر . وقد قيل عن الأول : هو الصحيح . بل قيل : إنه الصواب . (كما فى شرح كتاب الحدود
٦٢ :

انظر - فى القولين - : شرح كتاب الحدود : ٦١ ، والهمع : ١٢٦ ، والمغنى : ٣٤٧ . وانظر -
فى تعريف الكلام - هذا الكتاب : ص ٣ بترقيم الأصل .

(٤٠) أى فائدة مستقلة مقصودة لذاتها . بل مقصودة لغيرها لا تفيد المطلوب إلا معه .

(٤١) صاحب المفضل : هو الزمخشري . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ،
الخوارزمي ، جاز الله . المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . الأعلام : ٨ : ٥٥ .

(٤٢) يعنى الشارح بهذا البعض : ابن هشام . وذلك : لأن العبارة التى أوردها بعد «فإنه بعد
أن فرغ ...» هى نص عبارة ابن هشام فى المغنى (٣٤٧) ، كما أن الفقرة السابقة «فهى
أعم ... فليس كلاماً» هى أيضاً نص كلام ابن هشام فى الموضع المذكور (مع تصرف يسير) =

فإنه (٤٢) - بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنْ حَدِّ الْكَلَامِ - قال : وَيُسَمَّى (٤٣) : الجملة (٤٤)

[شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها]

و

شرح تعريف كل قسم منها

(أقسام الجملة : ثلاثة - : اسمية ، وفعالية ، وظرفية) :

لأنها - :

[مَا] [أَنْ] (٤٥) تُصَدَّرُ بِاسْمٍ (٤٦) : فهي (الاسمية) .

وإما أَنْ تصدر بِفِعْلٍ : فهي (الفعالية) .

وإما أَنْ تصدر بِظَرْفٍ - والمراد به : / [ص ٢٨] ما يشمل المجرور - :
(ظرفية) .

كما أشار (١) إليه بقوله :

٨٣- (حاشية الاسمية : ما تُصَدَّرُ بِاسْمٍ) : ك: زيد قائم ، وهيهات العقيق (٢) .

وهو أيضاً فقد أورد الهمع (١٧/٨) بكل ما أوردته الشارح هنا ، وكذلك فعل شرح كتاب الحدود

(٦٦، ٦٧) بإيراد معظمه مع التصريح بنسبة ما أوردناه (إلى ابن هشام في المغنى) :

(٤٢) أى صاحب المفصل .

(٤٣) فى الأصل : وتسمى . بالتاء .

(٤٤) انظر : المفصل : ٦ ، والمفصل - بشرح ابن يعيش - : ١٨٦ .

هذا ، وإنما قيل : «وظاهر كلام صاحب المفصل» : لأن صريح كلامه لا يعطى الترادف ، بل

يعطى أن (الجملة) تطلق على ما يطلق عليه الكلام فقط . ولا يمنع ذلك من أنها تطلق أيضاً

على غير ما يطلق هو عليه ، كجملة الشرط - مثلاً - وانظر : الدسوقي : ٣٤/٢ ص ٢٦ .

(٤٥) الزيادة لمشكلة النظائر بعد .

(٤٦) - أى غير ظرف - ولو مؤولا - نحو : «وأن تصوموا خير لكم» . (البقرة : ١٨٤/٢) .

(١) أى المصنف الأبدى .

(٢) العقيق : اسم لأودية كثيرة بجبل العرب . وهو فى الأصل صفة ، من عَقَّ ، بمعنى : شَقَّ -

٨٣- (جاء الفعلية : ما ضَرَّتْ بِفَعْل) : كي : قام زيد ، وضربت اللص ، وكان زيد قائما ، وطنته قائما .

٨٤- (جاء الظرفية : ما ضَرَّتْ بِظَرْف) : نحو : [٦٦] عنك زيد ، أو : آفى الدار زيد ؟ .

إذا قَدَّرتَ (زيداً) فاعلا بالظرف . لا : بالاستقرار المحذوف ، ولا : مبتدأ مخبراً عنه بالظرف (٤) .

[شرح (٥) أقسام الجملة باعتبار كونها : كبرى ، وصغرى]

و

شرح تعريف كل قسم منها .

(والجمل : جملتان : كبرى ، وصغرى) (٦)

٨٥- جاء الكبرى : ما وقع الخبر فيها جملة (٧) : نحو : زيد قام أبوه ،

= فهو يقال : لكل ماشقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه . اللسان .

(٣) الزيادة : ليتحقق شرط الاعتماد - كما هو مذهب الجمهور - وليشاكل نظيره بعده .

(٤) فإن قدرت (زيداً) فاعلا به (استقر) محذوفاً ، رجعت الجملة إلى الفعلية . وإن جعلت المحذوف (مستقر) مبتدأ أو خبراً ، رجعت إلى الاسمية . وإن جعلت (زيد) مبتدأ مخبراً عنه بالظرف ، رجعت إلى الاسمية أيضاً . كل حسب صدر الجملة .

هذا ، والمراد بالمتصدر : المسند والمُسند إليه فى الأصل . انظر : المغنى : ٣٦٢ ، والجمع : ١٣٦١ ، وشرح كتاب الحدود : ٦٧ .

(٥) ذكرت فى العنوان كلمة (شرح) وإن كان المشرح - كما سيأتى - قد اقتصر على إيراد أقسام (الجملة) بدون شرح ، كما ذكرها المصنف . وذلك : لتكون العناوانات كلها على وتيرة واحدة فى هذا . وانظر نظيراً لهذا أيضاً : فى هاء ٢٦٤ ، وهـ ٣ ص ٢٥ ، وهـ ٢٩ ص ٣ بترقيم الأهل .

(٦) سيأتى فى هـ ١٤ نذكر أن هناك جملة أخرى . وهى : لا كبرى ولا صغرى .

(٧) ظاهر هذا التعريف : يمكن أن يشير إلى أن (الجملة الكبرى) قد تكون فعلية ، كما قد

وزيد أبوه قائم

٨٦- (جاء الصغرى : ما وقع خبراً للمبتدأ) (٨٦) . كالجمله المختبر بها

فى المثالين (٩١)

وقد تكون الجملة : صغرى ، وكبرى - باعتبارين .

نحو : زيد أبوه غلامه منطلق (٨٠) .

فمجموع هذا الكلام : جملة كبرى - لاغير (٨١)

و(غلامه منطلق) : صغرى - لاغير - : لأنها خبر (٨٢)

و(أبوه غلامه منطلق) :

= تكون اسمية . وذلك : لأنه لم يصرح بنوعيتها ، فيقول - مثلاً ، كما قال المفتى : ٣٩٧/٢ ،

والهمع : ١٣/١ - على الاسمى التى خبرها جملة .

كما أنه . ثم يقيد (الخبر) بكونه خبراً عن مبتدأ فى الحال وهذا الإطلاق يدخل فيه الخبر

باعتبار الأصل . نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم . مما يعتبر (جملة كبرى)

مصدرة بفعل . إلا أن الشارح مثل للمصدرة باسم كما هو المشهور فيها .

هذا ، وكون (الجملة الكبرى) اسمية فقط : هو مقتضى كلام جمهور النحاة وأما كونها قد

تكون فعلية : هو ما رآه ابن هشام . انظر : المفتى والدسوقي : ٣٩٧/٢ .

(٨) فى المتن المستقل : مبتدأ .

هذا ، ولاحظ التعريف أيضاً : يساعد ظاهر التعريف السابق فيما أخذناه منه فى هـ .

وذلك : لأن المصنف لم يقيد (المبتدأ) بكونه مبتدأ فى الحال . فدخل فيه : المبتدأ باعتبار

الأصل ، كالمثالين اللذين ذكرتهما . وأيضاً نحو : كان زيد يقوم أبوه ، أو : أبوه قائم .

(٩) وعلى هذا فالصغرى : تكون اسمية ، وتكون فعلية .

(١٠) ليس هذا المثال برمته مثلاً للجملة ذات الاعتبارين ، كما يوهمه ظاهر السياق ، بل

المقصود أن هذا المثال يتوصل من خلاله إلى الجملة ذات الاعتبارين - كما سيتضح من

البيان - لأنها لا تتأنى إلا إذا وجد ثلاث مجبئات .

(١١) أى لأن خبر المبتدأ (زيد) فيها جملة (أبوه غلامه منطلق) .

(١٢) أى عن مبتدأ هو (أبوه) .

- ١٦٨ -

- كبرى : باعتبار (غلامه منطلق) (١٣) .
- صغرى : باعتبار جملة الكلام (١٤) .

(١٣) أى باعتبار أن خبر المبتدأ (أبوه) فيها جملة ، هى (غلامه منطلق) .
(١٤) أى باعتبار كونها جملة واقعة خبراً عن مبتدأ ، هو (زيد) .
هذا ، وقد عرفنا إلى الآن من خلال كلام المصنف والشارح : ثلاثة أنواع من الجمل ، هى :
الكبرى ، والصغرى ، وذات الاعتبارين .
وبقى نوع رابع ، هو : لأكبر، ولاصغرى . مثل : زيد قائم ، وقام زيد . انظر - فى هذا النوع
الرابع - : الدسوقي : ٣٦٧ س ١٠ .

[ديباجة ختام الشرح]

، تَمَّ هذا الكتاب - بحمد الله ،
، وعونه ، وحسن توفيقه - على يد : كاتبه العبد ،
، الفقير إلى الله - تعالى - : حجازي، ابن (١) الحاج ،
، عمر، النهواني - في يوم الأربعاء (٢) ، ثالث ،
، شهر رمضان المعظم قَدَرُهُ ،
، سنة ثمانين وتسعمائة ،
، غفر الله لكاتبه ،
، ولوالديه ، ولَمَنْ ،
، قرأ فيه ،
، ودَعَا لهم ،
، بالمغفرة ،

بلغ
مقابلة

الشيخ عبد الباسط ابن (١) محمد الفرضي
ملك الفقير رحمة ربه العلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) هكذا بإثبات الهمزة .

(٢) هكذا في الأصل . وهو : الأربعاء . اللسان .

- ١٧٠ -

قسم: الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

الصحيفة	الآية	السورة	الصحيفة	الآية	السورة
٦٦	الحمد لله	الفاتحة وغيرها	٦٦	فمن أوتى كتابه	الإسراء
١٥٠	أربعين ليلة	البقرة	١١٣	وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا	الإسراء
١٤٧	يود أحدهم لو يعمر البقرة ألف سنة	البقرة	١٤٥	نغشيهم من اليم ما طه غشيهم	
١٤٦	وأن تصوموا خير لكم	البقرة	١٢٩	ولى مدبرا	النمل، القصاص
١١٧	وما من إله إلا الله	آل عمران	١٤٦	أو لم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت
١٥٢	ملء الأرض ذمبا	آل عمران	١٤٦	لكيلا يكون على المؤمنين حرج	الأحزاب
٠٤٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب الأنعام بآيات ربنا	الأنعام	١٤٦	بما نسوا يوم الحساب	(ص)
١٢١	تماما على أحسن	الأنعام	١٥١	وفجرنا الأرض عيونا	القمر
١٤٧	وخضتم كالذى خاضوا التوبة	التوبة	١٥٠	مثقال ذرة خيرا	الزلزلة
١٥٠	أحد عشر كوكبا	يوسف			
٤٣	نحن نقص عليك أحسن القصص	يوسف			
١١٥	يوسف أعرض عن هذا	يوسف			

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

<u>الصحيحة</u>	<u>الحديث</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الحديث</u>
١٥٩	أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش، واسترضعت فى بنى سعد	٤٧٠	يارب كاسية فى الدنيا، عارية يوم القيامة

٣- فهرس الأقوال المأثورة

<u>الصحيحة</u>	<u>القول</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>القول</u>
١١١	إن الشاة لتجتز، فتسمع صوت - والله - ربيها	١٠٦	من طابت سريرته، حمدت سيرته

٤- فهرس الأعلام والطوائف

<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصحيحة</u>	<u>الاسم</u>
٢٤	الأبدى	٢٣	زين الدين	٩٢	الكوفيين
٦٤	البصريون	١٥٤	سيويه	١٣٦	ابن مالك
٩٦، ٨٧	أبو بكر	٢٤	شهاب الدين	٢٣	محمد
٢٣	جلال الدين	٢٣	عبد الرحمن	٦٤، ٢٩	ابن هشام

الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم	الصحيفة	الإسم
٢٣	الجلالى	٩٧	العرب	٦٦	ورش
١٥٤، ٦٤، ٣٨	ابن الحاجب	٩٦، ٨٧	عمر		

٩٤ الحريرى ٩٥، ٨٧ العمران

٢٣ ابن القاسم
٥- فهرس الأشعار، وأنصاف الأبيات

الصحيفة	القافية	القائل	الصحيفة	القافية	القائل
٩٩	تقريب	١٠٩	أوبلا		
٩٩	تركيب	١٠٩	تعملا		
٥٤	الغدر	١٤٤	سعادا (عروض)		
١٤٧	المحنق	قتيلة بنت النضر	٤٦	حكومته (عروض)	الفرزدق
١٠٨	مستقبلا				

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- الاشمونى (بحاشية الصبان - ط عيسى الحلبي - القاهرة)

٢- الاصول فى النحو (تحقيق: الفتلى).

٣- الاعلام للزركلى (ط الثالثة).

٤- إيضاح المكنون.

- ٥- التسهيل تحقيق بركات. ط وزارة الثقافة، نشر : دار الكتاب العربي
(١٣٨٧ - ١٩٦٧)
- ٦- التصريح (بحاشية ياسين - ط عيسى الحلبي - القاهرة)
- ٧- تقريب النشر في القراءات العشر. (ط مصطفى الحلبي، الأولى ١٣٨١هـ -
١٩٦١م)
- ٨- حاشية الصبان على الأشموني
- ٩- حاشية ياسين على التصريح
- ١٠- شرح الكافية للرضي (المكتبة العلمية - بيروت)
- ١١- شرح كتاب الحدود في النحو : للفاكهي (بتحقيقنا - ط الأولى ١٤٠٨ -
١٩٨٨ - دارالتضامن بالقاهرة)
- ١٢- شرح مقامات الحريري: للشريشي
- ١٣- اللسان
- ١٤- معجم المؤلفين: لكحالة .
- ١٥- مقامات الحريري
- ١٦- معجم الهوامع: للسيوطي (بعناية : النعساني - دار المعرفة - بيروت)
- ١٧- ابن يعيش(ط: عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبي بالقاهرة)

٧- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
دواعى التحقيق	١٧	المقدمة	٣ - ١
معتمد التحقيق	١٧	(أ) قسم الدراسة؛	٢١ - ٤
منهج التحقيق	١٩	التعريف بصاحب الكتاب المحقق؛	٦ - ٥
(ب) قسم التحقيق ؛	١٦٩ - ٢٢	التعريف بالكتاب المحقق	١٦ - ٧
ديباجة افتتاح الشرح	٢٣	كيف عرفت هذا الكتاب	٧
مقدمة الشرح	٢٣	صفة هذا الكتاب	٧
اشارة الشارح الى المتن وصاحبه ...	٢٤	اسم هذا الكتاب	٨
شرح تعريف النحو ...	٢٥	توثيق نسبة هذا الكتاب الى صاحبه	١١
شرح تعريف الكلمة ...	٢٨	موضوع هذا الكتاب والغرض منه	١٢
شرح تعريف الكلام ...	٣١	منهج هذا الكتاب	١٢
شرح تعريف الكلم	٣٢	شخصية الشارح فى هذا الكتاب	١٥
شرح امثلة : الكلمة، والكلام، والكلم	٣٣	هناك الكتاب .	١٥
شرح تعريف اللفظ...	٣٤	المؤلفات فى موضوع الحدود النحوية	١٦
شرح تعريف التركيب ...	٣٤	التعريف بمعالم تحقيق الكتاب المحقق؛	٢١ - ١٧
شرح أقسام الكلمة	٣٥		
شرح أقسام الإسم	٣٦		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٦٣ شرح تعريفى الإعراب ...		٣٥ شرح أقسام الكلمة	
٦٥ شرح تعريفى البناء...		٣٦ شرح أقسام الاسم	
٦٩ شرح حال الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء		٣٦ شرح أقسام الفعل	
٧٦ شرح حال البناء من حيث..		٣٧ شرح أقسام الحرف	
٧٨ شرح تعريف جمع التكسير		٣٧ شرح تعريف الاسم ...	
٧٩ شرح تعريف جمع المؤنث السالم ...		٣٨ شرح تعريف النعل ...	
٧٩ شرح تعريفى جمع المذكر السالم ...		٣٩ شرح تعريف الحرف	
٨٥ شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ...		٤٠ شرح تعريف الاسم الظاهر	
٨٧ شرح تعريف التثنية		٤٠ شرح تعريف الاسم المضممر	
٨٨ شرح تعريف المثنى ...		٤١ شرح تعريف الاسم المبهم	
٨٩ شرح شروط التثنية		٤١ شرح تعريف الفعل الماضى .	
٩٨ شرح تعريف الاسم الذى لا ينصرف ...		٤٣ شرح تعريف الفعل المضارع	
١٠٥ شرح تعريف الفاعل ...		٤٤ شرح تعريف الفعل الأمر ...	
١٠٧ فائدة فى شرح شروط إعمال إذن النصب فى المضارع		٤٥ شرح خواص الاسم ...	
١١٤ شرح تعريف المنادى ...		٥٢ شرح خواص الفعل	
		٥٩ شرح بعض الأشياء التى هى كالتذييل ...	
		٦٠ شرح تعريف التنوين ...	
		٦١ شرح أقسام التنوين	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
١٤٨ شرح تعريف التمييز		١١٦ شرح تعريف المبتدأ ...	
١٥٣ فائدة في شرح ترتيب المعارف ..		١١٩ شرح تعريف الخبر ...	
١٥٧ شرح تعريف المصدر		١١٩ فائدة في متعلق الجار والمجرور، والظرف	
١٥٧ شرح تعريف الاستثناء ..		١٢٢ شرح تعريف المفعول به	
١٦٠ شرح تعريف الإضافة ..		١٢٣ شرح تعريف المفعول فيه ...	
١٦٤ شرح تعريف الجملة ..		١٢٤ شرح تعريف المفعول معه ...	
١٦٥ شرح أقسام الجملة باعتبار صدرها ..		١٢٧ شرح تعريف المفعول له ...	
١٦٦ شرح أقسام الجملة باعتبار كونها: كبرى، وصغرى ..		١٢٨ شرح تعريف المفعول المطلق ..	
١٦٩ ديباجة ختام الشرح		١٣١ شرح تعريف النعت ...	
١٧٠ (ج) قسم التفهيم:		١٣٤ شرح تعريف العطف ...	
١٧١ فهرس الآيات القرآنية		١٣٦ شرح تعريف التوكيد ...	
١٧٢ فهرس الأحاديث الشريفة		١٣٩ شرح تعريف البدل ...	
١٧٢ فهرس الأقوال المأثورة		١٤١ فائدة في شرح مواضع وجوب استتار الضمير، وجواز	
١٧٢ فهرس الأعلام والضمائم		١٤٣ شرح تعريف الموصول الاسمي	
١٧٣ فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات		١٤٥ شرح تعريف الموصول الحرفي ..	
١٧٣ فهرس المصادر والمراجع			
١٧٥ فهرس الدرر والدرجات			

"والحمد لله الذي بنعمته
تتم الصالحات".

رقم الايداع القانونى بدار الكتب والوثائق القومية

٩٢/٢٧٥٦

I.S.B.N

977-00-5086-5

الناشر

وكالة الشروق للطباعة والإعلان

ت: ٣٤٧٩٦٣

الناشر
وكالة الشروق للطباعة والنشر
ت: ٣٤٧٩٦٣